الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

رقم:

# تطور العلاقات الجزائرية المغربية وأزمة الحدود

# 1958-1975م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

التخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطلبة:

- سفيان بن كيحول

- فريدة رماضنية

| مقدمة أمام لجنة المناقشة | | |
|---|---|---|
| الاسم واللقب | المؤسسة الجامعية | الصفة |
| د. نور الدين مقدر | محمد بوضياف -المسيلة | رئيسا |
| أ. د خير الدين شترة | محمد بوضياف -المسيلة | مشرفا ومقررا |
| د. ابراهيم مرزقلال | محمد بوضياف -المسيلة | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2016-2017م

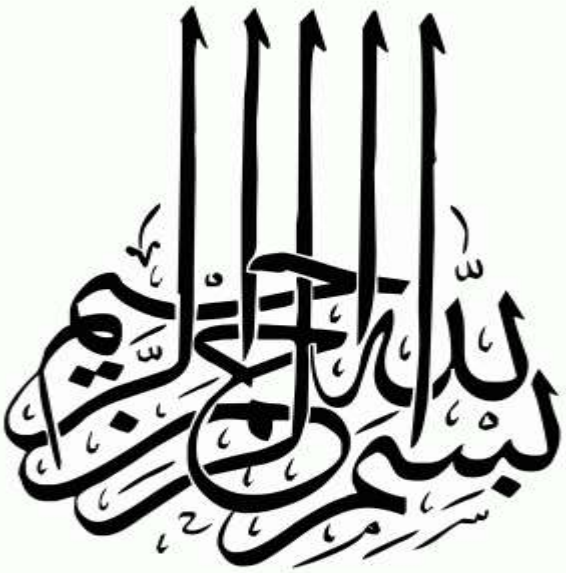

# شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ خير الدين شترة الذي تفضل

بالإشراف على هذه المذكرة ومد لنا يد العون ولم يبخل علينا بجهده ووقته

ليصحح ويدقق وينقح عملنا هذا.

و إلى كل أساتذتنا و من ساعدنا قبل و خلال انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة .

# الإهداء

نهدي هذا العمل بتواضع إلى الوالدين الكريمين

وكل أفراد العائلتين

(رماضنية * بن كيحول)

وجميع الأصدقاء و الزملاء.

# مقدمة

## 1.الإطار العام للموضوع:

إن البحث في موضوع تطور العلاقات الجزائرية المغربية وأزمة الحدود في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر وفي الحيز الزمني المحصور بين 1958-1975م ليس بالأمر الهين أو اليسير على الباحثين، حيث يعتبر من المواضيع الشائكة الضاربة جذورها في التاريخ والمتصلة بالعهد العثماني.

إن المتتبع لمسيرة تاريخ هذين البلدين يجد أن دخولهما تحت وطأة الاستعمار الفرنسي قد ساهم في تشكل الواقع التاريخي والسياسي للبلدين وتأرجح العلاقات بينهما، وقد سعت الجزائر والمغرب إلى توحيد كفاحهما بحكم الإرث التاريخي المشترك وبحكم الجوار رغم تعرض علاقتهما لكثير من التطورات والأحداث إلا أن الكفاح بقي مستمرا.

هذا الكفاح المشترك هدد بقاء فرنسا وللاحتفاظ بالجزائر تعيّن عليها الدخول في مفاوضات مع المغرب وتونس من أجل الاستقلال، والاحتفاظ بالجزائر فرنسية ليصطدم المغرب بين موقفين متناقضين إما مواصلة الكفاح ومساندة الثورة الجزائرية أو تحقيق مطامحه القطرية في التوسع على حساب الأراضي الجزائرية.

غداة استقلال القطرين طبع العلاقات التوتر والجفاء حيث أن المغرب لم يتخل عن مطالبه الترابية التي بدأت على هامش مؤتمر طنجة سنة 1958م، فلم يستسغ المغرب ظهور الجزائر كقوة في المنطقة بهذه المساحة وتلك الثروات، فجدد عزمه على استرجاعها طوعا أو كرها فحاول في 1963م انتهاك حدود الأراضي الجزائرية فاصطدم الطرفان فيما عرف بحرب الرمال، وكانت لهذه المطالبات تداعيات سلبية أعطت بعدا سياسيا للأزمة، ورغم مبادرات التسوية الا أن العلاقات ازدادت تأزما بإعلان الجزائر موقفها إزاء قضية الصحراء الغربية.

## 2.دوافع اختيار الموضوع:

تعددت دوافع اختيارنا للموضوع والتي نقتصر على أبرزها:

- رغبتنا في تناول هذا الموضوع ومعرفة الحقائق وخلفيات علاقات البلدين.
- انتماءنا للرقعة الجغرافية التي تمثل موضوع دراستنا.
- قلة البحوث والدراسات واقتصارها على الكتابات المغربية.
- الرد على الكتابات المتحيزة والأحادية الجانب.
- تقديم عمل أكاديمي يبرز طبيعة العلاقات التي ميزت كل من الجزائر والمغرب في هذه الفترة، وتغطية جانب التراع في العلاقات لأنه لم يحظ باهتمام كبير ومنه توجب علينا الخوض في غمار هذه الدراسة لتقصي الحقائق.

**3.إشكالية الموضوع:**

نظرا إلى الثراء الواسع الذي يتميز به الموضوع فإنه من الطبيعي أن تطرح أسئلة عديدة ومتشعبة يصعب الإلمام بها في عمل واحد، وعليه فالموضوع يناقش إشكال جوهري يتمثل في:

**كيف كانت العلاقات الجزائرية المغربية إبان الاحتلال الفرنسي وغداة الاستقلال 1958-1975م؟ وما الدور الذي أدّاه مشكل الحدود في ضبط طبيعتها؟**

وقد اندرج تحت هذا الإشكال تساؤلات فرعية نذكر منها:

- كيف ساهم الاستعمار الفرنسي في تشكل الواقعين التاريخي والسياسي لكل من الجزائر والمغرب ؟
- ماهي ملامح الكفاح المشترك في مسيرة العلاقات الجزائرية المغربية؟
- وهل استمر هذا الكفاح المشترك بين البلدين بعد مؤتمر طنجة 1958م؟
- إلى متى تعود أزمة الحدود الجزائرية المغربية؟ وإلى أيّ مدى ساهم النزاع الحدودي في تأزم العلاقات بين البلدين بعد الاستقلال؟
- هل العلاقات الجزائرية المغربية خلاف حدودي أم اختلاف إيديولوجي؟

**4.المناهج العلمية المتبعة:**

وقد اعتمدنا على عدة مناهج في بحثنا هذا، ذلك أن طبيعة الموضوع تتطلب ذلك:

- المنهج التاريخي الوصفي في استعراض ووصف التطورات والاحداث التاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية.
- المنهج التحليلي في تحليل الأحداث والوقائع الهامة، وبالإضافة إلى المنهج المقارن في المقارنة ما بين أوضاع القطرين الجزائري و المغربي.

**5.خطة الموضوع:**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم الموضوع إلى: مقدمة وثلاثة فصول وأتممناه بخاتمة.

تناولنا في الفصل الأول الواقع التاريخي والسياسي للجزائر والمغرب الأقصى والذي قسمناه بدوره إلى مبحثين تطرقنا في الأول إلى الواقع التاريخي والسياسي للجزائر 1830-1975م، أما الثاني فقد خصص للواقع التاريخي والسياسي للمغرب الأقصى 1912-1975م.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه تطور العلاقات الجزائرية المغربية والذي اندرج تحته ثلاثة مباحث تطرقنا في الأول إلى بدايات بناء العلاقات بين القطرين خلال العهد العثماني 1520-1830م، والثاني ناقشنا فيه تطور العلاقات خلال

مرحلة الاحتلال الأوروبي للمنطقة 1830-1962م، أما الثالث فعالجنا فيه مرحلة تدهور العلاقات بين القطرين 1962-1975م.

وكان عنوان الفصل الثالث بأزمة الحدود بين القطرين 1958-1975م وقسمناه إلى أربع مباحث تناولنا في المبحث الأول تمهيدا حول ماهية الحدود وكان المبحث الثاني بعنوان عوامل النزاع الحدودي وعالج الثالث النزاع الحدودي من التفاوض إلى المواجهة المسلحة، أما آخر هذا الفصل فكان قراءة تاريخية في تطور النزاع الحدودي بين القطرين (من معاهدة لالة مغنية وإلى غاية إتفاقيات الإستقلال).

### 6. المصادر والمراجع المعتمدة:

وللإلمام بجوانب البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المختلفة اختلفت أهميتها حسب صلتها بالموضوع والأفكار التي تطرحها وأهمها ما يلي:

المصادر مثل: كتاب علال الفاسي "دفاعا عن وحدة البلاد" الذي وظفناه في إبراز مطالب المغرب الترابية على لسان الكاتب.

المراجع مثل: كتابي عبد الله مقلاتي" العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية" وعكاشة برحاب "المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب" وإستعملناهما في إبراز العلاقة بين البلدين في فترة الإحتلال الفرنسي وغداة الإستقلال ومحمد رضوان "منازعات الحدود في العالم العربي"، وكتاب عمر سعد الله "الحدود الدولية النظرية والتطبيق" وإعتمدناهما في توضيح مفهوم الحدود و إبراز عوامل النزاع الحدودي.

وقد كان للدوريات نصيب من هذا البحث منها: المقالات المتوفرة في مجلتي المجاهد وأول نوفمبر.

### 7.صعوبات البحث:

وكأي بحث علمي سواءً كان عاما أو تاريخياً خاصاً واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذه المذكرة وأهمها:

- قلّة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بجدية وإقتصارها على الدراسات المغربية المتحيزة.
- تعقد الموضوع وتشعبه فلا يمكن دراسته في التاريخ بعيدا عن العلوم السياسية.
- صعوبة تناول الموضوع بحياد خاصة وأن الموضوع يتناول الجزائر ووحدة ترابها، فنجد أنفسنا نميل مع قرارت ومواقف وطننا، ولكن حاولنا قدر المستطاع أن نكون موضوعيين وحياديين قدر الإمكان.

# الفصل الأول

# الواقع التاريخي والسياسي للجزائر والمغرب الأقصى (1830-1975م).

**أولا : الواقع التاريخي والسياسي للجزائر** (1830-1975م).

1-**مرحلة بداية الاحتلال الفرنسي** ( 1830- 1900م).

2-**مرحلة المقاومة السياسية والوطنية الجزائرية** ( 1900-1954م).

3-**مرحلة الثورة الجزائرية والعمل المسلح** ( 1954- 1962م).

4-**مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية الحديثة** ( 1962- 1975م).

**ثانيا : الواقع التاريخي والسياسي للمغرب** (1912-1975م).

1- **المغرب الأقصى تحت الهيمنة الغربية (فرنسا-اسبانيا-الدولية)** (1912-1956م).

**أ- الحماية الفرنسية.**

**ب- الحماية الإسبانية .**

**ج- الحماية الدولية على طنجة.**

2- **المملكة المغربية المستقلة** (1956-1975م).

**أ- مرحلة محمد الخامس** ( 1956-1961م).

**ب- مرحلة الحسن الثاني** ( 1961-1975م).

تعرضت أقطار المغرب العربي للظاهرة الاستعمارية الحديثة منذ ثلاثينيات القرن الـ 19م حتى النصف الثاني من القرن الـ 20م، هذه الأخيرة اشتركت كلها في سياسة واحدة وهي السيطرة والاستحواذ على الأرض والقضاء على الهوية العربية الإسلامية، منها الاحتلال الفرنسي الذي سعى لمد نفوذه في كل من الجزائر والمغرب وقد ساهم بشكل أو بآخر في تشكيل الواقع التاريخي والسياسي للبلدين.

**أولا: الواقع التاريخي والسياسي للجزائر (1830-1975م):**

**1- مرحلة بداية الاحتلال الفرنسي ( 1830- 1900م):**

**- بداية الاحتلال والتوسع الفرنسي في الجزائر ( 1830- 1870م):**

ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال في تذبذب لسوء نوايا فرنسا ونزعتها التسلطية[1]؛ ففي سنة 1830م بعثت فرنسا بحملة عسكرية ضدها نتج عنها استيلاء الجيش الفرنسي على مدينة الجزائر ثم واصل حروبه إلى أن أعلنت الجزائر جزءا منها[2]، وقد اتخذت فرنسا من حادثة المروحة ذريعة لفرض الحصار البحري على مدينة الجزائر ابتداءً من 16 جوان 1827م، بينما كانت تكمن دوافعها الحقيقية في إلهاء الرأي العام عن مشاكلها الداخلية، وكذا رغبتها في السيطرة الاقتصادية ونشر المسيحية[3]، ورغم أن الفرنسيين تمكنوا من احتلال كثير من المواقع الساحلية مع بداية الغزو (الجزائر- وهران- مستغانم-عنابة) إلا أنهم لاقوا صعوبات كبيرة أثناء توغلهم بالداخل بسبب المقاومة العنيفة ووضوح أهداف فرنسا الحقيقية.[4]

**- المقاومة الشعبية الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي (1830-1900م):**

مرت مقاومة الشعب الجزائري بمرحلتين[5]:

- مرحلة المقاومة المنظمة (1830-1847م): وشملت جهات واسعة تحت قيادة موحدة بتنظيمات إدارية وعسكرية وأهداف وطنية.
- مرحلة المقاومة الشعبية ما بين 1847م ومطلع القرن العشرين: وتمثلت في مظاهر الكفاح المنظم في مقاومة "الأمير عبد القادر" و"الحاج أحمد باي".[6]

وبعدهما شهدت الجزائر عدة ثورات وانتفاضات عبَّر من خلالها الجزائريون عن رفضهم للاستعمار[7]، وأورد جان بول سارتر في كتابه أن الجزائريين ذاقوا أشد أنواع العذاب وأقساها و لم يستسلموا.[8]

---

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط.1، تر: عيسى عصفور، بيروت: منشورات عويدات، 1982م، ص 14.

[2]- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج1، د.ط، الجزائر: دار البصائر، 2007م، ص 243.

[3]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989م)، ج1، الجزائر: دار المعرفة، 2004م، ص- ص 51-52.

[4]- سليمان هادف قريري، القوى الوطنية في الجزائر ومقدمات الثورة التحريرية ( 1945- 1954م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، محمد محمود سروجي وفاروق عثمان أباضة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 1988م، ص29.

[5]- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية ( 1830-1900م)، ج1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، ص 35.

[6]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 72.

[7]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر ( 1830-1954م)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014م، ص45.

[8]- جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، د.ط، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص 42.

**2- مرحلة المقاومة السياسية والوطنية الجزائرية ( 1900-1954م):**

كرد فعل إزاء الغزو كان حمل السلاح ضرورة لصد المعتدي إلا أنه لم يتبلور و لم ينموا اتجاه قادة المقاومة، وحاول الجزائريون تدارك الوضع بدعم المقاومة المسلحة بالوسائل السياسية ويأتي في مقدمة هؤلاء "حمدان بن عثمان خوجة" و"إبراهيم بن مصطفى باشا"؛ فقد أُوفد "حمدان بن عثمان خوجة" إلى باريس من أجل الدفاع عن الجزائر، وتبلورت جهوده في اتجاهين: الأول التنديد بتجاوز قوات الاحتلال واعتداءاتهم، والثاني لإقناع الفرنسين أنه لا سبيل لإخضاع الجزائر[1]، وفي 04 فيفري 1919م أصدر البرلمان الفرنسي قانوناً منح للجزائريين بعض الحقوق السياسية ، وانقسم تيار النخبة على نفسه حول مسألة الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالأصول الشخصية للمسلم، هذا و لم يكن "الأمير خالد"* بمعزل عن التيارات السياسية الموجودة في البلاد قبل اندلاع الحرب لكنه لم يبرز إلا بعد نهاية الحرب ولقد تصدر هذا الرجل مسرح السياسة الجزائرية مدة اربع سنوات (1919-1923م).[2]

**بدايات الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1919م):**

أدى تبلور النشاط السياسي ونمو الوعي الوطني إلى قيام عدة تيارات سياسية وهي:

- **تيار المساواة:** أسس "الأمير خالد" يوم 23 جانفي 1922م (جمعية الأخوة الجزائريين) وإزاء نشاطه نفي إلى فرنسا في جوان 1924م وواصل هناك جهوده، تضمن برنامجه مجموعة من المطالب أبرزها المساواة في التمثيل النيابي وفي الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسين، وتطبيق قانون اجبارية التعليم تطبيقًا كاملاً على الأهالي[3].

- **التيار الاستقلالي:** أسس نجم الشمال الافريقي في مارس1926م بباريس بقيادة "مصالي الحاج" الذي جعل من النجم حركة وطنية تناضل من أجل استقلال الجزائر التام[4]، وقد مثّل هذا الحزب القلب النابض للحركة الوطنية ونواتها الصلبة[5]، ويهدف الحزب إلى تعبئة كل القوى السياسية الملتزمة لمكافحة الاستعمار في جميع أقطار المغرب[6]، وجلاء القوات الفرنسية من كامل التراب الجزائري وإنشاء مجلس وطني جزائري منتخب، إضافة إلى العفو العام عن كافة المعارضين والمعتقلين والسياسيين.[7]

وفي 1929/11/20م أصدرت محكمة (السين) (la seine) حكم يقضي بحل النجم[8]، إلا أنه أسس في 11 مارس 1937م "حزب الشعب الجزائري"[9] بزعامة "مصالي الحاج" ونظرا لمطالبه الاستقلالية تعرض زعمائه للاعتقال في

---

[1]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د.ط، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1994م، ص 162.

* كثير من المؤرخين ينسبون ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية الحديثة إلى مصالي الحاج ويعتبرونه أبا للحركة، ولكن أن هذه الأحقية ترجع إلى الأمير خالد الذي كانت له الأسبقية. أنظر: علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري، د.ط، الجزائر: دار القصبة، 1999م، ص 42.

[2]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 182.

[3]- علي كافي، المصدر السابق، ص 42.

[4]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 140.

[5]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 368.

[6]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 184.

[7]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 366.

[8]- على كافي، المصدر السابق، ص 44 .

[9] -Mohammed Harbi, Aux origins du FLN, Paris: Christian Bourgois, 1975, p 313.

أوت 1937م[1]، لقد كان هذا التيار السياسي متغلغل في أعماق الجماهير الشعبية والطبقة المحرومة في الأرياف وضمن الجالية الجزائرية في المهجر، والذي انطلق مع عهد الأمير خالد وترعرع مع النجم وتحول مع حزب الشعب، تميز بالنضال السياسي الثوري وبصراعه المتواصل مع المحتل.[2]

- **التيار الإصلاحي:** في نوفمبر 1925م وجه عبد الحميد بن باديس ندائه على صفحات مجلة الشهاب إلى المثقفين الإصلاحيين الذي يهدف في أعماقه إلى تأسيس "جمعية العلماء" وفي سبتمبر 1935م عقدت مؤتمرها، كانت في الظاهر جمعية دينية تسعى إلى العمل من أجل تنقية الدين من الشوائب والبدع التي علقت به ونشر اللغة العربية وبالرغم من أن القانون الأساسي للجمعية نص على استبعاد النشاط السياسي من اهتماماتها لكنها شاركت في الحياة السياسية الوطنية منذ تأسيسها[3]؛ فكثيراً ما اتخذت مواقف خاصة ضد أنصار الدمج ومعروف "البيان الصريح" الصادر في أفريل 1936م رداً على "فرحات عباس" الذي جاء فيه: "نحن العماء نتكلم باسم أكثرية سكان البلاد الأصليين نقول لأولئك الذين يدعون أنهم فرنسيون :إنكم لا تمثلونا!... وإن لشعب الجزائري المسلم تاريخه ووحدته الدينية وثقافته تقاليده ... هذا والشعب المسلم ليس من فرنسا، ولا يمكن أن يكون من فرنسا، ولا يريد أن يكون من فرنسا"[4]، ولخّص "ابن باديس" مبادئ أهداف الجمعية سنة 1935 بقوله: «القرآن إمامنا والسنة سبيلنا والسلف الصالح قدوتنا وخدمة الإسلام والمسلمين. وإيصال الخير لجميع سكان الجزائر غايتنا»[5].

- **التيار الإدماجي:** تأسست اتحادية المنتخبين المسلمين 18جوان 1927م من دعاة التجنس، وقد حددت مطالبها السياسية في ضرورة تمكين الجزائريين من أن يكون لهم ممثلون في البرلمان الفرنسي والمساواة في الخدمة العسكرية والتوظيف[6]، وطالب فرحات عباس بارتباط الجزائر بفرنسا كما اقترح الحل الفيدرالي الاتحادي في مقال تحت عنوان: «النواب المسلمون يطالبون بتأسيس دولة جزائرية»، والجدير بالذكر أنها كانت تعمل لصالح التصويت على مشروع "بلوم فيوليت Blum voilette" وهكذا كانت بعيدة كل البعد عن مطالب الشعب الحقيقية[7]، ولم يستطع هذا التيار أن يفرض وجوده على الساحة السياسية بل لقي معاضة شعبية واسعة، وفي 1956م حل الحزب والتحق رئيسه وكثير من اطاراته بجبهة التحرير الوطني.[8]

- **التيار الشيوعي**: مرتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي ويتكون من أوروبيين وجزائريين وكانت مواقفه مذبذبة، أيّد مشروع "بلوم فيوليت"[9]، ودعا إلى عدم الاعتراف بالوجود الوطني للشعب الجزائري[10]، ومجازر 08 ماي كان يقف

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 367 .

[2]- على كافي، المصدر السابق، ص ص 45-42.

[3]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 186.

[4]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 142.

[5]- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية (1930-1945م)، ج 3، ط 4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992م، ص 89.

[6]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 185.

[7]- علي كافي، المصدر السابق، ص 49.

[8]- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004م، ص14.

[9]- علي كافي، المصدر السابق، ص 51.

[10]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 186.

ورائها وزير الطيران الشيوعي الذي أصدر أمر بقصف المدن الجزائرية الثائرة وتدميرها[1]، وكان ينظر إلى أول نوفمبر 1954م أنه عملية استفزازية ليس بعيدا أن يصير مصيره ما حدث في 08 ماي 1945م وبالتالي كان يدعوا إلى الحذر من أول نوفمبر[2].

**3- مرحلة الثورة الجزائرية ( 1954- 1962م):**

**- مرحلة تشكُّل الثورة (1954-1958):**

اقتنع المناضلون الجزائريون أن الحرية لا تتحقق بوسائل اللا عنف وأن الاستعمار لا يمكن أن يسلم بحق الشعب الجزائري إلا بالقوة والعنف، وقد تبلورت فكرة الكفاح المسلح بعد الحرب العالمية الثانية خصوصًا عقب مجازر08 ماي 1945م[3]، والتي انطلقت كمظاهرات سلمية لتتحول إلى مذبحة رهيبة للأطفال والشيوخ تقشعر لها الأبدان[4]، وهذا ما عبَّرت عنه صحيفة "المجاهد" حيث جاء فيها: «ومن هنا نبارك 08 ماي 1945م لأنه كان حجر الزاوية في هيكل جبهة وجيش التحرير الوطني، ونبارك 08 ماي لأنه لقَّننا درساً قاسيًا لن ننساه ودفعنا ثمنه غالياً من مهجنا، لقَّننا أن السياسة التي لا تكون من ورائها حركة مسلحة جبارة هذه السياسة هي دجل وتزوير وخطل»[5] وفي أول نوفمبر1954م (عيد القسيسين آنذاك) نزل مئات الجزائريين من الأوراس وجرجرة وقاموا بتنظيم عمليات ضد المستعمر[6]، وأكدت الثورة في بيان أول نوفمبر على مشاركة كافة شرائح المجتمع الجزائري.

كانت ردود الفعل اتجاه الثورة وجبهة التحرير الوطني الجزائرية من قبل الأحزاب السياسية إيجابية على العموم (1954-1956م)، فأعلن المركزيون تأييدهم وأعلن الحزب الشيوعي الجزائري عن تحفظه وكذا جمعية العلماء ثم انظم فرحات عباس وحزبه وبعد مؤتمر الصومام حظيت الثورة بدعم شعبي وحزبي متنامي[7]، كما انظم إلى جبهة التحرير الوطني فرنسيون أرادوا الكفاح جنباً إلى جنب ضد وطنهم الأم كالقسيس روبير دافيري*[8]، أما عن ردود الفعل الفرنسية فقد اكتفت الصحافة الفرنسية غداة اندلاع الثورة بنقل الوقائع كما سردها الحاكم ليونار فكتبت "فرانس دو سوار" على صدر صفحتها الأولى (اشتعل الإرهاب فجأة في الجزائر)، كما سردت "باري جريس" (ثلاثين عملية خلال هذه الليلة في الجزائر)، أما صحيفة "لوموند" فقد كانت أكثر دقة ونشرت على عمودين بالبند العريض: «عدة قتلى في الجزائر خلال هجمات تعرضت لها مخافر الشرطة» وتلتها في ذات السياق المجلات الأسبوعية الأخرى[9]، وعلى العموم حقَّقت الثورة في

---

[1]- محمد مورو، الجزائر تعود إلى محمد (صل الله عليه وسلم)، د.ط، القاهرة: المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، 1992م، ص91.

[2]- علي كافي، المصدر السابق، ص 51.

[3]- محمد علي داهش، "الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1962م"، مجلة الفكر السياسي، د،ع ، ص 254.

[4]- حسين آيت أحمد، روح الاستقلال -مذكرات مكافح- (1942-1952م)، تر: سعيد جعفر، د.م: منشورات البرزخ، 2002م، ص 42. للمزيد ( أنظر: محمد مورو، المرجع السابق، ص 97).

[5]- "جريدة المجاهد"، ع 23، 07-04-1958م، ص 02.

[6]- أوساريس، شهادتي حول التعذيب، تر: مصطفى فرحات، الجزائر: دار المعرفة، 2008م، ص 11.

[7]- محمد على داهش، "الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1962"، ص254.

* **روبير دافيري**: قس من الأومالية الفرنسية وفيزيائي، اضطر للهرب من فرنسا في أكتوبر 1958م، حيث القي القبض عليه في جانفي 1961م، وحكم عليه بالسجن عام1962م لمدة 03 سنوات ( أنظر: هيرفي هامون وبارتريك روتمان، حملة الحقائب، تر: حسين العودات وحسين سكوني، لبنان: دار الكلمة للنشر، د.ت، ص 367).

[8]- هيرفي هامون وبارتريك روتمان، المصدر السابق، ص 367.

[9]- المصدر نفسه، ص 13.

الأشهر الأولى انتصارات عديدة على فرنسا[1]، واستطاع الشعب جمع السلاح وخوض كثير من المعارك الناجحة ضد القوات الاستعمارية المسلحة[2].

**- نهاية الاستعمار وانتصار الثورة (1958-1962م):**

في مطلع سنة 1958م أصبحت الأوضاع جد مقلقة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، خصوصا بعد الإعلان عن خبر مقتل عبان رمضان، وحدوث الأزمة في لجنة التنسيق والتنفيذ ما أدى إلى فقدان الثقة بين عناصرها، فكان لزاما إيجاد جهاز جديد يعيد الثقة بين أفرادها ويعيد لها نشاطها.

وفي هذا الإطار أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ في 04 أفريل 1958م عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة،[3] وعلى الصعيد الخارجي كانت الدعوة لعقد مؤتمر طنجة؛ إثر اجتماع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي يوم 02 مارس 1958م، كوصية بدراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي، وذلك بتأسيس اتحاد حقيقي وفقا للمطامح الصحيحة لجميع شعوب المغرب العربي[4]، وانعقد مؤتمر طنجة بحضور الأحزاب الوطنية الممثلة لأقطار الشمال الافريقي حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري الحر التونسي وجبهة التحرير الوطني وخلال مناقشة الوفود الحزبية على امتداد ثلاثة أيام (27-30 أفريل 1958م) أكّد المؤتمرون حتمية التنسيق المشترك ووحدة أقطاب المغرب العربي والإلحاح على مساعدة الجزائر.[5]

ويظهر من خلال مقررات طنجة أن القضية الجزائرية نالت اهتماما كبيرا من المناقشين وتأكد بخصوصها تقديم مساعدات هامة للكفاح الجزائري، إلا أن هذه القرارات لم تكتسب صفة تنفيذية رغم موافقة رئيسا الدولتين لما جاء في مؤتمر طنجة، حيث تنصلت الحكومتين تدريجيا في تجسيد هذه المقررات[6]، وبدأت تتضح وتتجلى منذ انعقاد ندوة المهدية الثلاثية بتونس (19جوان 1958م)، التي أوصى المؤتمر(طنجة) بعقدها لتنفيذ القرارات المتفق عليها.[7]

كما تعتبر عودة ديغول إلى السلطة إثر أحداث 13 ماي 1958م بالجزائر، ظرفا خارجيا هاما، إذا أن هذا الأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا، واستطاع لفترة أن ينتزع منها المبادرة، لهذا فقد اقترح "عمر أعمران" في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، كخطة هجومية من الناحية الدبلوماسية وقصد الاستفادة من الصراع بين الشرق الغرب في إطار الحرب الباردة، لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية.[8]

وفي يوم 19سبتمبر 1958م تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة، حيث اجتمع رجال الصحافة ومختلف ممثلي الوكالات الإعلامية الأجنبية، وتولى "الرئيس فرحات" عباس تلاوة قرار التأسيس[9]، وقد

---

[1]- محمد علي داهش، "الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1962"، المرجع السابق، ص 255.

[2]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، قسنطينة: دار البعث للطباعة والنشر، 1984م، ص 125.

[3]- عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة سبتمبر 1958- جانفي 1960م، الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010م، ص 45.

[4]- معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، د.ط، الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010م ، ص 125.

[5]- عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009م، ص 156.

[6]- المرجع نفسه، ص 158.

[7]- معمر العايب، المرجع السابق، ص 170.

[8]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 34.

[9]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة التحريرية، ج 3، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2010م، ص 581.

ضمت الحكومة الأولى تسعة عشر(19) شخصية برئاسة "فرحات عباس"، أربعة عشر(14) وزيرًا ونائبين للرئيس وثلاثة (03) كتاب دولة[1]، وبعد تطور الأحداث جرت لقاءات بين الحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير فتمخَّض عنها مبدأ تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م، وظهرت الاتصالات بين ممثلي "ديغول" وممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في لقاء "مولان" (21-29 جوان 1960م) ولقاء "لوسارن" 20 فيفري 1961م ولقاء دحلب في منتصف ديسمبر 1961م وكانت اتفاقيات "ايفيان" انتصارا عظيمًا وتحقيقا للاستقلال والوحدة الترابية.[2]

**4- مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية الحديثة ( 1962- 1975م):**

**- الحكومة الانتقالية (1962-1963م):** في 05 جويلية سنة 1962م استقلت الجزائر رسميا ورحل جيش الاحتلال الفرنسي، وكان من المفروض أن تتم عملية تصفية للحالة الاستعمارية بكافة مظاهرها وأشكالها وبناء الجزائر العربية الإسلامية التي دفع الشعب الجزائري ثمنها دما[3]، كانت الوضعية بعد سبعة أعوام من الحرب سيئة جدا فالبلاد كانت مستنزفة الدم مهروسة المفاصل فمنظمة الجيش السري هدمت المدارس بالقنابل وحرقت مكتبة الجامعة الجزائرية وأبادت أطنانا من الملفات الإدارية وقد ترك آلاف من المدرسين مراكزهم.[4]

وقد كان الوضع السياسي في الجزائر مقلقا بل حرجا وعم الصراع على السلطة مع الاستقلال فبنى جبهة التحرير الوطني لم تتوصل إلى إدارة الوضع الجديد[5]، وكان تصريح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية العقيد بومدين تعجيلا للنزاع ففي الحال تضامن بن بلة مع هيئة أركان الجيش في الجبهة الغربية وشكل مكسبا سياسيا يتولى مقاليد الحكم في الجزائر وتشكلت مجموعة ثالثة سميت بـــ "جماعة تيزي وزو" (كريم بلقاسم وبوضياف) استعانت بالشعب الجزائري ضد انقلاب جيش التحرير الوطني غير أن التسوية تمت لصالح قيام مكتب سياسي موسع[6]، مما شكل صفعة قوية للحكومة الجزائرية المؤقتة وشهدت الفترة العديد من تصفية الحسابات أدت إلى اعدام العديد من الحركيين واختطاف الأوروبيين، وأطلق تدخل هيئة الأركان العامة الحرية للمكتب السياسي لكي ينجز مشروعه في الاستيلاء على السلطة والقضاء على القوى المناهضة، مع دخول الجيش إلى الولاية الرابعة سنة 1963م حتى فرض نفسه فاعلاً رئيسيًا في التحكيم وفرض مفهوم الحزب الوحيد، وفي 15سبتمبر 1963م انتخب "أحمد بن بلة" أول رئيس للجمهورية الجزائرية.[7]

**- المرحلة البن بلية 1963-1965م:** صعد "أحمد بن بلة" إلى سدة الحكم بعد انتخابه كأول رئيس للجمهورية الجزائرية وسط أوضاع سيئة ورثتها الجزائر عن فرنسا، فالثورة في عهده جعلها من وحي ناصري بوجه خاص، وحي يرفض الماركسية والنظام الشيوعي ومع ذلك ورغم بعض جوانب الأصالة فقد اختار أساليب الثورات الشيوعية ورفض أساليب الاشتراكية الديمقراطية، ثم فرض شيئًا فشيئًا فكرة الحزب الواحد: «إن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة

---

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 47.

[2]- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقية ايفيان، تع: لحسن زغدار ومحل العين جبادلي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت، ص 17، 20، 33 .

[3]- محمد مورو، المرجع السابق، ص 111.

[4]- أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، د.ط، بيروت: منشورات دار الآداب، د.ت، ص 159.

[5]- بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م، تر: ممدوح كعوان، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012م، ص 13.

[6]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 13.

[7]- بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 26.

الوحيد» وكانت الاشتراكية في عام 1963م تتوخى أن تكون ثورة فلاحية قبل كل شيء[1]، كما ساهم إقصاء الإطارات المعربة ومحاصرة الاتجاهات المتدينة إلا ما كان في إطار رمزي في بلد شديد الحساسية اتجاه الحضارة العربية الإسلامية كل ذلك ساهم في رهن مستقبل الجزائر، حيث اصطدمت الجزائر بواقعين أساسيين: الأول المواجهة بين التيارات السياسية وبين مختلف المجموعات[2]، والثاني الحيازة الوافرة لإملاك مختلفة تركها الأوروبيين على عجل لتُشكل نمًا حقيقيا للموروث الكلونيالي على حساب المجتمع.[3]

كما طفى في العهدة البن بلية إلى السطح الصدام بين مختلف التيارات السياسية ووصل الخلاف إلى حد التلويح بالتهديد ثم إلى التنفيذ؛ فأصدر "بن بلة" اوامره الرئاسية إلى البنوك بعدم اعتماد توقيع "خيضر" لصرف أي مبلغ مودع باسمه وطالب بسحب الأرصدة فوراً متهما "خيضر" بتبديد أموال الثورة المودعة في البنوك الأجنبية، وشارك في ذات الصراع "كريم بلقاسم" الذي استخدم أصدائه في الداخل والخارج ضد "بن بلة" ولم يتأخر عن هذه المعارك محمد بوضياف الذي تمكن من داخل زنزانته بأن يكتب كتابا بعنوان "ديكتاتورية بن بلة" ويوزعه على نطاق واسع[4]، وهاجم الشيخ "البشير الإبراهيمي" بعنف برامج "بن بلة" واصفًا إياه بالشيوعي ما كلفه الإقامة الجبرية في السجن[5]، وانعكست هذه الصراعات على كافة الأصعدة[6]، وأعرب "بومدين" عن استقالته لعدم توافق الفكر والمواقف ونتيجة لعدم الاتفاق مع بن بلة وخوفًا على الجزائر من حرب أهلية، جرى انقلاب 19 جوان 1965 أو ما عُرف بالتصحيح الثوري[7].

**- المرحلة البومدينية (1965- 1975م)**: نتج عن توتر العلاقات بين "بومدين" و"بن بلة" والتي ساهمت في تشكيلها عدة عوامل لعل أبرزها فكرة تكوين "ميليشيا شعبية مسلحة"* وتعيين "الطاهر الزبيري" رئيساً لهيئة أركان الجيش الجزائري صعود "بومدين" إلى هرم السلطة، ويرجع الانقلاب الذي قاده "بومدين" في 19 جوان 1965م إلى عجز بن بلة عن وضع الأسس والقواعد السليمة لبناء الدولة الجزائرية الحديثة، ولا يتأتى ذلك إلا بإحداث إصلاح جذري، يضاف إليها إبعاده للعناصر النضالية التي أسهمت إيجابياً في الثورة[8]، وخوفًا من دخول الجزائر في حرب أهلية لا مفر من أن يحسم الصراع لأحد الاتجاهين لكي تواصل الجزائر شق طريقها[9]، وقد نشر "هواري بومدين" بيانا يشرح فيه أسباب الانقلاب ويشدد على أن البلاد أشرفت على الهلاك وأنه منذ الحصول على الاستقلال أصبح ضحية للدسائس

---

[1]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص- ص 192-193.

[2]- عبد الحميد الإبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999م، ط 1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001م، ص 95.

[3]- غازي حيدوسي، الجزائر التحرير الناقص، تر: خليل أحمد خليل، ط 1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997م، ص 14.

[4]- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط 2، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ص 149.

[5]- عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 97.

[6]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 149.

[7]- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، د.ط، الجزائر: منشورات التجمع الجزائري البومدييني الإسلامي، د.ت، ص 62.

* طرحت الفكرة لتكوينها لتكون تابعة للحزب ومنفصلة عن ج.و.ش، مهمتها تأمين البلاد والدفاع عنها ضد المتآمرين، عارض بومدين الفكرة، وحذر من خطورة ازدواجية القوات المسلحة، وناصر بن بلة الفكرة و بموافقة الأغلبية، وقد شكلت النواة الأولى للصراع بين بن بلة وبومدين.

[8]- ساعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، د.ط، البليدة: قصر الكتاب، 1997م، ص63.

[9]- لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 68.

والمواجهات بين التيارات،[1] وفي صباح اليوم التالي نقلت وكالة الأنباء العالمية الخبر عن نجاح "بومدين" في تحقيق الانقلاب،[2] لتدخل الجزائر في مرحلة جديدة تميزت بأنها أطول فترة من الاستقرار السياسي والبناء الاقتصادي في تاريخ ما بعد الاستقلال،[3] ومن جهته شكّل بومدين حكومته واحتفظ لنفسه بمنصب رئيس مجلس قيادة الثورة والحكومة ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة والأمن العسكري، وعندما اختلف و لم يرض العقيد الطاهر الزبيري على حكومة بومدين تمرد وأعلن انقلابه عليه يوم 11 ديسمبر1967م لنفس الأسباب التي دفعت بومدين إلى التمرد على بن بلة، إلا أنه فشل وأحكمت القوات النظامية قبضتها على جنود "الزبيري" وقد صرح "يحياوي" في المذياع بفشله[4]، لقد نجحت حكومة بومدين في التحكم في عدة أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، كما استطاعت بناء نواة دولة مركزية وتحقيق الاستقلال على الصعيد المالي[5].

[1]- بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 39.

[2]- فتحي الديب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط 2، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990م، ص 235.

[3]- لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 68.

[4]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص- ص 163-180.

[5]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص201.

**ثانيا: الواقع التاريخي والسياسي للمغرب (1912-1975م):**

تعاقبت عدة أسر علوية من القرن الثامن إلى القرن السابع عشر ليستتب الأمر للسلطان مولاي اسماعيل الذي حكم العلويين (1672 -1727م) واستطاع أن يوطد أساس الدولة العلوية ويخضع القبائل المتمردة ويسترجع من الأوروبيين طنجة في 1684م والعرائش في 1689م، وجعل من مدينة مكناس عاصمة له[1]، وفي سنة 1767م وقّع محمد الثالث (1757-1790م) مع فرنسا أول معاهدة حول المحميات والمحاكم القنصلية[2]، ومرَّت البلاد في عهد "مولاي يزيد" (1790-1792م) و"مولاي سليمان" (1792-1822م) بحالة من الضعف زاد من حدته الأوبئة الفتاكة التي انتشرت في كامل البلاد والتمردات الداخلية ومؤامرات الاستعمار الأجنبي الذي بدأ يتطلع للسيطرة على المغرب.[3] ومع مطلع القرن التاسع عشر تعرض المغرب لمحنة قاسية، وذلك لأن مؤتمري فيينا 1815م واكس لاشابيل سنة 1818م الذين تقرر فيهما إعادة تنظيم أوربا، ووقعت أنذلك مسابقات حقيقية بين تلك القوات[4]، وفي الأعوام الأخيرة من القرن ذاته طبع المغرب بطابع الاستعمار الأوروبي.[5]

**1- المغرب الأقصى تحت الهيمنة الغربية (فرنسا-اسبانيا-الدولية) (1912-1958م):**

**أ- الحماية الفرنسية:**

- **بداية التوسع الفرنسي ومعاهدة الحماية وردود الفعل الوطنية (1912-1945م):**

وفي سنة 1901م أبرمت فرنسا معاهدة مع ايطاليا ونصت على إطلاق يد فرنسا في المغرب مع مقابل إطلاق يد ايطاليا في طرابلس وتبع ذلك الاتفاق الودي في 08 أفريل 1904م بين بريطانيا وفرنسا ويقضي بإطلاق يد بريطانيا في مصر مقابل إطلاق يد فرنسا في المغرب الأقصى، وترك الجزء الشمالي من الغرب وهو المواجه لمضيق جبل طارق لإسبانيا، ووضع نظام دولي لمنطقة طنجة وفي نفس السنة انضمت اسبانيا للاتفاق الودي،[6] وفي 30 مارس 1912م وبعد سلسلة من الدسائس والتدخلات الأجنبية، فقد المغرب استقلاله ومقامه الذي يحتله في صف الدول المتمتعة بسيادتها الكاملة،[7] فقد فرضت فرنسا معاهدة الحماية التي صيغت بنودها من قبل وعلى السلطان المغربي مولاي عبد الحفيظ في ظروف تجعل الأمر لا يخرج عن أنه انتزاع لتوقيعه عليها بالقوة وفي ظل التهديد والعنف.

ولما استتب الأمر للفرنسيين وحصلوا على توقيع السلطان "عبد الحفيظ" بدأت الأمور تنتظم حسب الوضع الجديد، فقبلوا استقالة السلطان عبد الحفيظ، فتولى الأمر مولاي يوسف، بينما ولي الخلافة عنه في المنطقة "الخليفية" مولاي "المهدي بن اسماعيل".[8]

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 6، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت، ص 266.

[2]- محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى، د.ط، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، ص 25.

[3]- عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص266.

[4]- محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص 24.

[5]- مركز زايد، اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية ، الإمارات العربية المتحدة: د.د.ن، 2001م، ص 74.

[6]- محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص 25.

[7]- فؤاد مصطفى، محمد الخامس وكفاح المغرب العربي، د.ط، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص 6.

[8]- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ط 1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م، ص- ص 332-338.

وتعتبر ثورة فاس في أفريل 1912م وبعد فرض الحماية بأيام، أول مظهر على شدة النضال[1]، ونتيجة لمعاهدة 30 مارس عملت فرنسا على تنظيم علاقاتها بهذا الإقليم الجديد وأصدرت مرسوما في 20 أفريل 1912م يقضي بإنشاء الإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى، وكانت فرنسا تهدف من وراء ذلك لتجميع السلطات السياسية والعسكرية في يد ممثل لها هناك ودقة اختيارها على الجنرال "ليوتي" للقيام بهذه المهمة[2]، وقد استغرقت المقاومة المغربية فترة من الزمن حتى تنتظم صفوفها، إذ أخذت شكل الثورات بادئ ذي بدء، بيد أنها ما لبثت أن اندلعت فامتدت إلى باقي أنحاء المغرب.[3]

- **الحركة الوطنية المغربية وأطيافها (1945-1952م):**

بدأت الارهاصات الأولى للحركة الوطنية (1925م)مع نهاية حرب الريف، فقد كانت ثورة عبد الكريم الخطابي وما خلفته من صدى في الخارج والداخل، وما حققته من انتصارات على الإسبان في معركة نهر الأوبران وأنوال الأمل الوحيد للمغاربة في دحر الاحتلال العسكري بقوة[4]، وفي مراكش بدأ الشباب حركتهم السياسية على هيئة جمعيات خاصة ذات أهداف تعليمية واجتماعية، ومن جماعات المثقفين، تألفت جماعة أنصار الحق في الرباط وكان أبرز أعضائها أحمد بلافريج الذي جمع إلى دراسته الفرنسية الأولى ثقافة عربية تلقاها في جامعة القاهرة، أما فاس التي عاشت بعيدا عن التأثر فقد شهدت قيام الجمعيات الدينية التي نشأت لمجابهة الطرق الصوفية وعقائدها، ثم تحولت بحكم الظروف إلى الاهتمام بالشؤون السياسية[5]، وكان "علال الفاسي" من أبرز الشباب خريجي جامع القرويين الذين روَّجوا للدعوة السلفية، وعندما أصبح مدرسًا بهذه الجامعة الدينية استطاع أن يُحوِّل دروسه الدينية إلى محاضرات في التربية القومية، وعندما علم أتباعه وممن تتلمذوا على يده بنشاط نظرائهم في الرباط عمل كل فريق على التقرب من الآخر حتى كوَّنوا نواة كتلة العمل المراكشي التي ستظهر كحركة سياسية واسعة النطاق، بعد صدور "الظهير البربري"[6]، الذي استصدره المارشال "ليوتي" سنة 1914م بدعوة احترام التقاليد البربرية، واستمرت في مظاهر متعددة إلى 16 ماي 1930م، ومع أن هذا الظهير غامض الأهداف فإنه جرد الحكومة الشريفية من سيادتها على القبائل البربرية وأحدث محاكم عرفية لم يعرفها المغرب في تاريخه بحال.[7]

وفي سنة 1932م قررت الكتلة تأسيس مجلة المغرب باللغة الفرنسية حيث كلفت بهذه "أحمد بلافريج"، ثم قررت الكتلة بعد ذلك أن تصدر بفاس جريدة "عمل الشعب" باللغة الفرنسية أيضا، وفي الوقت نفسه أخرج الأستاذ داود مجلة "السلام" في شمال البلاد، ثم أصدرت هذه الكتلة "جريدة الحياة"[8]، وفي سنة 1934م نزلت الكتلة إلى ميدان العمل الجماهيري وذلك بمناسبة زيارة السلطان لفاس في ماي 1934م، وتدخُّل الإقامة الفرنسية بمنع السلطان من الصلاة في جامع القرويين أحد معاقل الكتلة، فقد اندلعت بعض الاضطرابات في هذه المناسبة.[9]

---

[1]- مركز زايد، المرجع السابق، ص 76.

[2]- جلال يحي، المغرب الكبير ، ج3، د.ط، القاهرة: الدار القومية، 1966م، ص 929.

[3]- محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص ص 40-41.

[4]- خالد فؤاد طحطح، "نشأة الحركة الوطنية في المغرب"، دورية كان التاريخية، ع 4، د.م: د.د.ن، جوان 2009م، ص 30.

[5]- صلاح العقاد، المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر، ط 6، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م، ص 358.

[6]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 359.

[7]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2003م، ص 164.

[8]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المصدر السابق، ص- ص 176-177.

[9]- مركز زايد، المرجع السابق، ص81.

وكان برنامج الكتلة الذي نشرته في نوفمبر سنة 1934م متواضعاً جداً فقد طالب واضعوه بالإصلاحات الداخلية مثل تأسيس المجالس البلدية وتوحيد التعليم وقد قبلت الإقامة مناقشة هذه المطالب، ولكن سرعان ما ضغط المستوطنون الفرنسيون فتراجعت الإقامة عن المضي في دراستها لهذه المطالب، وقد انسلخ "محمد الوزاني" عن الكتلة وأسس حزباً مستقلاً أسماه حزب الشعب، حيث استمر الخلاف إلى أن ظهر الحزبان بعد الحرب العالمية الثانية باسمين جديدين هما "حزب الاستقلال" و"حزب الشورى والاستقلال"[1] واندلع لهيب ح ع 2 سنة 1939م، فلم تلبث فرنسا أن خرجت صريعة تحت أقدام القوات الألمانية فلم تعد تلك الدولة العظمى التي تتغنى بقوتها واستحكامها، وقد قامت حكومة فيشي الموالية للألمان، فخضع لها الجنرال نوجس المقيم العام في مراكش، وأخذ ينفذ أوامرها ثم غزى الحلفاء شواطئ مراكش في أواخر سنة 1942م.

وفي جانفي 1943م انعقد مؤتمر الدار البيضاء من قبل روزفلت وتشرشل حيث اطلعه السلطان محمد الخامس على حقيقة الاستعمار الفرنسي[2]، وما أصيبت به الوطنية المغربية، وقد تلقى السلطان وعدا من الرئيس الأمريكي باستقلال مراكش بعد أن يخمد لهيب الحرب؛ ولكنه كان وعدا لا تزيد قيمته على سائر وعود الصليبين الأوروبيين للأمم الشرقية[3]، وفي 11 جانفي 1944م نشأ حزب الاستقلال وكانت مهمته الأولى هي التحرير القومي حيث تكتلت الأمة فيه معبرة عن رغبات الشعب بما يأتي :

أولا: الاستقلال والوحدة التامة لجميع مناطق المغرب .

ثانيا: تكوين نظام ديمقراطي شبيه بالأنظمة التي تبعتها مختلف الحكومات الإسلامية يضمن حقوق سائر العناصر والطبقات التي تتكون منها الأمة المغربية[4]، وفي 29 جانفي 1944م اعتقل أحمد بلافريج الأمين العام لحزب الاستقلال ومحمد اليزيدي وغيرهم من قادة الحركة التحريرية في المغرب، فقام الشعب بعدة مظاهرات عنيفة في فاس والرباط وقد أسفرت تلك المظاهرات عن مئات القتلى وعدد كبير من الجرحى، واعتقل أكثر من خمسة آلاف شخص من مختلف أنحاء المغرب، وهكذا عاش المغرب اضطرابا طوال سنتي 1944-1945م[5]، وفي 26 جانفي 1951م قدم الجنرال جوان المقيم العام الفرنسي في المغرب عريضة للملك محمد الخامس تتضمن المطالب الآتية: (التبرؤ من حزب الاستقلال- طرد أعضاء الديوان الملكي وبعض كبار الموظفين)[6].

لكن الملك لم يوافق على تنفيذ التوجيهات، وذكر للمقيم العام أنه من سلطة القضاء وحده إدانة رجال الحزب، فقدم الجنرال إنذارا للملك بإدانة الاستقلال وإلا فالاستقالة من العرش، وذكر أنه سيقوم بعزله، وتم لفرنسا ما أرادت فأبعدت السلطان بالقوة الغاشمة وعين مكانه "محمد بن عرفة" الذي كان من أعمام "محمد الخامس"، وكان متقدما في السن بدرجة لا تسمح له بكثير من الحركة أو حتى بالتفكير.[7]

---

[1]- مركز زايد، المرجع السابق، ص81.

[2]- أمين شاكر وآخرون، شمال افريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، د.ط، القاهرة: دار المعارف، د.ت، ص 192.

[3]- المرجع السابق، ص193.

[4]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المصدر السابق، ص285.

[5]- محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص44.

[6]- المرجع نفسه، ص45.

[7]- جلال يحي، المرجع السابق، ص- ص 1156-1160.

- **الثورة المغربية المسلحة واتفاقية اكس ليبان (1952-1956م):**

لما أقدمت فرنسا في 20 أوت 1952م على خلع الملك محمد الخامس من عرشه وأحلت محمد بن عرفة مكانه، ثارت ثائرة المغاربة، واتجهت المقاومة اتجاها جديدا فقد بدأت تظهر حركة المقاومة المسلحة بواسطة جيش التحرير المغربي وهكذا راحت فرق الفداء تهاجم المستعمرين والخونة بدون انقطاع حتى المدن والقرى[1]، وقاطع الشعب البضائع الفرنسية فتدهور الاقتصاد الفرنسي، ولما وجدت فرنسا أنها في مأزق حرج بسبب ضربات مطارق الكفاح المسلح في الداخل والكفاح السياسي في الخارج اخذت تدعوا الأحزاب السياسية الوطنية للتباحث معها في شأن إدخال جملة من الإصلاحات[2]، ففي احتفالات 14 جويلية 1955م ألقيت قنبلة على حشد من الأوروبيين في الدار البيضاء فقتل عدد كبير منهم، وكان رأي جرنفال أن الحل الوحيد لمشكلة مراكش هو عودة ابن يوسف إلى فرنسا على الأقل[3]، وفي ظل عدم قدرة فرنسا على التحكم في الوضع وغرقها في حرب الجزائر رضخت للأمر وذلك بغية التفرغ للثورة الجزائرية.[4]

قام الجنرال "كاترو" بزيارة الملك في منفاه فنقل على إثرها إلى نيس بداية للتفاوض حول الاستقلال المدني ووقعت اتفاقية مغربية فرنسية في مؤتمر "اكس ليبان" من 22 إلى 27 أوت 1955م فكانت من أهم معالم نجاح هذه المفاوضات إقالة الملك "محمد بن عرفة"[5]، وانتهى الأمر بإصدار تصريح "لاسيل سان كلو" في 6 نوفمبر 1955م والذي وافق فيه "محمد الخامس" على قرارات مجلس الوزراء الفرنسي الصادرة في اليوم السابق (5 نوفمبر) والتي تتلخص في تحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة مرتبطة مع فرنسا ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل أي ما يسمى الاستقلال داخل حدود التكامل.[6]

ورغم ذلك استمر جيش التحرير المغربي في نضاله حتى اضطرت الحكومة الفرنسية في 2 مارس 1956م إلى الإعلان بأن نظام الحماية في مراكش أصبح لا يلائم الظروف الجديدة وهكذا قطعت مراكش (المغرب) المراحل بسرعة نحو الاستقلال السياسي.[7]

---

[1]- محمد الأمين محمد ومحمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، د.ط، الدار البيضاء: دار الكتاب، د.ت، ص 271.

[2]- المرجع نفسه، ص 272.

[3]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 382.

[4]- عفاف كلاش، الحركة الوطنية (1912-1956م)، رسالة ماستر، التاريخ المعاصر، إشراف: رضا حوحو، كلية العلوم الانسانية والاجتماعيـــة، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، 2012-2013م، ص77.

[5]- المرجع نفسه، ص -ص 77-78.

[6]- جلال يحي، المرجع السابق، ص 1166.

[7]- مركز زايد، المرجع السابق، ص 83.

**ب- الحماية الإسبانية :**

وبموجب الاتفاق المبرم بين فرنسا وإسبانيا الذي عقد في 27 نوفمبر 1912م، حددت منطقة النفوذ الاسباني في الشمال المغربي -ما عدا طنجة- بالبحر المتوسط شمالا، وحدود نهر "ملوية" من مصبه شرقا، إلى قرب المحل المشروع المسمى "بالكليلة" شرقا، ثم وادي "الورغة" جنوبا، إلى أن تفرغ بينه وبين الطريق من العاصمة "فاس" إلى مدينة وزان مسافة 25كلم، ولا تزال كذلك إلى أن يتصل الحد بوادي "القوس" فيمتد من مجراه إلى أن يصل إلى حدود قبيلتي "الصرصار" و"التليس"، ثم يدور حول جبل "الفاني"، ويمتد إلى خط عرض 35 درجة شمالا إلى المحيط الاطلسي غربا.[1]

- **الحركة الوطنية المغربية وأطيافها (1945-1952م):**

نشأت الحركة الوطنية السياسية في الشمال المغربي على يد مجموعة من رجالات الحركة الوطنية المغربية وهم ("عبد السلام بنونة"، "عبد الخالق الطريس"، "محمد المكي الناصري"، وأخرون )، وكان ذلك عام 1926م في مدينة تيطوان، وعليه فقد اتفقت في الأهداف والغايات وأسلوب العمل مع الحركة الوطنية في الجنوب المغربي.[2]

**حزب الإصلاح الوطني بقيادة عبد الخالق الطريس:** من أبرز الأحداث التي أدت إلى تأسيسه هو تظاهر السلطات الإسبانية بالتسامح مع رجال الحركة الوطنية إبان فترة "الحرب الأهلية" ( 1936-1939م) وما تلى ذلك من قيام للجمهورية ووصول الجنرال "فرانكو" للحكم، إضافة إلى التأثر بالحركات والتيارات التي كانت سائدة آنذاك، تم تأسيسه في 28 جوان 1936م فكان يقوده "عبد السلام بنونة" قبل وفاته.[3]

**حزب الوحدة المغربية بقيادة محمد المكي الناصري:** ظهر هذا الحزب في 3 فيفري 1937م الذي انشق عن حزب الاصلاح نتيجة الخلافات الحزبية الضيقة وأصدر صحيفة "الوحدة المغربية" في اليوم ذاته، وكان "المكي الناصري" متأثرا بفكرة الجامعة العربية وزعيمها "شكيب أرسلان"، وكانت حركته إسلامية في مضمونها ومظاهرها[4]، وبعد أن انتصر الحلفاء وأرغمت اسبانيا عن الانسحاب من طنجة، اعتقد الناس أن هذا الدرس القاسي سيدخل على السياسة تعديلا، ولكن المقيم العام الجديد الجنرال "فاريلا" استمر في سياسة سلفه، وفي 28 أوت 1946م نظم الإصلاحيون مظاهرات سلمية غطت الشمال المغربي لتأييد مطالبهم المستعجلة، فتدخلت السلطات العسكرية ووقع اصطدام عنيف بينها وبين المتظاهرين.[5]

وفي سبتمبر1946م وجَّه حزب الإصلاح وفدا برئاسة أمينه العام الطيب بنونة للرباط، وبعدما قابل الملك عقد معه المجلس الأعلى لحزب "الاستقلال" اجتماعا تقرر فيه استئناف عمل الحزبين وتوحيد خطتهما للمطالبة بالاستقلال ووحدتها.

---

[1]- محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار -محمد عبد الكريم الخطابي-، ط 1، بغداد: دار شؤون الثقافية العامة، 2002م، ص37.

[2] - المرجع نفسه، ص159.

[3]- عفاف كلاش، المرجع السابق، ص273.

[4]- المرجع نفسه، ص 274.

[5]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المصدر السابق، ص372.

إن ذلك التطور في العمل السياسي المغربي والمجاهرة شعبيا ورسميا بالاستقلال والوحدة الوطنية في مواجهة الحماية الثنائية، قد رافقته تطور مهم في العمل الوطني في خارج المغرب.[1]

- **الثورة المغربية المسلحة واتفاقيات الجلاء (1952-1956م):**

لما أقدمت فرنسا على نفي "محمد الخامس" في 20 أوت 1953م قام أهالي الشمال عن بكرة أبيهم بمظاهرات صاخبة للاحتجاج على ذلك العمل الذي كان مخالفة صريحة لمعاهدة الحماية، فاتخذت اسبانيا موقفًا وسطًا وسلوكًا منقلبًا في نفس الوقت[2]، وبعد التسليم الفرنسي للمغرب أصبح مركز اسبانيا حرجا فقد كان وضعها في المغرب مرتبطا بمعاهدات واتفاقات مع فرنسا، اضطرت للخضوع للأمر الواقع، فاستدعى الملك المغربي للسفر لمدريد لنفس الغاية، وفي 4 افريل1956م سافر الملك "محمد الخامس" بوفد لمدريد، وبعد ثلاثة أيام صدر تصريح مغربي اسباني مشترك يتضمن نفس المبادئ التي تضمنها التصريح المغربي الفرنسي، وعاد الملك إلى المغرب ليعلن من قاعدة مملكة الشمال وحدة التراب المغربي.[3]

**ج- الحماية الدولية على طنجة:**

وبموجب "معاهدة الحماية" سنة 1912م تقرر أن تحتفظ منطقة طنجة بصبغتها الخاصة، لكن تقرر في اتفاقيات تالية نظامها الدولي مع الاعتراف بسيادة سلطان المغرب عليها (محادثات واتفاقات باريس 1923م، 1925م، 1938م بين إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا).[4]

عرفت طنجة طيلة فترة الحماية وضعية دولية إلا ما كان من عام 1940م إلى 1945م أثناء ح ع 2، فإن إسبانيا بسطت نفوذها عليها، وما إن وضعت الحرب أوزارها، حتى شعرت إسبانيا بدنو أجلها في طنجة، وقد انسحبت منها بعد اتفاق في الموضوع بين المعنيين بالأمر إلى الوضع الدولي التي كانت إسبانيا من أعضائه البارزين[5]، واستمرت طنجة بعد ذلك في وضعيتها المذكورة إلى أن عادت للسيادة المغربية بالاتفاق الذي تم في 24 أكتوبر 1956م، وبذلك حقق المغرب بجهود الحركة الوطنية في الشمال والجنوب الاستقلال، والوحدة الوطنية.[6]

---

[1]- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص165.

[2]- محمد العربي شاوش، "كفاح المغرب من اجل الاستقلال والوحدة"، مجلة دعوة الحق، ع 3، 1971/03/14م، ص 161.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 361.

[4]- المرجع نفسه، ص338.

[5]- محمد العربي شاوش، المصدر السابق، ص 159.

[6]- محمد على داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 172.

## 2- المملكة المغربية المستقلة (1956-1975م):

### أ- مرحلة محمد الخامس ( 1956-1961م):

ظهر "محمد الخامس" في بداية عهد الاستقلال بمظهر الزعيم الوطني الذي شارك في الكفاح ضد الاستعمار، وفي أثناء المعركة الوطنية ضد فرنسا كثيراً ما كانت المطالب الوطنية لا تخرج من شرط إعطاء السلطان حقوقه التقليدية في ممارسة السلطة وعدم تعدي الحماية عليها[1]، وقد تعرضت المملكة – كما هو شأن بناء أي نظام سياسي واجتماعي انتقالي- لتحديات متعلقة بالصراعات على النفوذ والسلطة من جهة، وعملية بناء الديمقراطية وتحديد نموذج للتنمية الاقتصادية وتطبيقه من جهة أخرى.[2]

بدأت بوادر الصراعات داخل الحركة الوطنية نفسها ابان الحماية إلى صراعات وانشقاقات وكذلك تحالفات داخل الأحزاب المنبثقة مباشرة من هذه الحركة، كما أفضت إلى ظهور تشكيلات سياسية جديدة تعبر عن ديناميكية التعددية السياسية التي انطلقت في ظل مخلفات مغرب اقطاعي وقبلي وجهوي، وقد ساهم التنوع اللغوي والديني في طرحها على الساحة المغربية مبكراً[3]، وعن الخطوط العريضة لسياسية المغرب فقد حددها محمد الخامس في 06 مارس 1958م فقال: «كان خطتنا هي الدفاع عن استقلال المغرب وسيادته التامة وأن تكون علاقته بفرنسا، في دائرة احترام السيادتين والاستقلالية»، وتحدث عن مشكل الحدود بقوله: «يمكن حلها بالطرق السلمية إذا حسنت النيات من الجانبين»، كما تحدث عن الجيوش الأجنبية فقال: «إن وجود الجيوش الأجنبية في بلادنا يتنافى مع استقلالنا، ونحن لا نتصور بلاد ما مستقلة وهي محتلة من طرف قوات أجنبية»[4]، وقد مرَّ المغرب بمرحلة حاول خلالها "محمد الخامس" أن يفلت من قبضة النفوذ الفرنسي عن طريق التحاقه بمجموعة من الدول الافريقية التي أعلنت نفسها غير منحازة بين الشرق والغرب[5]، وفي 26 فيفري 1961م توفي الملك "محمد الخامس"، فكانت فاجعة عظيمة انقضت على المغرب حكومة وشعبًا، بعد كفاح ونضال دام أكثر من نصف قرن.[6]

### ب- مرحلة الحسن الثاني ( 1961-1975م):

ورث "الحسن الثاني" كرسي العرش عن والده في 3 مارس سنة 1961م،[7] فواجهته كل المشاكل السابقة التي لم تحل في عهد والده، وتفجرت كل التناقضات التي كان الملك الراحل قد نجح في تجميدها في المرحلة السابقة، وحاول الملك "الحسن الثاني" تحقيق خطوة ديمقراطية بجعل المملكة دستورية، إلا أن دستور 1962م – رغم وجود مجلسين تشريعيين- قد ركز تقريبا كل السلطات في يد الملك، وكان نتيجة ذلك انضمام حزب الاستقلال للمعارضة، كما شهدت الفترة الموالية اندلاع الحرب بين الجزائر والمغرب سنة 1963م، وفي 1972م أصدر دستور جديدا يفسح المجال لديمقراطية أوسع، ومما زاد في التفاف الشعب والمعارضة حول الملك موقفه من الصحراء الغربية[8]، وإذا كان "محمد الخامس" قد

---

[1]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 521.

[2]- فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014م، ص- ص 279-280.

[3]- المرجع نفسه، ص 280.

[4]- محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص71.

[5]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص562.

[6]- نجيب زبيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، ط1، ج5، بيروت: دار الامير للثقافة والعلوم، 1995م، ص 387.

[7]- المرجع نفسه، ص399.

[8]- عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص- ص 271-272.

ارتقى إلى السلطة بعد مرحلة كفاح وطني فإن ولي عهده "الحسن الثاني" نشأ نشأةً مختلفة فقد أظهر منذ أن كان ولياً للعهد ميوله نحو الغرب ليس على المستوى السياسي فقط بل على المستوى الحضاري أيضًا[1].

[1]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 563.

# الفصل الثاني

# تطور العلاقات الجزائرية المغربية

**أولا : بدايات بناء العلاقات بين القطرين خلال العهد العثماني** (1520-1830م).

1- **علاقات الجزائر العثمانية والدولة السعدية** 1520-1659م.

2- **علاقات الجزائر العثمانية والدولة العلوية** ( 1659-1830م).

**ثانيا : تطور العلاقات بين القطرين خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي** (1830-1956م).

1- **موقف المغرب من الاحتلال الفرنسي للجزائر**(1830-1956م).

2- **موقف الجزائر من الحماية الفرنسية على المغرب** (1912-1956م).

**ثالثا : مرحلة تدهور العلاقات بين القطرين** (1962-1975م).

1- **العلاقات الجزائرية المغربية في عهد بن بلة** (1963-1965م).

2- **العلاقات الجزائرية المغربية في عهد بومدين** (1965-1975م).

شهدت العلاقات الجزائرية المغربية حالات من المد والجزر منذ الدخول العثماني إلى المنطقة وبداية تشكل حدود الدولة الجزائرية مروراً بفترة الاحتلال الفرنسي لكلا البلدين كلها ساهمت في تشكل حالة متوترة ومضطربة من العلاقات والمعاملات بين الدولتين الجارتين في حين أن ما يجمعهما أكبر وأقوى من أي عامل آخر قد يفرق بينهما، وبعد استقلال القطرين من الهيمنة الأجنبية ازدادت هذه الحالة قتامة واسوداداً وكادت تعصف بالمنطقة ككل في بؤرة من التوترات والمواجهات.

**أولا: بدايات بناء العلاقات بين القطرين خلال العهد العثماني (1520-1830م).**

**1- علاقات الجزائر العثمانية والدولة السعدية 1520-1659م.**

صادف نزول العثمانيين في المغرب العربي بداية حكم الأسرة السعدية للمغرب الأقصى (1524م)، وكانت ولادة هاذين النظامين المتنافسين كرد فعل ديني بما لحق بمسلمي الأندلس من ناحية والعدوان الاسباني البرتغالي على سواحل المغرب من ناحية ثانية[1]، حيث استطاع خير الدين في صيف عام ( 924هـ/1518م) إقناع أعيان مدينة الجزائر بطلب لحماية بلادهم من الخطر الاسباني، فتوجه وفد عنهم بقيادة حاجي حسين يحمل رسالة إلى السلطان سليم الأول تعرب عن رغبة أهالي مدينة الجزائر في الدخول تحت طاعته، فقبل السلطان سليم هذا العرض.[2]

ومن هنا نعتبر؛ أن البدايات الأولى للعثمانيين بالشمال الإفريقي كانت نتيجة عملية استنجاد المقرونة بالبيعة، وليست ناتجة عن الحرب والغزو، فالإرادة العثمانية لم تكن في نيتها ضم شمال إفريقيا بالقوة لأسباب مالية وعسكرية وطبيعية[3]، أما في المغرب، فقد ارتبط ظهور الأشراف السعديين بمنطقة السوس وتوليهم حكم المغرب الأقصى بحركة الجهاد ضد البرتغال، على عهد محمد القائم بأمر الله (1500- 1517م) وابنه أحمد الأعرج ( 1517-1539م) ومحمد الشيخ المهدي الملقب بأمغاد (1539-1556م)، وقد استطاع هذا الأخير أن يوحد المغرب الأقصى واعتبر مؤسس الدولة السعدية.[4]

وكان للسلاطين السعديين موقفا من مسألة الاعتراف بالعثمانيين بحمل لقب خليفة المسلمين، وقد ظهر ذلك جليا خاصة في فترة حكم محمد الشيخ السعدي (946هـ/1539م)، الذي تحدى الأتراك ورفض الاعتراف بالتبعية للباب العالي، وأن مسألة الخلافة نظر لها السلاطين أن بني عثمان أعاجم، لا تصح الخلافة فيهم[5]، وبهذا بقي المغرب البلد الوحيد في الغرب الإسلامي الذي أفلت من التبعية العثمانية، ومن ثم يمكن تفسير طابع التوتر والحذر الذي ميز علاقات الدولتين.[6]

إن العلاقات العثمانية السعدية لم تشهد تطورا ذا بال إلا ابتداءً من الربع الأول من القرن 10هـ/ 16م، الذي شهد امتداد النفوذ العثماني إلى شمال إفريقيا، وقيام حكومة الجزائر تابعة للدولة العثمانية، وذلك أمر طبيعي لأنه لا يمكن

---

[1]- محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894م/ 1290-1311هـ)، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1980م، ص18.

[2]- نصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، الجزائر : البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013م ص28.

[3]- خاليد فؤاد طحطح، "العلاقات المغربية العثمانية"، دورية كان التاريخية، ع14، ص107.

[4]- نصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية، ط2، الجزائر : البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013 م، ص44.

[5]- جلول بن قومار، معركة وادي المخازن وأثرها في العلاقات المغربية مع دول غرب أوربا (968ه-1578م/1012ه-1603م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، إشراف: عمار بن خروف، المركز الجامعي بغرداية،2010-2011م، ص 53.

[6]- خاليد فؤاد طحطح، "العلاقات المغربية العثمانية"، دورية كان التاريخية، ع 14، ص107.

إغفال عامل المكان في تلك العلاقات فالدولة العثمانية غدت على تخوم المغرب بعد أن كانت بعيدة عنها[1]، وفور مجيء العثمانيين إلى شمال إفريقيا حاولوا إتباع سياسة الاحتواء تجاه السلاطين السعديين الأوائل، هذا ما تؤكده مضامين رسائل العثمانيين التي كانت تجس نبض هؤلاء من خلال طبيعة المخاطبة التي لم تكن تحمل أكثر من صفة لحاكم ولاية فاس[2]، وظهرت البوادر الأولى لمشاكل الجوار حيث حاولت الدولة السعدية التصدي للتوسع العثماني الداهم من جهة الشرق حتى مطلع القرن ال16م ومعلوم أن التمييز بين المغرب الأوسط والمغرب الأقصى بشكل واضح منذ هذه الفترة، قد وقع اعتراف بين والدولتين المغربية والعثمانية على أن تلمسان تعود للإيالة التركية بالجزائر ومدينة وجدة تعود لسلطة الدولة السعدية بالمغرب[3]، ففي بداية القرن 10 هـــ/ 16م كانت العلاقات سلمية وودية طوال عهد أحمد الأعرج ثم مالت نحو العداء والعنف نتيجة رغبة الأتراك العثمانيين، وفي مقدمتهم السلطان العثماني في فرض الهيمنة على المغرب، والتبعية على محمد الشيخ السعدي[4]، الذي كانت له أطماع توسعية وعزم على الاستيلاء على تلمسان، ولم يتراجع عنها إلا بفعل مقاومة السكان له في صيف 1577م، كما وصف هذا الأخير السلطان العثماني بسلطان "الحواتة " للحط من قيمته، فبادر خير الدين بإرسال مجموعة من الجند إلى المغرب وتم قتله مما أوقف مؤقتا الصراع السعدي العثماني[5]، وفي عهد عبد الملك السعدي كانت العلاقات طيبة، حيث أغدق على الأتراك أموالا كثيرة، وحملهم بأنواع من الهدايا مكافأة لهم، وكان يلقي الخطبة بإسم السلطان العثماني، ويسك النقود بإسمه وهذه كلها مظاهر تؤكد التبعية للباب العالي، وقد ظل الباب العالي مساندا لعبد الملك وهو ما يتجلى في معركة وادي المخازن (1578م) الذي انتصر فيها السعديين[6]، ولكن تغيرت العلاقة بمجيئ أحمد المنصور حيث طالب السفير العثماني المنصور تعيين إسماعيل بن عبد الملك حاكما على فاس.

وكان هدف العثمانيين من ذلك إضعاف المنصور وإيجاد عميل موالي لهم في شمال المغرب، ولكن المنصور رفض ذلك[7]، فبالرغم من أنه استمر في بعثه الهدايا إلى الباب العالي فقد دشن من جهة ملامح لسياسة تختلف عن سابقتها، فقد تلقب بالخليفة وأصبحت الخطبة تلقى باسمه، وكان هذا تأكيدا من أحمد المنصور على استقلالية المغرب عن الباب العالي[8]، والعثمانيون استعملوا مختلف الطرق السلمية والحربية لإدخال المغرب الأقصى ضمن دائرة نفوذهم إلا أن جهودهم وجهت بمقاومة متنوعة الأشكال من جانب السلاطين السعديين.[9]

---

[1]– عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب ق10هـــ/ 16م، ج1، الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2006 م، ص81.

[2]– خاليد فؤاد طحطح، العلاقات المغربية العثمانية، المرجع السابق، ص107.

[3]– عكاشة برحاب ، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، د.ط، الرباط: مطابع الرباط ،2015م، ص39.

[4]– عمار بن خروف، المرجع السابق، ص91.

[5]– نصر الدين سعيدّوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق ص 34.

[6]– خاليد فؤاد طحطح، العلاقات المغربية العثمانية، المرجع السابق، ص107.

[7]– محمود علي عامر ومحمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث "المغرب الأقصى. ليبية"، الجمعية التعاونية للطباعة بدمشق، د.ت، ص61.

[8]– خاليد فؤاد طحطح، العلاقات المغربية العثمانية، المرجع السابق، ص107.

[9]– إبراهيم ياسين،سلطة مغربية في غرب الجزائر(1830-1832م)، د.ط، المغرب: مطابع الرباط نت، 2015م، ص11.

**2- علاقات الجزائر العثمانية والدولة العلوية ( 1659-1830م).**

ظهر أمر الأسرة العلوية بإقليم تافيلالت على يد مولاي الشريف بن علي الشريف (1631-1637م) وابنه مولاي محمد بن الشريف (1637-1664م) التي فرضت نفوذها على المناطق الشرقية (المتاخمة للجزائر) للمغرب الأقصى[1]، ونظرا لانتسابهم إلى الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)فقد اكتسبوا مكانة دينية واجتماعية كبيرة بين الأهالي، وقد استفادوا من الظروف التي أحاطت بالبلاد بعد وفاة السلطان أحمد المنصور السعدي[2]، وتمكن مولاي الرشيد (1664-1672م) من فرض سلطته على كامل المغرب الأقصى وأن يؤسس الدولة العلوية وجعل من فاس عاصمة لدولته (1666م).[3]

وفي أثناء قيام الدولة العلوية خلال القرن السابع عشر احتج أتراك الجزائر على غزو السلطان مولاي محمد لناحية وهران وتلمسان معتبرين أنه تجاوز الحد المعلوم بين المغرب والجزائر وقد تعهد السلطان مولاي محمد أنه لن يتجاوز وادي تافنا.[4]

وقد تجدد النزاع في عهد الرشيد بن الشريف العلوي (1666-1672م) عندما سعت بعض قبائل ناحية تلمسان للدخول في طاعته فاحتج الأتراك بالجزائر على ذلك واظهروا له العهد الذي قطعه أخوه محمد بن الشريف باحترام حدود تافنا فتراجع السلطان الرشيد عن خططه، وأما في عهد السلطان إسماعيل استأنفت الحملات العسكرية بين الجانبين وركز الأتراك على خلق متاعب داخلية للسلطة المغربية (اغتنام فرصة انشغال المولى إسماعيل في الداخل والاستيلاء على بلاد بني يزناسن 1682م)[5].

أما السلطان من جهته فقد قام بموجبه عدد من الحملات العسكرية في داخل الجزائر[6]، وقد شهد عام 1697م تحسنا في العلاقات المغربية العثمانية حيث وفد على السلطان المغربي وفد من قبل السلطان العثماني مصطفى الثاني (1695-1703م) حاملين رسالة صلح مع الجزائر، فعمل بها السلطان المغرب[7]، وفي عهد السلطان سليمان ( 1792-1822م) ظهرت أسباب جديدة للتوتر بين المغرب وأتراك الجزائر ومن بينها قضية وجدة ونواحيها التي عاد الأتراك إلى احتلالها.[8]

إن تطورات الأوضاع الدولية في غرب المتوسط في العهد الثاني من القرن التاسع عشر أحدثت تطورات مهمة وجديدة في العلاقات المغربية الجزائرية وانتقالها من إطار العلاقات السلبية إلى التعاون والتضامن ( الإسلامي) لمواجهة الخطر الأوروبي.[9]

وقد مرت العلاقات المغربية العثمانية بمراحل ثلاث استغرقت الأولى أغلب القرن ال16م وهي مرحلة التي حاول العثمانيون أثناءها بسط نفوذهم وسيطرتهم على المغرب كغيره من البلدان العربية الأخرى ولو أنهم فشلوا بذلك، وأما

---

[1]- نصر الدين سعيدّوني، ولايات المغرب العثمانية، ص 59.

[2]- محمد علي داهش، العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث (1650/1830م)، قسم التاريخ، جامعة الموصل، د.ت، ص161.

[3]- نصر الدين سعيدّوني، ولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص59.

[4]- عكاشة برحاب، الجزائر والمغرب تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص40.

[5]-محمود علي عامر ومحمد خير فارس، المرجع السابق، ص95

[6]- إبراهيم ياسين، المرجع السابق، ص40.

[7]- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص166.

[8]- إبراهيم ياسين، المرجع السابق، ص15

[9]- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص - ص170-171.

المرحلة الثانية فقدت فيها الدولة العثمانية قوتها وصارت لا تشكل خطرا كبيرا على المغرب وكان ذلك خلال القرن ال17م، وأما المرحلة الثالثة فقد امتدت منذ النصف الثاني من القرن ال 18 م حين أخذت أسباب الضعف تلم بالدولة العثمانية وصارت منذئذ تعرف ( بالمسألة الشرقية) فيما بعد فزالت بذلك دواعي التخوف.[1]

**ثانيا: تطور العلاقات بين القطرين خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي (1830-1962م):**

**1- موقف المغرب من الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962م):**

بحكم الجوار والروابط التاريخية المشتركة التي كانت تجمع الجزائر والمغرب كان لابد لتطورات ازمة احتلال فرنسا للجزائر ان تمس المغرب وان تدفعه بعد ذلك إلى القيام بردود افعال واتخاذ مواقف من الاحداث التي تجري على مرأى من عينه فكان دائما الطرف الثالث في الصراع.[2]

وأثناء فترة حصار فرنسا للجزائر 1828م طلب القنصل الفرنسي في طنجة "دي لا بورما" من السلطات المغربية منع دخول بحارة جزائريين استولوا على بعض المراكب التجارية الفرنسية إلى مينائي "تطوان" و"العرائش" وهو الطلب الذي رفضه سلطان المغرب وأكد في ذات الوقت على مساعدة هؤلاء الجزائريين خفية[3]، وفي 1829م جدد دي لا بورما مطالبه السابقة وهذه المرة كان الرد بالقبول وتم منع البحارة من البيع واكتفى بموقف الحياد، وفي شهر أفريل 1830م اشعرت فرنسا السلطان بإرسال حملة عسكرية للجزائر وكان جوابه انه غير مهتم لهذه الحملة لكن عبر في نفس الوقت عن قلقه لرؤية ارض اسلامية تداس من قبل قوات مسيحية، هذا وقد قدم المغرب تسهيلات للجيش الفرنسي وقام بتموين حملته وبعد فوات الاوان تجنب تقديم المساعدة[4]، والملاحظ ان السلطان "عبد الرحمان" لم يحدد موقفا ازاء الحصار ولم يتغير الموقف بعد الحملة والموقف المزدوج هو ما ميز سلوكه؛ بحيث تعاطف مع الجزائريين وحاول مساعدتهم قدر الامكان دون تعريض علاقاته مع فرنسا للخطر.[5]

بوصول خبر احتلال الجزائر هبت المغاربة حالة من الذهول وأصيب السكان والسلطات المحلية بطنجة بانزعاج جعل المدينة في حالة حداد، وكان للسلطان ورجاله موقف آخر فقد زعم كلوزي أن سلطان المغرب كتب اليه يهدده باحتلال الجزائر وأوصاه بان يكمل ما بدأه فقد استقبل الخبر بكثير من الرضى وقليل من الانشغال، لأنه ظهر لهم انهم يملكون بعد ذلك الأراضي المتنازع عليها* منذ ثلاثة قرون مع الأتراك.[6]

بدأت الجزائر تعيش وضعية صعبة جدا وقد أدرك السلطان مولاي "عبد الرحمان" هذه الوضعية فكان عليه ان يحل محل الأتراك وفي يوم 15 اكتوبر 1830م استجاب لطلب قائد وجدة لضم منطقة مغنية بحجة جمع كلمة المسلمين وأن المؤمنين أخوة[7]، وفي جانفي 1831م هدد "دي لابورما" المغرب من التدخل في الجزائر وكان رد السلطان أنه لا ينكر ممثل له في الجزائر قائلا: «وابن العامري هناك فرد من غير جيوش من قبلنا وقد بايعنا ذلك القطر من ...قسنطينة إلى

---

[1]- محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص-ص 19-20.

[2]- إبراهيم ياسين، المرجع السابق، ص- ص 21-27.

[3]- المرجع نفسه، ص 27.

[4]- المرجع نفسه، ص 27.

[5]- المرجع نفسه، ص 28.

*- سنفصل في قضية الحدود في الفصل الثالث.

[6]- المرجع نفسه، ص29.

[7]- اسماعيل حامت، الحكومة المغربية واحتلال الجزائر، تر: زكي مبارك، محمد لخواجة، الجزائر: منشورات تالة، 2011م، ص 28.

تلمسان إلى الجريد بيعة شرعية يجب علينا قبولها لأنهم مسلمون، فالأصل الحق ابلج والباطل لجلج*»، وبهذا حدد السلطان موقفه واسراره على التشبث بالجزائر.[1]

وتأتي علاقات "الأمير عبد القادر" بالمغرب التي بدأت بان بعث كتابا لعلماء فاس يستشيرهم عن رأي الشرع في أمور وقعت بينه وبين القبائل المتعاونة مع الاستعمار، والواقع أن راية الاسلام كانت تظل العلاقة بين السلطان المغربي والأمير وخاصة عندما اشتد الأمير في قتال الفرنسيين[2]، فلقد لقي الأمير مساندة مغربية وامداد بالعدة والعدد، المال، الألبسة، الأعلام، المدافع، البارود والرصاص[3] ، وعلى إثر هزيمة "ايسلي" تأثر دعم المقاومة الجزائرية وطالبت فرنسا المغرب بإبعاد الأمير في أراضيه[4]، فتخوف السلطان وطارده نحو الصحراء ليعجل باستسلامه.[5]

إن اقتناع المملكة المغربية بأن استقلالها مرتبط باستقلال الجزائر، جعلها تقدم الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، فلم يفوت الشعب المغربي فرصة لتعبير عن مساندته للثورة الجزائرية والتنديد بعمليات القمع الوحشي ضد الجزائريين[6]، واعتبر نفسه غير ملزم بما جاء في اتفاقية "أكس ليبان"[7]، نظم الشبان والطلبة المغاربة مظاهرات تضامنية مع شعب الجزائر بالنشيد الوطني الجزائري[8]، ايمانا منهم بوحدة المغرب العربي وأن السقر الجزائري لا ينهض إلا بجناحيه تونس والمغرب[9]، ومن جهة اخرى نشر الاتحاد المغاربي للشغل بلاغاً طالب فيه الشعب المغربي بالمشاركة في الكفاح ضد المستعمر.[10]

هذا وتولى "محمد الخامس" بعد وفاة والده 1927م العرش ليبدأ مسيرته النضالية مع بلدان المغرب العربي فيقوم بزيارته التاريخية في أفريل 1947م متحديا الاستعمار في اوج غطرسته، [11]ولم يبخل بأي حل يحقق للوطنيين الجزائريين ما يرمون إليه[12]، ولم يكن دعمه مجرد خطب وشعارات للتباهي أو للضغط على فرنسا، بل كان واقعا يؤكد عمق كفاحه جنب إلى جنب مع الجزائريين[13]؛ وذلك من خلال استقباله للقادة الجزائريين وتقديم جوازات سفر مزورة وإمداد الثورة بالسلاح. (**ينظر: الملحق رقم 01**).

---

*- هذه الرسالة من أجرأ الوثائق حيث اعتبرت أن بلاد الجزائر كلها من حدود تونس إلى المغرب تابعة له بحكم بيعة شرعية.

[1]- إبراهيم ياسين، المرجع السابق، ص 134.

[2]- مركز زايد، المرجع السابق، ص51.

[3]- مالكي امحمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994م، ص 83.

[4]- مركز زايد، المرجع السابق، ص52.

[5]- إسماعيل حامت، المرجع السابق، ص 14.

[6]- جريدة المجاهد، ع 85، 1960/09/19م، ص 22.

[7]- محمد ودوع، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه، تاريخ المعاصر، إشراف: كربيل عبد القادر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2 – بوزريعة-، 2012-2013م، ص 83.

[8]- جريدة المجاهد، ع 85،المصدر السابق، ص 22.

[9]- علال الفاسي، "دفاعا عن وحدة البلاد"، ع 52، 1958/03/19م، ص 240

[10]- جريدة المجاهد، ع 85،المصدر السابق، ص 22.

[11]- موسى لوصيف، الإعلام المغربي والثورة الجزائرية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه، علوم التاريخ، إشراف: صالح لميش، جامعة أدرار، 2016-2017م، ص 160.

[12]- جريدة المجاهد، ع 22، 1958/04/15م، ص 6.

[13]- موسى لوصيف، المرجع السابق، ص 161.

حاول المغرب حل القضية بالطرق السلمية حتى تتجنب حكومته الدخول في متاهات في غنى عنها، كانت في البداية الدعوة التي وجهها "محمد الخامس" إلى الرئيس التونسي "لحبيب بورقيبة" وزعماء الثورة الجزائرية[1]، حيث يذكر "بن بلة" أن استقبال المغرب كان مميزا قبل اختطاف الطائرة سنة 1956م المقلة لهم[2]، وتأثر الملك بالحادثة* وتحدث في عدة مناسبات أنه يؤثر أن يختفي ابنه على أن يختطف من يده ضيوفه[3]، ولم يتوان "محمد الخامس" بهذه الحادثة عن التعريف بالقضية الجزائرية وذكرها في كل مناسبة، فقد حاول في محادثات التي جمعته مع "جون فوسر دالس" وزير الخارجية الأمريكي في واشنطن للإشارة للقضية الجزائرية ولحق الشعب في تقرير مصيره ورفض "دالس" هذا وتأخر اصدار البلاغ بسبب هذه المشكلة.[4]

حاولت الأحزاب المغربية على رأسها "حزب الاستقلال" الذي يعتبر نفسه ممثل الشعب المغربي لترجمة موقف الشعب المغربي اتجاه الثورة الجزائرية[5]، وأعتبر أن قضية الجزائر في الطليعة وأنها أعز عليه من قضية السلام العالمي ومن انتصار الديمقراطية على الشيوعية وأنها قضية حياة أو موت[6]، منذ بدء الحرب والجزائريون يحاولون الحصول على السلاح، وقد أبدى المغرب الأقصى حكومة وشعباً مساندته بكل امكانياته المتاحة لصالح ج.ت.و[7]، فكان التراب المغربي قواعد خلفية لجيش التحرير الوطني[8]، ومراكز تدريب المناضلين على فنون القتال وحرب العصابات والمتفجرات والألغام[9]، وتم وضع حوالي 500 متطوع مغربي تحت تصرف ج.ت.و بأمر من "محمد الخامس" وكان ملجأً أمناً للمناضلين المطاردين من الاستعمار الفرنسي[10]، ولم يقتصر الدعم على السلطات بل تعداه إلى المستوى الشعبي ومثال ذلك أحد صناع الفخار بفاس الذي كان يقوم بتهريب الذخيرة داخل القلل وكان يصنع القلة ثم يصنع أسفلها قنبلة يدوية أو عدة رصاصات ثم يغطيها بالطين حتى تجف وتشحن[11]، وكانت معبر استراتيجي للأسلحة[12]، وقد توحد كفاحهم المشترك في أول أكتوبر

---

[1]– مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954–1962م، د.ط، الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2012م، ص156.

[2]– أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 139.

*– للتفصيل في حادثة اختطاف الطائرة راجع موسى لوصيف، المرجع السابق، ص 20.

[3]– علال الفاسي، "دفاعا عن وحدة البلاد"، ع 35، 1957/11/18م، ص 162.

[4]- جريدة المجاهد، ع 27، 1958/02/01م، ص 04.

[5]- محمد ودوع، المرجع السابق، ص 105. وللمزيد أنظر: علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد، ع 60، 1958/05/21م، ص 171.

[6]– علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد، ع 33، 1957/10/30م، ص 156.

[7]– عبد القادر بوباية، "تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس، مجلة التاريخ العربي، ع 35، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005م، ص119.

[8]– بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح، د.ط، الجزائر: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م، ص 270. أنظر: محمد خير الدين، مذكرات، ج2، ط2، الجزائر:مؤسسة الضحى، 2002م، ص 144.

[9]– محمد قنطاري، "حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير ثورة أول نوفمبر 1954م بغرب الوطن وعملياته المسلحة والتخريبية"، مجلة الذاكرة، ع5، الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد، 1998م، ص30.

[10]– مريم صغير، المرجع السابق، ص 172.

[11]– محمد قنطاوي، المصدر السابق، ص 19.

[12]- أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات ( 1954–1962م)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: سليمان الشيخ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر–، سبتمبر 2007م، ص 54.

1955م بجهتي وهران ومراكش بعد[1]، وأصدر خلالها ج.ت.و و"حركة المقاومة المغربية" بيانات مشتركة باسم "جيش تحرير المغرب العربي".[2]

وانطلاقا من قناعة ضرورة دعم الثورة الجزائرية تجسدت فكرة عقد مؤتمر "طنجة"* 27 أفريل 1958م؛[3] الذي كان من بين الأسباب المباشرة في تكثيف العمل العسكري الغربي داخل الجزائر[4]، وأقر المؤتمر بضرورة الإشراف باستقلال الجزائر وتكوين حكومة جزائرية وأن ج.ت.و هي الممثل الحقيقي للشعب الجزائري[5]، وبعد هذا المؤتمر تدهورت العلاقات الجزائرية بالحكومتين المغربية والتونسية؛ إذ عقدت الحكومتان اجتماعا و لم تدعو اليه لجنة التنسيق والتنفيذ وبررتا ذلك بأنه يندرج في اطار التعاون الثنائي، هذا وأثبت "كريم بلقاسم" و"عبد الحفيظ بوصوف" و"بو منجل" في مواجهة طبقة سياسية حاكمة في تونس والمغرب تتصفان بالبراغماتية وتتملصان من التزاماتهما في طنجة[6]، على الرغم من استقلال المغرب لم يتوقف عن دعم الثورة الجزائرية، فلقد كان هناك رد عنيف في الرباط من الملك "محمد الخامس" أمام "آلان سافاري" كاتب الدولة الفرنسية للشؤون المغربية والتوصية على حق الشعب في تقرير مصيره[7]، ولقد استقبل الملك "محمد الخامس" الوزراء الجزائريين (كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري) وأجرى معهم حديثا أخويًا وديًا اكد فيه تضامن المغرب المطلق[8]، ونتيجة لهذا مارست فرنسا ضغوطات قوية على المغرب للحيلولة دون مساندته للثورة الجزائرية إلا أنه ظل صامدا في موقفه[9]، وبمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية أعلن اضراب عام في كل انحاء المغرب بهذه المناسبة ونظمت مظاهرات عامة في كل المدن المغربية ونادى المتظاهرون بحياة الجزائر[10]، وألقى الملك "محمد الخامس" خطابا موجها للشعب المغربي عبر الإذاعة فحواه أن مساندة الجزائر مستمرة حتى تحصل على استقلالها.[11]

---

[1]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 121.

[2]- عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي 1954-1962م، د.ط، الجزائر: شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013م، ص301.

*- للتفصيل راجع معمر العايب، المرجع السابق، ص137.

[3]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 569.

[4]- رضا ميمون، دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية ح.ع.2 إلى غاية الاستقلال، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: لمياء بوقريوة، جامعة الحاج لخضر – باتنة-، 2011-2012م، ص 103.

[5]- علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد، ع 58، 1958/05/07م، ص263.

[6]- تواتي عبد الرحمان،"مؤتمر طنجة 27_29 أفريل 1958م مشروع الوحدة والتحرير في مواجهة مخطط التجزئة والتطويق"، قسم التاريخ، الجامعة الأفريقية أحمد دراية، أدرار، د.ت.

[7]- مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود فعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، د.ط، الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر، 2007م، ص242.

[8]- جريدة المجاهد، ع 43، 1959/06/01م، ص 02.

[9]- عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص 57.

[10]- جريدة المجاهد، ع 82، 1960/11/14م، ص06.

[11]- أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص71.

وعقد بالدار البيضاء مؤتمر من 04 إلى 06 جانفي 1961م مؤكدا على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وأعلن المغرب عن عزمه الراسخ في مساندة الشعب الجزائري والحكومة المؤقتة[1] (**ينظر: الملحق رقم 02**)، و لم تتأخر للحظة بالتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية[2].

**2- موقف الجزائر من الحماية الفرنسية على المغرب 1912-1956م.**

سادت في مطلع القرن العشرين لدى النخبة الجزائرية الموالية لفرنسا صورة قاتمة عن المغرب غير أن أغلب الفئات كانت تنظر بنظرة التضامن بعد أن سقطت في قبضة الاستعمار سنة 1912م، برزت مع ثورة محمد عبد الكريم الخطابي وبلغت ذروتها في عهد محمد الخامس.

ومن الجزائريين الذين كان لهم مساهمات سياسية وعسكرية في الحياة المغربية الأمير عبد المالك ففي 1915م بدأ الثورة مبكرا ضد الفرنسيين في إقليم تازة ثم أعلن الجهاد ضد الاحتلال ونادى بنفسه أميرا على فاس وظل يقاوم ويحرض الناس على الجهاد الى 1924م وفي هذه الثورة هزم الأمير الجنرالات الفرنسيين، وأظهر قوة الإسلام والمسلمين وفي هذه الثورة التي قادها جزائري تجدر الإشارة إلى مشاركة علي الحمادي – الجزائري الآخر- والذي شارك كذلك إلى جانب عبد الكريم الخطابي في ملحمة الريف وحارب لتحرير المغرب.[3]

وعكست منشورات وهيئات جزائرية في هذه المرحلة تعاطفها بما كان يعانيه أهل المغرب من تسلط إسباني ونذكر منها نجم الشمال الإفريقي فبعد تأسيسه 1926م كثر تداول اسم الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي على الألسن وتقرر إنشاء هيئة وطنية للكفاح السياسي تشمل المغرب وتونس[4]، ويؤكد علال الفاسي أن صحيفة الشهاب ظلت خلال الحرب الريفية التي قادها الزعيم عبد الكريم الخطابي منبرا وصوتا للمجاهدين وسيفا سياسيا ناصرا لهم في جهادهم العسكري[5]، هذا على الرغم من أن مبادئ الجمعية تنص على عدم الخوض في الشؤون السياسية، إضافة إلى موقفها هذا هاجمت الجمعية بعض المتعاونين مع سلطات الحماية حيث ندد البشير الإبراهيمي بسيرة عبد الحي الكتاني ومشاركته في مؤتمر الطرق الصوفية والزوايا المنعقد سنة 1939م. أما عن الكلاوي فقد نجحت صحف الجمعية من فضح موقفه من العرش الملكي، حيث خط الإبراهيمي بمقالات ملتهبة[6]، وكتب حول التهامي الجلاوي تحت عنوان " إبليس ينهي على المنكر".[7]

لقد قامت الثورة الجزائرية في الوقت الذي كان كل انتباه الفرنسيين قد اتجه نحو المغرب الأقصى بنوع فيه حدة وعنف بسبب ما جدّ مما لم يكن في الحسبان من تضامن نتج عن تمسك الشعب المغربي بمحمد الخامس وظهور العرائض للمطالبة بعودته إلى عرشه وأمته[8]، وكان رد فعل جيش التحرير المغربي أن قام بهجوم يوم 20 أوت 1955م، وأعلن في

---

[1]- جريدة المجاهد، ع 87، 1961/01/12م، ص 12.

[2]- جريدة المجاهد، ع 83، 1960/12/28م، ص 02.

[3]- سلميان بن رابح، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919- 1939م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: صالح فركوس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة2007-2008م، ص32.

[4]- عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص27.

[5]- سليمان بن رابح، المرجع السابق، ص86

[6]- عكاشة برحاب، المرجع السابق، ص28.

[7]- عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج10، ط1، القاهرة: شركة ماس للطباعة، 2006 م، ص77.

[8]- المرجع نفسه، ص73.

أول منشورات له مواصلة الكفاح وطالب بعودة سلطان المغرب الشرعي إلى عرشه بالرباط[1]، وكان التاريخ هو نفسه تاريخ نفي محمد الخامس ليعلن بهذا تضامنه مع الشعب المغربي في يوم ذكرى مأساة عاهله، وليست هذه الهجمة هي الوحيدة بل هجمة 02 أكتوبر الموحدة التي شدت ساعد المغاربة.[2]

وحضي السلطان محمد الخامس بمكانة خاصة في الهيئات والجمعيات الجزائرية ذات الميول الوطنية حيث أشادت جمعية العلماء المسلمين لمواقفه الشجاعة تجاه قرارات سلطة الحماية ونصرة قضية بلاده وتحالفه مع الحركة الوطنية المغربية،[3] وأصدرت الجمعية فتوى تساند علماء المغرب والتي لا تعترف بالعصابة التي اعتلت الحكم مكان محمد الخامس وان كل ما يمارس باسم الزمرة الجديدة المفروضة باطل وغير شرعي لأن ولايتهم باطلة وماهي إلا مسخرة في يد الاحتلال[4]، ونجد في الشهاب تنويها بعمل الكتلة الوطنية المغربية والمطالب التي تقدمت بها إلى السلطات الفرنسية والأخبار عن إنشاء الكتلة لمجلة "المغرب" و"الأطلس" وقد ركزت الشهاب على وحدة المغرب، وساندت الجمعية الاتجاه الإصلاحي في المغرب الذي كان الدكالي أحد ممثليه وكثيرا ما راسل صحفها شخصيات مغربية مثل المرحوم عبد الله كنون.[5]

أما حركة الانتصار فقد عبرت عن موقفها إلى جانب الأشقاء في المغرب الأقصى رغم انشغال الحزب بأزمته الداخلية بين جناحيه وذلك من خلال جريدة المنار التي صدر منها العدد الأول في الجزائر العاصمة سنة 1951م وهي جريدة نصف شهرية و لسان اهتم بالشؤون السياسية المغاربية وكفاح شعوبها والتخلص من الاستعمار الفرنسي، وقد تناولت الجريدة بالتفصيل خطاب محمد الخامس في طنجة الذي أعلن فيه عن رغبته وإلحاح شعبه في الحصول على الاستقلال وإلغاء معاهدة الحماية، وقد منعت السلطات الاستعمارية توزيع جريدة المنار في المغرب الأقصى جراء الانتشار الواسع لها في الأواسط الشعبية المغربية.[6]

و لم تتأخر الجالية الجزائرية المقيمة في المغرب على مساندة إخوانهم المغاربة فقد ضربت الجالية أروع الأمثلة في تضامنها وتآزرها مع المغاربة فلا توجد مظاهرة في أرجاء الوطن الا وجدت بها مجموعة كبيرة من الجزائريين تحمل نفس الشعارات التي يحملها إخوانهم المغاربة بل إن بعض المظاهرات يقودها جزائريون ولا فرق في هذا الموقف بين جزائري أو مغربي[7]، وأقيمت بالعاصمة الفرنسية مؤتمرات وتظاهرات نظمها تكتل الدستور التونسي ونجم الشمال الإفريقي الجزائري وكتلة العمل الوطني ما اضطر فرنسا إلى السماح باستئناف المحاضرات الجامعية بالقرويين، واشتبكت الجماهير مع قوات الشرطة الفرنسية فتوجه مبعوث السلطة إلى باريس حيث أسس مكتب لدعاية وصدر "المخبر العربي" الجديد حافلا بتقارير عن الأحداث المغربية تعززت بحركة التضامن حولها.[8]

---

[1] – مقلاتي عبد الله، الثورة الجزائرية والمغربي العربي، المرجع السابق، ص 301.

[2] – عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج12، المرجع السابق، ص95.

[3] – عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص28.

[4] – موسى لوصيف، المرجع السابق، ص08.

[5] – أبو قاسم سعد الله، أبحاث وآراء تاريخ والجزائر ، ج4 ، ط1، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1996م، ص152.

[6] – موسى لوصيف، المرجع السابق، ص– ص 8–9.

[7] – محمد يعيش، المهاجرون الجزائريون في المغرب الأقصى ودورهم في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1930–1962م ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: صالح لميش، جامعة الجزائر، 2009–2010م، ص395.

[8] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص232.

وقد شارك الجزائريون بكثرة، ورفع العلم الجزائري في المظاهرة وانتزعته الشرطة الفرنسية، فأمام هذا كله وتحت الضغوط قررت فرنسا إعادة محمد الخامس، وبمناسبة هذه العودة خرج الجزائريون المقيمون في المغرب عن بكرة أبيهم، وفي الرباط تقدمت هيئة من اتحاد الجزائريين بالمغرب بالنيابة عن كل الجزائريين وهنأت المغرب بعودة الملك إلى عرشه وشعبه.[1]

**ثالثا: مرحلة تدهور العلاقات بين القطرين (1962-1975م).**

**1- العلاقات الجزائرية المغربية في عهد بن بلة.**

بصعود بن بلة إلى سدة الحكم اتخذت العلاقات الجزائرية المغربية منحى آخر وطفى الصراع إلى السطح واتسعت الهوة في العلاقات بين البلدين واتخذ الصراع عدة أشكال، وكان انضمام الجزائر إلى منظمة الوحدة الإفريقية حقق تنمية عظيمة بين قادة إفريقيا السوداء وعزز إعلان أحمد بن بلة انتماء الجزائر إلى القومية العربية وعروبتها التضامن بين مصر الناصرية والجزائر، لكن تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير المراد من القادة الجزائريين والمغاربة والتوانسة في مؤتمر طنجة أصبح أمرًا بعيدا المنال.[2]

ويرجع بن بلة أن العلاقات مع حكام مراكش في عهده كانت سيئة جدا والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى نمط الحكم في كل دولة [3]؛ فبالنسبة للحسن الثاني فانه تربى في بيئة تعتبره شريفا وحاملا للبركة ويتمتع بالقداسة الشخصية وان حمله لاسم الحسن هو تخليد لذكرى جده الأول الذي حكم بين 1873-1894م والذي ينتمي إلى العلويين من سلالة الرسول صل الله عليه وسلم من ابنته فاطمة، وبالتالي فهو حامل لمجد أجداده ووريثا لقداسة دينه كما ان خلافته لوالده محمد الخامس قد صنعت منه امتدادا لمجد أبيه وأي اعتداء عليه هو اعتداء على هذه الرموز[4]، والمغرب يرى ان الجزائريون يردون نهاية الأسرة العلوية كي يصلوا إلى الهيمنة على المنطقة.[5]

ونجد أن أحمد بن بلة المتشبع بالروح الثورية والمتمسك بأفكار تحررية والذي يعتبر رائد النظم التقدمية الثورية في المغرب العربي، واي اعتداء عليه هو اعتداء على هذا المجد وعلى هذا التاريخ النضالي الذي يخول لها لعب دور الريادة فبن بلة كان يملك رغبة كبرى في تحقيق مشروع الوحدة المغاربية مع اعتبار الجزائر دولة محورية ولهذا كان يرى في جزائر الثورة حلقة وصل بين الحركات الثورية في كل من تونس والمغرب[6]، وكان لاستقلال الجزائر واتجاها صوب تطبيق الاشتراكية في بلادها يدفع العناصر المغربية إلى المواجهة مع الجزائر وتعميق الصراع[7]، إن الاختلاف في طبيعة الأنظمة يعبر أساسا عن التباين الإيديولوجي ويعبر عن هذا الطرح الملك الحسن الثاني في خطابه الموجه للشعب المغربي بتاريخ 25 أكتوبر 1963م بقوله: «إن الأكثر من الأحداث الجارية هو رغبة بن بلة إعطاء النزاع بعدا ايدلوجيا»، من خلال قوله:

---

[1]- محمد يعيش، المرجع السابق، ص395.

[2]- يحي أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، د.م، ناشري، 2003م ص 30 .

[3]- أحمد منصور، شاهد على العصر الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط2، الجزائر: دار الأصالة للنشر والتوزيع، 2009م، ص 256 .

[4]- بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، إشراف: كيبش عبد الكريم، تخصص العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008م، ص 71.

[5]- عبد الحميد العوني، "الجزائر تستهدف الأسرة العلوية الحاكمة في المغرب من أجل الهيمنة الاقليمية"، موقع أنا الخبر، نشر 2017/02/14م . http:// www.ana alkhabar.com

[6]- بوزرب رياض، المرجع السابق، ص 72 .

[7]- جلال يحي، المرجع السابق، ج3، ص 1260.

إن هناك لا تطابق بين النظام المغربي والنظام الجزائري إن الذي يهم بن بلة ليس الحسن الثاني ولا تندوف ولا حاسي البيضاء، ولكن النظام الذي اختاره المغرب"[1]

وتذكر صحيفة "الهيرالد تربيون" أن الدستور 1962م الذي وضعه الملك الحسن لم يؤد إلا لوضع مزيد من السلطات الاقتصادية المطلقة، والصراع في الحقيقة بين دولة ثورية اشتراكية وبمملكة إقطاعية تعيش على مظاهر القرون الوسطى[2]، وهذا النظام الملكي كان يشكل عقبة أمام مشروع بن بلة القائم على فكرة توحيد المغرب حول دولة محورية والتي لن تكون سوى الجزائر مثلما هي مصر في الشرق الأوسط باعتبار بن بلة متشبع بفكر ناصري، هذا ما اعتبره المغرب ضربا لأسس النظام الملكي المغربي[3]، كما أن التقارب الجزائري المصري قد فهم من طرف المغاربة على انه سعي لتطويق المغرب خاصة وأنا المعارضة كانت تعتبر نفسها امتداد لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أنشأه عبد الناصر.

ويؤكد فتحي الديب إن زيارة جمال عبد الناصر للجزائر في 1963م قد أظهرت بن بلة كرجل دولة وزعيم قادر على تحقيق انتصارات جديدة بدعم من قوى التحرر الأمر الذي انعكس على نظامي مراكش وتونس في صورة خط مباشر أصبح يهددها مع احتمالية انتشار الاشتراكية[4]، وهكذا لعب التوجه الإيديولوجي لكلا الدولتين دورا في تأجيج الصراع باعتبار المغرب كان يهدف إلى تعزيز روابطه مع الولايات المتحدة الأمريكية فكان الاختلاف مع الجزائر ضرورة باعتبارها الحليف الغربي في المنطقة، أما بالنسبة للجزائر فكانت مصلحتها في تعزيز روابطها مع الاشتراكية ومع مصر والمعارضة المغربية.[5]

ومن الجدير بالذكر أن المغرب في عهد بن بلة كان يعيش مرحلة سياسية حرجة ويعترف بن بلة انه قام بإيواء كل المعارضة المراكشية بعد مطاردة الحسن الثاني لهم بما فيهم عبد الرحمان ليوسفي وسعيد بن عيلات وحسن الأعرج والبصري[6]، وإثر الفشل السياسي للملك في الانتخابات التشريعية 17 ماي 1963م والتي فازت فيها المعارضة بالأغلبية فتوجهت للتحالف مع الجزائر ومصر فيما يعرف بالمحور لثوري الاشتراكي فكانت الخطابات المغربية مركزة على العدو الخارجي وفكرة المؤامرة على المغرب وبعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها الملك تم توقيف أكثر من 130 شخص تابعين للاتحاد الوطني للقوى الشعبية بتهمة التآمر على الملك، وفي 15 أوت 1963 م ميلادي اتهم وزير العدل المغربي قوى خارجية بوقوفها وراء هذه المؤامرة التي تسمى في المغرب بقضية العدوان الجزائري أو الاعتداء الجزائري[7]، وكرد فعل قام المغرب بإيواء المعرضة الجزائرية بوضع عراقيل أمام بن بلة.[8]

وتتضح أزمة العلاقات الجزائرية المغربية في عهد بن بلة في تصريحات الحسن الثاني التالية: «... أصبحت أحرف بن بلة معرفة جيدة وكان كثير الغضب وسليط اللسان...لقد تهجم على أسرتي بدءا من مولاي إسماعيل وانتهاء بوالدي..».

---

[1]- بوزرب رياض، المرجع السابق، ص 73.

[2]- محمود عبد الرحيم، أسرار العدوان المغربي على الجزائر، د.ط، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص- ص 28-29.

[3]- بوزرب رياض، المرجع السابق، ص 74.

[4]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص- ص 610-611.

[5]- بوزرب رياض، المرجع السابق، ص 78.

[6]- أحمد منصور، المصدر السابق، ص261.

[7]- بوزرب رياض، المرجع السابق، ص 81

[8]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص611، ينظر: محمود عبد الرحيم، المرجع السابق، ص28.

وقوله: «... إن إنسانا كهذا لا يمكن أن يمثل الجزائر، لقد أيقنت أنه هو الذي يخلق المشاكل، وليس بلده أو حزبه ..»، وكانت حرب الرمال نتيجة حتمية لهذا التوتر.

وحتى بعد الانقلاب الذي قاده بومدين في جوان 1965م صرَّح الحسن الثاني قائلا: «تسرني رئاسة الجزائر شخصا آخر يمكنني محاورته ومصافحته». إن هذه التصريحات تدل على عمق الهوة والانحراف على مسار التكامل المغاربي والقيم الرمزية والتاريخ المشترك الذي يجمع البلدين[1]، وانخراط البلدين في حرب باردة ترتب عنها انقطاع التواصل الفكري المنتظم بين مفكري البلدين[2].

لقد تبنى بومدين علاقة تتسم بالحوار والتعاون والتنسيق في ميادين متعددة تعكس بصدق التوجه نحو نهج سياسة حسن الجوار بين البلدين، فكان لقاء افران 1969م محطة أسست لسياسة حسن الجوار بين البلدين حيث وقّع الطرفان على معاهدة الأخوة وحسن الجوار يوم 15 جانفي 1969م وتقرَّر بموجبها تكوين لجان مشتركة اختصت بإيجاد الحلول للقضايا العالقة بين البلدين، وتقوي التقارب بعد القمة الإسلامية التي انعقدت بالدار البيضاء سبتمبر 1969م [3]، وصادقت الجزائر على الاتفاق السابق الذكر والخاص بالشراكة الاقتصادية 15 جوان 1973م والمتعلق باستغلال المشترك لغاز جبيلات[4] بينما تجاهل المغرب اتفاق التعاون من اجل استثمار المنجم واتسم بمماطلته خوفا من التأويل الجزائري لبنود الاتفاق[5] وذلك أن البند الثامن من الاتفاقية أشار إلى تحديد مقدار معدن الحديد الخام الذي يتم تصديره بصفة دورية مما يعطي للجزائر حق مراجعة القدر الذي يباع للشركة الجزائرية- المغربية وبالتالي فالجزائر تتحكم في الكمية المخصصة للتصدير بعد تغطية حاجياتها وهو ما رفضته الحكومة المغربية.[6]

إلى جانب فشل مشروع التعاون الاقتصادي ظهر موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، ما عمَّق الهوة من جديد بين البلدين وارتفعت درجة التوتر ووقعت القطيعة[7]، ويعتبر موقف الجزائر من الصحراء الغربية من بين المواضيع التي اختلفت حولها الآراء والتحليلات فمنذ طرح القضية أمام المجتمع الدولي اتخذت الجزائر موقفا واحد وطبيعي وهو تصفية الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وأكدت الجزائر تضامنها المطلق مع الصحراء الغربية و لم يتغير هذا الموقف إلى الآن.[8]

وأعادت قضية الصحراء إحياء الخلافات والاختلافات الثنائية وهذا ما يؤكد مقولة ان النزعات العربية- العربية تتسم بالمرونة لدرجة أنها قد تختفي ولكنها تظل كامنة إلى حين الوقت المناسب لتثور من جديد وهذا الطرح أكده هواري

---

[1]- بوزرب رياض، المرجع السابق، ص 72.

[2]- عكاشة برحاب، الجزائر والمغرب تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص 35.

[3]- المرجع نفسه، ص62.

[4]- الجريد الرسمية الجزائرية، ع 48، السنة العاشرة، الصادر بتاريخ 15- جويلية 1973 م، ص706 .

[5]- عكاشة برحاب، الجزائر والمغرب تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص 73.

[6]- الجريد الرسمية الجزائرية، ع 48، السنة العاشرة، الصادر بتاريخ 15- جويلية 1973 م، ص708.

[7]- عكاشة برحاب، الجزائر والمغرب تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص 76.

[8]- سمية لقرع، صليحة عثامنة، العلاقات السياسية المغربية خلال حكم الرئيس هواري بومدين (1965-1978م) ، مذكرة مكلمة لشهادة ماستر في تاريخ المعاصر، إشراف جمال بلفريدي: جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014م، ص 49.

بومدين في تصريح أدلى به إلى مجلة" كولومبو" الاسبانية نوفمبر1975م إذ قال : «لا خلاف إن قضية الصحراء الغربية قد أبرزت من جديد جوهر الخلافات الإيديولوجية والسياسية وحتى الاستراتيجية بين بلدان هذه المنطقة ».[1]

**2- العلاقات الجزائرية المغربية في عهد بومدين:**

سعى الرئيس بومدين بعد نجاح انقلابه إلى تحقيق وحدة مغرب العربي على مرتكزات عدة من دين ولغة وتاريخ وجغرافيا، بيد أن علاقة الجزائر في هذه الفترة كانت حسنة بكل الدول وخصوصا دول المحور الاشتراكي عدا فرنسا والجار المغربي، واستمر الجفاء في العلاقات واستمرت الأسباب فالمغرب كان مستاءً من تبني بومدين لجبهة البوليساريو وكان يرى أن الجزائر وبحكم طبيعتها الإيديولوجية الثورية وتحالفها مع عبد الناصر قد تشكل خطرا على المغرب وكذا دعم المعارضة المغربية وبالتالي تهديد العرش العلوي فالجزائر في عهد بومدين في واد والمغرب في واد كما كان يقول الحسن الثاني.[2]

والجدير بالذكر أن مشكل الحدود طغى على ما سواه في هذه المرحلة[3]، وعرفت مدا وجزرا في تحديد العلاقات باعتبارها من أكثر القضايا حساسية بين المغرب والجزائر، إذ وصلت إلى حد الاشتباك المسلح في عهد بن بلة 1963م[4]، وتطورت أزمة العلاقات عندما أقدمت الجزائر على سلسلة من التأميمات خاصة قرار التأميم المناجم 1966م منها تأميم منجم غار جبيلات الواقع جنوب تندوف والغني بالحديد، والذي أدى إلى تصعيد الأزمة مع بداية جويلية 1966م واثر ذلك طلبت الحكومة المغربية يوم 28 ماي 1966م اجتماع لجنة التحكيم[5]، وفي هذا عهد بومدين بدأت بوادر انفراج تتراعى في الأفق خاصة منذ 1968م حيث بادر الطرف الجزائري إلى محاولة تحسين الجوار مع المغرب على ارض الواقع فعرض الرئيس بومدين على الملك الحسن الثاني عقد اجتماع بينهما لتجاوز مشكلة الحدود وحلها عبر توجه عقلاني وتعاون اقتصادي موثق يجعل من مشكلة الحدود قضية متجاوزة[6]، وفي 7 مارس تم تزكية هذه المبادرة في أرض الواقع حيث قامت الشركة الجزائرية لاستغلال المناجم بتوقيع اتفاق بالرباط مع الشركة المنجمية المغربية من اجل الاستغلال المشترك للمناجم الواقعة على الحدود[7].

إن الجزائر لم تنظر في استرجاع المغرب بصحرائه الا تهديدا لوحدتها ووسيلة لتطويقها ومقدمة لإجهاض ثورتها كما صرح بذلك الرئيس بومدين في خطاب ألقاه يوم 24 نوفمبر 1976م، وبالتالي فالجزائر قررت مواجهة اتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1975م وخوض حرب سياسية وعسكرية طويلة الأمد[8]، ووجهت نظر ترى أن تثبت الجزائر بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره توجه بين المبدأ والمصلحة وبالتالي فان التعامل الجزائري في قضية الصحراء موقف ينتمي إلى

---

[1]- بوزرب رياض، المرجع السابق، ص85.

[2]- يحي ابو زكريا، المرجع السابق، ص32.

[3]- عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص 55.

[4]- عمر سعد الله، الحدود الدولية- النظرية والتطبيق -، ط2، الجزائر: دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م، ص118.

[5]- أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المغربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا (1962-1978م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 2، 2011-2012 م، ص76.

[6]- عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص 61.

[7]- أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص76.

[8]- مصطفى الخلفي، " أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية "، موقع : www.aljazeera.net، 2017/4/24م.

مسار الكفاح المسلح من أجل استقلال الجزائر، لا يعني عدم وجود أهداف تتجاوز هذا الموقف انطلاقا من إن المصلحة الجزائرية مرتبطة مباشرة بمبادئها باعتبارها قبلة الحركات التحررية في العالم.[1]

هذا الوضع دفع إلى مواجهة عسكرية مغربية جزائرية في امغالا يوم 27 جانفي 1976م حيث أقدمت وحدة من الجيش المغربي بمهاجمة فرقة تابعة للجيش الوطني الشعبي الجزائري بمنطقة امغالا الحدودية بحيث كانت مكلفة بتموين السكان واللاجئين لصحراويين بالمواد الغذائية والأدوية، دام ثلاث أيام استخدمت فيها الحكومة المغربية أسلحة ثقيلة تعكس الحقد الدفين والكراهية تجاه الثورة الجزائرية.[2]

وظلت العلاقات الجزائرية المغربية منقطعة من سنة 1975م إلى غاية عقد مؤتمر طارئ لرؤساء الدول العربية في الجزائر، للنظر في القضية الفلسطينية بعد اندلاع انتفاضة 9 ديسمبر 1987م فاستجاب الجانبان لدواعي الرحم والجوار واستأنفت العلاقات الدبلوماسية يوم 16 ماي 1988م.[3]

[1]- بوزرب رياض، المرجع السابق، ص119.

[2]- أمينة شعبوني ، المرجع السابق، ص117.

[3]- عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص77.

# الفصل الثالث

# أزمة الحدود بين القطرين (1958-1975م)

**أولا : ماهية الحدود.**

1- **مفاهيم حول الحدود ونشأتها.**

2- **نشأة الحدود بين الجزائر والمغرب.**

**ثانيا : عوامل النزاع الحدودي.**

**ثالثا : النزاع الحدودي من التفاوض إلى المواجهة المسلحة.**

1- **بدايات المواجهة المسلحة.**

2- **مجريات المواجهة المسلحة.**

3- **نتائجها ومبادرات التسوية.**

**رابعا : قراءة تاريخية في تطور النزاع من معاهدة لالة مغنية إلى اتفاقيات الاستقلال.**

1- **من اتفاقية لالة مغنية إلى مرحلة الثورة.**

2- **الاتفاقيات من الثورة إلى الاستقلال.**

3- **اتفاقيات ما بعد الاستقلال إلى 1975م.**

يكتسي موضوع الحدود أهمية بالغة في مجال العلاقات الدولية، لكونه يشكل مظهرا من مظاهر الاستقلال السياسي للدول، وهذا ما يجعله من أهم الموضوعات التي يتم التفاوض بشأنها من طرف الدول المستقلة أو الناشئة، وهو أحد عناصر الاستقرار وأيّ مساس بها إعلان للحرب.

**أولا: ماهية الحدود.**

يعد مفهوم الحدود من المفاهيم الأكثر انتشارا ورغم الاستعمال الواسع للمصطلح فليس هناك اتفاق على مفهومها الدقيق لذا تعددت المفاهيم.

**1- مفاهيم حول الحدود ونشأتها:**

أ- **في السياق اللغوي:** يصف اللغويون الحدود الدولية بمعنى الحاجز، وفي كتاب "المفردات في غريب القرآن" يأخذ مصطلح الحد بمعنى الحاجز بين الشيئين الذي يمنع اختلاط أحدهما بالآخر، يقال حددت كذا أي ّجعلت له حدا يميزه، وحد الدار ما تميز عن غيرها، وحد الشيء الوصف المحيط بمعناه المميز له عن غيره[1]، و قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾[2].

ب- **في السياق القانوني:** عرفتها محكمة التحكيم في قضية تحكيم الحدود البحرية بين غينيا –بيساو مع السينغال في قرارها المؤرخ في 31 جويلية 1989م بأنها: خط يتكون من مجموعة متتالية من نقاط حدودية للمساحة التي تنطبق عليها مقاييس النظام القانوني للدولة، ووضحت محكمة العدل الدولية من جهتها معنى معاصر للحدود الدولية في حكمها الصادر بشأن النزاع الحدودي بين ليبيا والتشاد في 03 فيفري 1994م، حيث أوضحت بأنها: خط يفصل فضاءات إقليمية تمارس عليها سيادتان مختلفتان.[3]

ث- **في السياق الفقهي:** أدى انتشار عملية ترسيم الحدود الدولية إلى محاولة الفقه الدولي لتحديد مفهوم هذه الأخيرة فقد عبر عنها الأستاذ "كلود بيدون" بأن الحدود الدولية هي دائما خط من وضع الإنسان، وخط اصطناعي يفصل ويقسم الكيانات البشرية ويميزها عن بعضها.

ج- **في السياق الإسلامي:** إن المصطلح الإسلامي المتداول للحد هو الثغور التي تمثل مناطق الحدود، ومن الواضح أن هناك تأييد ضمني لذلك نجد أن الفقيه الإسلامي ابن تيمية وأب علم الاجتماع ابن خلدون اللذين ذهبا إلى القول بإمكانية انقسام الأمة إلى دول منفصلة مستقلة تحت قيادة حكام مختلفين ويفضل ابن تيمية أن يطلق على الواحد منهم صفة –ولي الأمر– بدلا من الإمام.[4]

-**مفهوم التخوم** : يرادف مصطلح الحدود الدولية عند بعض الكتاب مصطلح التخوم التي تعني قانون منطقة أو مساحة واسعة من الأرض فاصلة بين إقليمي دولتين متجاورتين غير مأهولة أو عبارة عن مناطق واسعة وذات فاعلية لحماية الدولة المعرضة لغزوات أو هجوم خارجي متفق على إقامتها بين الدول المتجاورة.

---

[1]- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص- ص 9-10.

[2]- القرآن الكريم، سورة الطلاق، الآية: 1.

[3]- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 12.

[4]- المرجع نفسه، ص- ص 13-16.

-**الثغر:** يعني منطقة أو مساحة من الأرض تترك حاجزا بين إقليمين.[1]

- **مفهوم الحدود لدى القبيلة:** إن تصور الحدود لدى القبيلة يرتكز على مفهومها لحدود أراضيها ومراعيها، خصوصا قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث أنها لم تعر اهتماما كبيراً لوجود ممتلكاتها ضمن التراب المغربي أو الجزائري، لأن ملّة الحاكم أو المحكوم هنا وهناك واحدة أيام الحكم التركي للجزائر، ومعروف أن حرب الفوف بين القبائل كانت تندلع في كثير من الأحيان بسبب الخلافات بشان حدود المجال الزراعي والرعوي لهذه القبيلة أو تلك.[2]

وتعود فكرة نشأة الحدود الدولية إلى تأسيس القانون الدولي منذ انعقاد مؤتمر وستيفاليا سنة 1648م، حيث تم على إثره النص على جملة من المبادئ، منها على الخصوص الإقرار بمبدأ سيادة الدول، ثم سعي المؤتمرات الأوربية ورجال الفكر والسياسة للمحافظة على الخرائط السياسية القائمة بأوروبا، وثالثا زوال الاستعمار لاسيما من المنطقة العربية واعادة تشكيل العالم من جديد وفق تعددية الدول والمصالح.[3]

**2- نشأة الحدود بين الجزائر والمغرب:**

طُرح موضوع الحدود بين الجزائر والمغرب لأول مرة خلال القرن السادس عشر (16م) وشكل أحد القضايا الهامة في علاقة السعديين بالأتراك[4]، حيث أن العثمانيون بعد أن تمكنوا من ضم جميع أقطار المغرب لم يتمكن من ضم المغرب الأقصى نظرا لسياسة المواجهة للإمبراطورية آنذاك.[5]

نشبت مشكلة الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب منذ سنة 1064 هـ-1659م أي أيام عصمان باشا الجزائر ومولاي محمد بن شريف سلطان المغرب حين تم الاتفاق بين الجزائر والمغرب على إقرار الحدود المغربية الجزائرية على أساس أن واد التافنة هو الحد الفاصل بينهما.[6]

إن من بين الأسباب التي حركت موضوع حدود الجزائر الغربية، دعوة الأتراك لتثبيتها وسعيهم إلى التحكم في القبائل حيث لم يكن اتساع المجال الحدودي بين البلدين يسمح بذلك، فولاء عدد من القبائل المعارضة لحكم الأتراك في شرق المغرب وغرب الجزائر كان قد انتقل إلى السعديين بعد وصولهم إلى فاس ومنها قبيلتي الأحلاف وبني يزناسن[7]، وعموما فقد كانت قبائل المنطقة الشرقية تدين بالولاء للمخزن المغربي في عهد الاستقرار السياسي، بينما كانت تخضع لأتراك الجزائر أثناء فترات ضعف السلطات المركزية المغربية، كما أن موطن تلك القبائل بأقصى طرف الحكم المركزي ساهم بدوره في تأرجحها بين المخزن المغربي وأتراك الجزائر رغم أن وادي تافنا كان يمثل الحد بين الإيالتين[8]، وقد أدت

---

[1] - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 31.

[2] - عكاشة برحاب، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، ط 1، د.م: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2003م، ص 29.

[3] - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص- ص 22-23.

[4] - زهراء النظام، العلاقات المغربية الجزائرية مقاربة سياسية ثقافية خلال القرن 10ه/16م، ط1، الرباط: منشورات دار الأمان، 2015م،ص 188.

[5] - موساوي فاطمة نبيلة، الممارسات الثقافية الجزائرية المغربية وعلاقتها بالحدود السياسية دراسة أنتروبولوجيا، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، تخصص أنتروبولوجيا، إشراف: رمضان محمد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2005-2006م، ص19.

[6] - عبد الكريم بوصفصاف، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، د.ط، الجزائر: دار الهدى،د.ت، ص 123.

[7] - زهراء النظام، المرجع السابق، ص 195.

[8] - عكاشة برحاب، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق، ص 11.

هذه الخلافات المتعددة بين الطرفين على طول الحدود إلى تخطيط بعض الحدود التي استعملتها فيما بعد فرنسا إبان احتلالها للجزائر عام 1830م للتفاوض مع المغرب على نفس مسألة الحدود. [1]

**ثانيا: عوامل النزاع الحدودي.**

يعاني النظام الإقليمي المغاربي من اختلاف وحداته حول عدة قضايا سياسية أبرزها القضايا المرتبطة بمشاكل الحدود والأقاليم الترابية[2]، يرى عبد الكريم غلاب أن تأجيل قضية الوحدة الترابية هو مراعاة لإخواننا الجزائريين عندما كانوا في المعركة[3]، في حين نجد مقالا لصحيفة "كومبا" (1958/3/21م) تحت عنوان (من المغرب...إلى الشرق): «وفي واشنطن قام السيد العراقي المبعوث الخاص لملك المغرب بمهمة وهي إطلاع الأمم المتحدة على مطالب الأقصى الترابية وادعاؤها بأن الوطن المغربي يمتد إلى قسم من الصحراء وموريطانيا...»[4]، وتأكيدًا على اهتمام المغرب بالصحراء الشرقية فإنه بعد الاستقلال مباشرة تم خلق وزارة خاصة تحمل اسم هذه الصحراء بالتنصيص والتخصيص "وزارة شؤون الصحراء وموريطانيا".[5]

وقد تظافرت عدة عوامل أدت إلى خلق النزاع الحدودي الجزائري المغربي، من بينها اختلاف النظامين فبالنسبة للمغرب فقد تسلمت قيادة المجتمع المستقل طبقة من الملاكين العقاريين والبرجوازيين التقليديين في تحالف مع البرجوازية الوطنية التي تم إبعادها بجميع أجنحتها المعتدلة والراديكالية عن السلطة، أما الجزائر فجاء استقلالها عن طريق مساومة نتيجة حرب التحرير الشعبية، وقادت إلى السلطة برجوازية صغيرة متأثرة بقيم التحرر والاشتراكية (الشعبوية)، هذه الأخيرة ارتكزت على جيش التحرير الجزائري الذي تحكم في سيرورة الثورة، كما اعتمدت على الصيت السياسي التحرري الذي ذاع عن الثورة الجزائرية عبر العالم.[6]

و أهم تمايز بين المغرب والجزائر هو النظام السياسي وبالتالي التنظيم الداخلي للدولة، فالمغرب كما يعرف الكل مملكة يسيرها الملك، وهو الحاكم المطلق والمشرع الأساسي وحكمه له مرجعية دينية أساسية في الوعي الجماعي للرعية، إذ أن الملك ينتمي إلى أرقى النسب وهذا له أهمية في علاقة السلطة والمجتمع، وأما الجزائر فهي دولة مستقلة فتية تعاقب عليها المستعمرون، ثم انتقلت إلى الجزائر المستقلة ذات الحكم الجمهوري الديمقراطي الشعبي[7]، والاختلاف الذي عرفه كلا النظامين السياسيين في البلدين نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر.[8]

ويظهر الفرق بين النظامين الجزائري والمغربي في ثقل الطقوس والتقاليد المخزنية ذات الجذور الإقطاعية الشرقية، وبين نوع من السلوك السلطوي الشعبوي في الجزائر، وعلى الصعيد الدستوري يعتبر المغرب تعددية حزبية في الدستور والمقيدة

---

[1]- موساوي فاطمة، المرجع السابق، ص 19.

[2]– محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، د.ط، المغرب: أفريقيا الشرق، 1999م، ص193.

[3]– عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج2، ط3، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2000م، ص42.

[4]– عبدالله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958م، د.ط، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م، ص7.

[5]– علي بنبريك القندوسي، استكمال الوحدة الترابية الوجه الآخر للميدالية، ط1، الرباط: مطبعة المحاميد، 2002م، ص–ص75–76.

[6]– علال الأزهر، الصحراء المغربية الوحدة والتجزئة في المغرب العربي، ط1، المحمدية: دار الخطابي للطباعة والنشر، 1988م، ص179.

[7]– موساوي فاطمة، المرجع السابق، ص–ص، 23–24.

[8]– أمينة شعبوبي، المرجع السابق، ص 62.

في الواقع والجزائر ذات حزب واحد[1]، ونجد كذلك انعدام تناسق وتقارب التوجهات السياسية والإيديولوجية لدى أنظمة الحكم والتسيير بالمنطقة.[2]

وفي ظل الخلافات الايديولوجية المتزايدة بين النظامين بدا يلوح توافق حقيقي بين جبهة التحرير الوطني والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وكان النظام المغربي حريصا على محاصرة هذا التقارب وخنق التوجه التقدمي في المنطقة وهو أمر زاد في أجواء العلاقات قتامة.[3]

ويرى علال الأزهر أن امتياز التفوق في درجة النمو الاقتصادي في الإطار الرأسمالي قد ينكمش أكثر في المستقبل ويكبح من النزاعات التوسعية الجزائرية ويجعلها تنصرف إلى اختيار أساليب أخرى تتماشى وتطور الأطراف الأخرى المعنية في المنطقة، ويضيف قائلا: "أن النظام المغربي لم يستطع تجاوز مرحلة الرأسمالية التبعية المختلفة التقليدية التي مازالت تعتمد على الصناعات الأولية الخفيفة التركيبية والتحويلية، ولم تتمكن من إرساء صناعة فولاذية ولو في إطار التبعية سواء بواسطة جهاز الدولة أو بواسطة طبقة برجوازية قوية، إذا فالاختلاف بين النظامين (اقتصاديا واجتماعيا) هو اختلاف في الدرجة لصالح النظام الجزائري.[4]

وقد تبنّى رؤساء الدولة والحكومات الإفريقية أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة الأولى التي انعقدت بالقاهرة بين 17-21 جويلية 1964م مبدأ يقول "إن جميع الدول الأعضاء تلتزم باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار " كان يراد منه تطويق خلافات الحدود بين الدول الجديدة التي اصطنعها الاستعمار.[5]

فالجزائر عملت على تكريس موقف منظمة الوحدة الإفريقية وهو مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، نظرا لما كانت من مشاكل ونزاعات عنيفة بين الدول الإفريقية حديثة العهد بالاستقلال.

ولعل موقف الدول الإفريقية المرتبطة بفكرة ثبات أوضاع الحدود الموروثة، شبيه إلى حد بعيد بموقف مثيلاتها من دول أمريكا اللاتينية عقب جلاء الاستعمار الإسباني والبرتغالي بصفة خاصة عن القارة ونيل هذه الدول استقلالها السياسي.[6]

يختلف موقف المغرب بصورة تكاد تكون جذرية عن الموقف الجزائري إزاء مسألة الحدود الموروثة، فالموقف المغربي يتميز بتحفظه على هذه الحدود ويدعو -في المقابل- إلى مراجعة وضعيتها بصورة تعيد للدولة المعنية بعض المجالات الإقليمية التي ضاعت منها خلال فترة الاستعمار، ويتركز الموقف المغربي على نظرية الحق التاريخي أو نظرية مراجعة الحدود الموروثة، وهي نظرية تتداخل فيها الاعتبارات التاريخية ببعض الأحكام القانونية.[7]

---

[1]- علال الأزهر، المرجع السابق، ص-ص، 179-180.

[2]- محمد رضوان، المرجع السابق، ص 195.

[3]- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة الجزائرية، ج 2، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009م، ص 510.

[4]- علال الأزهر، المرجع السابق، ص- ص 183-184.

[5]- عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 472.

[6]- محمد رضوان، المرجع السابق، ص 91.

[7]- المرجع نفسه، ص 93.

وفي هذا الإطار يرى عبد الكريم غلاب في قرار منظمة الوحدة الإفريقية أنه مبدأ خطير لأنه يكرس سلوك الاستعمار وتصرفاته في شعوب ودول إفريقية، وكذا أنه لا يحترم إرادة الشعوب والدول والحقيقة التاريخية[1]، غير أن مؤيدي الحق التاريخي موقفهم كان ضعيف أمام القانون الدولي لذلك ركزوا على الاهتمام بتحليل الوثائق والمعاهدات لإثبات تبعية هذه الأقاليم إلى السيادة المغربية.[2]

**النزاع وقضية الصحراء الغربية:**

استعمر الإسبان نهاية القرن التاسع عشر الساقية الحمراء ووادي الذهب، حيث اهتم بهذه المنطقة الدولية الاستعمارية منذ أواخر القرن الثامن عشر وخاصة إسبانيا التي اكتشفت الثروة الهائلة على شواطئ هذه المنطقة، ويحد هذا الجزء من الشمال المغرب، ومن الشمال الشرقي الجزائر، بينما تحده موريتانيا من الجنوب وقد واجه الشعب الصحراوي الاحتلال الإسباني والتدخلات الإمبريالية وذلك بقيامه بثورات عديدة وانتفاضات متوالية.[3]

ويدعي عبد الكريم غلاب أنه ليس هناك دولة اعترفت بهذه الجمهورية الصحراوية أو منظمة تعاملت معها إلا وهي تقوم بذلك تحت ضغط من الجزائر، بلغ أحيانا حد تهديد للدول الإفريقية، بخلق فتنة على حدودها والتهديد لدول أوروبية بقطع الغاز عنها أو وقف التعاون الاقتصادي والتجاري عنها.[4]

والحقيقة أنه في الوقت الذي أجبر فيه الاستعمار الإسباني على وضع حد لاحتلاله للصحراء الغربية نتيجة لكفاح الشعب الصحراوي ظهر اهتمام النظام المغربي وبرزت أطماعة لخيرات وثروات هذه المنطقة متجاهلين الشعب الصحراوي ولوائح الأمم المتحدة التي أقرت حق هذا الشعب في تقرير مصيره، فالنظام المغربي بعدما كان يطالب في السابق بضم موريتانيا وتندوف وحتى نهر السينغال قلص مطالبه في هذه الفترة وأخذ يقدم الحجج والبراهين مدعيا أن هناك روابط قانونية تخّول للمغرب السيادة على الصحراء الغربية[5]، وفي سياق آخر يرى علي بنبريك أن أصل الصراع المفتعل في منطقة المغرب العربي يعود إلى النزاع حول الصحراء الشرقية لا الصحراء الغربية.[6]

---

[1]– عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص، 473.

[2]– محمد رضوان، المرجع السابق، ص، 96.

[3]– ابن التركي، "قضية الصحراء الغربية بين الماضي والحاضر"، أول نوفمبر، عدد26، الجزائر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1978م، ص46.

[4]– عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص47.

[5]– ابن التركي، المصدر السابق، ص47.

[6]– علي بنبريك، المصدر السابق، ص 151.

**ثالثا: النزاع الحدودي من التفاوض إلى المواجهة المسلحة.**

**1- بدايات المواجهة المسلحة:**

لقد تركت فرنسا مسألة الحدود كقنابل موقوتة بين الجزائر والمغرب فكانت العامل الأول والرئيسي في تحديد العلاقات وتأرجحها بين السلم والعداء، وكما ذكرنا أن المغرب ومنذ استقلاله سعى إلى استرجاع ما ضاع منه.

فلم يفوت المغاربة فرصة للتعبير عن مطالبهم الترابية حيث طُرح الموضوع في مؤتمر طنجة واستعمل كورقة للضغط على فرنسا[1]، ورفض الاعتراف بأي اتفاقية تاريخية بينه وبين فرنسا [2]، وتشكلت عدة لجان كان غرضها الدخول مع فرنسا في مفاوضات حول الحدود الجزائرية، كما شكل المغرب لجنة في 2 مارس 1958م كانت تأمل في عقد اتفاق مع الحكومة الفرنسية وجرت بينهما عدة لقاءات في باريس كما في الرباط وعبر أثناءها وزير داخلية المغرب، أن مشاكل فرنسا والمغرب سببها الحدود[3]، وجاء في مذكرات ديغول حيث وضح بكل صراحة سياسته حول الوحدة الترابية للجزائر قائلا "إن تنمية تنقيبنا عن البترول في الصحراء واستثمارنا له، سيصبح غدًا بالنسبة إلينا نحن معشر الفرنسيين عنصرا رئيسا للتعاون مع الجزائريين فلماذا نقضي مسبقا عليه بتسليمنا إلى الآخرين أرضا تعود في وضعها الحالي للجزائر"[4].

وفي إطار تعديل حدوده التي ورثها عن الاستعمار أبرم المغرب بروتوكول حيث اتفق مع حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة في 6جويلية 1961م على قرار تضمن تأكيد الطرفين على نية مواجهة وضعية الحدود المشتركة غداة الاستقلال مقابل التزام المغرب بمساندة الثورة غير المشروطة وتوصل الطرفان إلى تشكيل لجنة مشتركة، وارتباط الطرفين بالمواثيق الدولية.

ومع صعود أحمد بن بلة إلى رئاسة الجمهورية لغى كل ما سبق من اتفاقيات بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والمملكة المغربية معطيا بذلك ردا صريحا على موضوع الحدود تركز في اربع نقاط:

- كل الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الحماية الفرنسية لا تحمل في نصوصها أن حاكما من المغرب يمتد سلطانه إلى "واد نون".
- أن الثورة قامت لتحرير الجزائر كاملة وليس المناطق التلية دون الصحراوية.
- أن الجزائر لم تضع السلاح حتى استسلمت فرنسا بضم الصحراء إلى ترابها.
- الجمهورية الجزائرية واحدة غير قابلة للتجزئة ولن تتخلى عن شبر واحد من ترابها، وأقسم على القرآن بالحفاظ على وحدتها.[5]

---

[1]- تواتي دحمان، المرجع السابق، ص251.

[2]- موساوي فاطمة، المرجع السابق، ص23.

[3]- إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة التحريرية 1954-1962م، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2005م، ص104.

[4]- معمر العايب، المرجع السابق، ص198.

[5]- موساوي فاطمة، المرجع السابق، ص25.

بعد استقلال الجزائر أمل المغرب أن تنير لصالحه الحدود المتفق عليها مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي كان يطالب بها منذ نهاية 1950 [1]، وأفرغت التطورات السياسية اللاحقة بالمنطقة اتفاق الحدود من محتواه وبدأت بوادر التوتر تلوح في المناطق الحدودية بسبب وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة[2]، فكان الصدام العسكري نتيجة حتمية .

ويرجع البعض من المغاربة أن التنافس حول الزعامة الإقليمية كان سببا في نشوب النزاع[3]، إنهم يجانبون الصواب بقولهم هذا؛ فهل يعقل أنّ الجزائر تبحث عن الزعامة في وضع كوضعها، وهي خرجت لتوها من حرب دامية استنزفت منها كل قواها؟! ، والأكيد أنه إضافة إلى جوهر النزاع والمتمثل في مشكل الحدود تصبغ هذا النزاع بعوامل أخرى سبق أن فصلنا فيها في المبحث الثاني.

والجدير بالذكر أن المناطق المتنازع عليها مناطق غنية تتوفر على مناجم الحديد والفحم وتشكل نقطة إستراتيجية هامة قريبة من موريتانيا[4]، إضافة إلى شساعة مساحتها وثرواتها الطبيعية. [5]

وقد أشار محمد بوضياف إلى أن مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب كانت تطرح منذ 1956م، حيث ناقش محمد الخامس المسألة مع الوفد الخارجي للثورة المتكون من لمين دباغين وأحمد بن بلة وواصل طرحه للقضية في كل مناسبة[6].

**2– مجريات الحرب:**

بعد الاستقلال أرسل الجيش الجزائري للمناطق التي يدعي المغرب مغربيتها والمتمثلة في بشار وتندوف وأقصى الجنوب الجزائري، فقام المغرب بعمليات لجس النبض للتعرف على ردة فعل الجزائريين وأرسل أفراد مسلحين لداخل الجزائر وانتهك حرمة التراب الوطني على الرغم من التحذيرات. [7]

وقد استولى الجيش المغربي على جزء من هذه المناطق في أكتوبر 1963م في حين ــوكرد فعل ــ استولى الجيش الجزائري على مركز مغربي على الحدود المشتركة، وكانت المرحلة الممتدة من 2 أكتوبر إلى غاية نوفمبر 1963م مرحلة اشتباكات في مناطق تندوف وكولمب بشار ومنطقة فجيج في المغرب. [8]

---

[1]– Benjamin Stora, Algérie, Maroc Histoires paralléles, destins croisés, Paris: Maisonneuve et Larose, (Zellige), 2002, p25.

[2]– محمد رضوان، المرجع السابق، ص176.

[3]– عكاشة برحاب، المرجع السابق، ص61.

[4]– سمية لقرع وصليحة عثامنة، المرجع السابق، ص33.

[5]– علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد، ع 32، 1957/10/23، ص148.

[6]– محمد بوضياف، الجزائر إلى أين ؟، تر: محمد بن زغيبة ويحي زغودي، د.ط، الجزائر: مطبعة النخلة، 1992م، ص153.

[7]– الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011م، ص42.

[8]– موساوي فاطمة، المرجع السابق، ص27.

وما إن وصلت الأخبار بالاعتداء السافر على الجزائر تقرر وقف جميع النشاطات السياسية والعسكرية، وتوجيه كل القوات والجهود إلى جبهة القتال[1]. وقررت الحكومة التعبئة العامة للجنود القدامى ووصفت الحسن الثاني بأنه "ملك دمّية ومجرم"[2]، ويذكر بورقعة في مذكراته أنه لم يتفاجأ بالعدوان المغربي على بلادنا لأن أطماعهم كانت قديمة.[3]

ولم تكن الحرب مع المغرب متكافئة خاصة وأن الجزائر تعاني صراعات سياسية انتقلت إلى قلب النزاع، ولكن الشعب الجزائري هب عن بكرة أبيه للمشاركة في هذا الحدث، وتجاوز الدعم حدود الوطن ليصل إلى عواصم عالمية وقفت إلى جنب الجزائر دبلوماسيا وعسكريا، حيث أرسلت كوبا قوات رمزية مع 10 مقاتلات و3 سفن محملة بالأسلحة إلى الجزائر ولكنها لم تستعمل لأنها وصلت متأخرة، وأرسل جمال عبد الناصر كتيبة من الرجال وسرب مشكل من ست طائرات مقاتلة ولم تستعمل كذلك[4]، وكان الرأي الدولي يدعم الجزائر حتى وصف الغزو الملكي بالجريمة[5]، ويصرح بخصوص الحرب الغير متكافئة المجاهد أحمد بن حمزة في شهادته للشروق اليومي أن المغاربة كان يفوق عددهم 1300 عسكري، مجهزون بأسلحة متطورة وبحوزتهم دبابات، ضد 120 جندي فقط قبل أن يصل الدعم.

**3- نتائجها ومبادرات التسوية:**

أكدت هذه الأحداث على مكانة الجزائر الدولية وقدرتها على حشد التضامن الدولي لصالحها وزادت في تلاحم الجزائريين فيما بينهم، وإدراكهم للأخطار الخارجية التي تهدد وحدة بلادهم، وسرعت من تطوير الجيش من جيش مدرب على حرب العصابات إلى جيش تقليدي مزود بمختلف الأسلحة الحديثة، والأهم من كل هذا اقتناع المغرب باستحالة اقتطاعه لأجزاء من الاراضي الجزائرية بالقوة المسلحة، وأن الجزائريين مستعدين في كل وقت ومهما كانت ظروفهم للدفاع عن وطنهم الأم وعن وحدته.[6]

وتذكر الشهادات أن المغرب استعمل كل ما في وسعه لإبادة الجزائريين في حرب الرمال فاستعان بالفرنسيين ونكلوا بالجثث الجزائرية شر تنكيل، عذبوا الأسرى الجزائريين بالكهرباء في حين كان الأسرى المغاربة يعاملون كالإخوة، فهل انتهينا من احتلال أجنبي لندخل في احتلال عربي؟!، هل هذه هي الأخوة والعروبة والجوار؟! ومع تزايد الوضع حدة وإدراكا منهما لخطورة التطورات التي أخذت تظهر بعلاقتهما، قرر البلدان عقد اجتماع مشترك يوم 5 أكتوبر 1963م، عبرا عقبه في بلاغ مشترك عن تأييد التزامهما بعدم التدخل في شؤونهما الداخلية.[7]

ورغم المحاولات لتطويق الاحداث سلميا من خلال تصريح الرئيس بن بلة في ندوة في 13 اكتوبر 1963م بضرورة الالتزام بما تم الاتفاق عليه خلال لقاء وجدة، وبعد فشل هذا اللقاء توصل الفريقين إلى عقد لقاء بينهما ودعا الرئيس بن

---

[1]- لخضر بو رقعة، المصدر السابق، ص143.

[2]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص199.

[3]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص143.

[4]- الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص46.

[5]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص150.

[6]- الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص48.

[7]- الشروق اليومي، حرب الرمال شهادات عسكريين شاركو في الحرب الجزائرية المغربية، ط1، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2013م، ص - ص148-160.

بلة الجيش والشعب والمعارضة في خطابه الشهير يوم 15 أكتوبر 1963م من أجل التعبئة العسكرية، وبالمقابل قام بن بركة يوم 16 أكتوبر 1963م من اذاعة صوت العرب بالقاهرة بالتنديد بالعدوان المغربي الغاشم على الجزائر.[1]

حرك هذا النزاع مبادرات التسوية الدولية وتم احتواء النزاع الحدودي الجزائري المغربي بعد تدخلات عربية وإفريقية، فبدأها امبراطور إثيوبيا هايني سيلاني وأتممها رئيس مالي موديبوكتا أفضت إلى عقد رباعية بماكو مع الرئيس الجزائري والملك المغربي أعقبها اتفاق باماكو في 30 أكتوبر 1963م ركز على توقيف القتال وتشكيل لجنة تحكيم لتسوية هذا الخلاف.[2]

بدأ الاستماع إلى مطالب وحجج الطرفين، وتمكنت لجنة التحكيم خلال انعقادها في الفترة من 24 إلى 28 جانفي 1964م من تحديد منطقة متروعة السلاح بين الجانبين.[3]

وتلا ذلك إبرام اتفاقية يوم 20 فيفري 1964م وهي مبادرة توجت المبادرة الإفريقية، ساهمت فيها جامعة الدول العربية من خلال "مؤتمر القمة الأول "الذي انعقد في 1964م[4]، هذا دفع القوات المغربية إلى التراجع عن المناطق التي احتلها وبدأت تبرز رغبة لدى الطرفين المتنازعين لإيجاد حل جذري لخلافهما الحدودي، وأخذت العلاقات تتحسن وتم تبادل الأسرى وتوقيف الحملات الدعائية وإنشاء لجنة تقنية مشتركة لدراسة القضايا التي يتركز عليها النزاع[5]، وتوجه البلدان نحو تعزيز العلاقات والتعاون الاقتصادي، فأعلنت الجزائر عن عزمها على تأميم غار جبيلات وأعرب البلدان في لقاء إفران 1969م (**ينظر: الملحق رقم 03**) رغبتهما في تدعيم روابط الأخوة والصداقة وحسن الجوار، وأعقب ذلك لقاء تلمسان 1970م، إلى إن تم الاتفاق في 1972م على إنهاء مشكل الحدود وسحبه من منظمة الوحدة الإفريقية.[6]

انتهى النزاع الذي تمحور حول منطقة تندوف لأهميتها الاستراتيجية، هذا في الظاهر لكن الواقع يثبت أن مشكلة الحدود لازالت حاضرة إلى يومنا هذا تلقي بظلالها على علاقات البلدين وتتجدد في كل مناسبة.

---

[1]– سمية لقرع وصليحة عثامنة، المرجع السابق، ص 34.

[2]– محمد رضوان، المرجع السابق، ص177.

[3]– المرجع نفسه، ص178.

[4]– عمر سعد الله، المرجع السابق، ص347.

[5]– محمد رضوان، المرجع السابق، ص179.

[6]– عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص61.

**رابعا: قراءة تاريخية في تطور النزاع من معاهدة لالة مغنية إلى اتفاقيات الاستقلال:**

**1- من اتفاقية لالة مغنية إلى مرحلة الثورة:**

أحدث احتلال الجزائر سنة 1830م رجة كبيرة في المغرب فكان هذا الأخير قاعدة خلفية للأمير عبد القادر في مواجهة الفرنسيين.

تعود الحدود الجزائرية المغربية للعهد الاستعماري فقد رسمت بموجب اتفاقيات منها: لالة مغنية المبرمة في 18 مارس 1845م، والتي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته في معركة "إيسلي" 14 أوت 1844م.[1]

بعد معركة "إيسلي" وقعت القطيعة بين السلطان المغربي والأمير عبد القادر[2]، وبمقتضى معاهدة طنجة 10 سبتمبر1844م ضمنت فرنسا عداء سلطان المغرب للأمير، ووضعته أمام الأمر الواقع للوفاء بوعوده في المعاهدة واعتنى الجنرال دي لاري والرائد "مارت مبري" بتسطير الحدود الجزائرية المغربية بناءًا على الوثائق العثمانية، وتم اختيار "ليون روش" للدخول في محادثات مع ممثلي السلطان في وجدة واستطاع اقناع مفوضي السلطان بحتمية وضع الحدود الجزائرية المغربية وفقا للوثائق العثمانية، ليتم السلم نهائيا.[3]

ووقعت بعد مفاوضات عديدة معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845م، جاء فيها رسم الحدود الجزائرية المغربية حسب ما تقتضيه مصالح فرنسا السياسية والاقتصادية[4]، وقد تضمنت سبعة شروط :شدد الأول على الإبقاء على الحدود بينهما كما كانت في السابق مع الأتراك والثاني أن الحدود واضحة وما كان غربي فهو للمغرب وما كان شرقي فهو للجزائر[5].وأدخل الثالث القسم الجنوبي الشرقي في تراب الجزائر إلى الأطلس الصحراوي وتركت الصحراء مجرد مرعى لسكان البلدين من غير تحديد، ونص الشرط الرابع على أن الصحراء تبقى بدون حدود ولا تحرث فيها أرض بل تبقى مرعى لكلا الطرفين[6]، اما الشرط الخامس للمعاهدة فيشير إلى أن "قصور فجيج" و"قصر بيش" هي من ضمن مجال السيادة المغربية في حين تدخل "عين الصفراء، سفيرة، عسلة، تبوت، شلالة، الابيض " في إطار التراب الجزائري، في حين اعتبر الشرط السادس الصحراء أرض فلاة لا تحتاج للتحديد، أما الأخير فقد منح حق الالتجاء لرعايا الطرفين ومعاملة فرنسا بمبدأ الدولة المفضلة في كل المعاملات.[7]

على الرغم من توقيع الاتفاقية فقد ظل خط الحدود غير واضح المعالم في كثير من الجهات خاصة جنوب ثنية الساسي[8]، وقد حرصت فرنسا على أن تتضمن المعاهدة غموضا في بنودها وفقراتها، لتستغل هذا الغموض فيما بعد،

---

[1]- عمر سعد الله، المرجع السابق ، ص346.

[2]- عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص45.

[3]- يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائروالمغرب (1832-1847م)، د.ط، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990م، ص47.

[4]- زكي مبارك، أصول الأزمة في العلاقات الجزائرية المغربية، ط1، الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2007م، ص6.

[5]- محمد رضوان، المرجع السابق، ص45.

[6]- نسيم نويوة، معركة وادي إيسلي 1844م وإنعكساتها على العلاقات الجزائرية المغربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ، إشراف: محمد قاصري السعيد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2015-2016م، ص27.

[7]- محمد رضوان، المرجع السابق، ص47.

[8]- عكاشة برحاب، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق، ص159.

وقامت بإعادة رسم الحدود بالتتابع في السنوات 1874م، 1876م، 1888م، 1893م ثم 1894م ما بين البحر الأبيض المتوسط وثنية الساسي جنوبا.[1]

وتلا هذه الاتفاقية اتفاقية أخرى ولعلها الأكثر أهمية سنة 1901م والتي نصت في المادة الرابعة في البروتوكول على أن المغرب يمكنه أن ينشئ مراكز بوليس وجمارك على الأراضي المغربية خلف الخط الفاصل بين البلدين، كما يمكن لفرنسا في الجزائر أن تنشئ مراكز شرطة وجمارك فوق الخط الملاصق بداية من "جنان الدار" مرورا "بجبل بشار" إلى "تغييرة" وأن على السكان المقيمين بين الخطين أن يقرروا الانتماء لفرنسا أو المغرب، وصرحت فرنسا بأن هذه الاتفاقية اعتراف مغربي بشرعية التواجد الفرنسي في "إيغلي الساورة وغورارة وتوات وتيديكلت"، ولكن اتفاق 1902م يتخلى على المراكز البوليسية والجمركية التي تحددها المادة الرابعة من بروتوكول 1902م حيث نص إتفاق1902م على أن حكومة المغرب تنشئ مراكز في "فجيج".[2] **(ينظر: الملحق رقم 04)**

هذه الاتفاقيات والبروتوكولات مهدت للتوسع الفرنسي في المغرب غير أن بداية التوسع الفعلي كانت في 24 سبتمبر 1902م عندما احتلت الواحات الصحراوية في مناطق التخوم المغربية الجزائرية كتوات وغورارة وتيدكلت بدعوى تنظيمها اداريا، وكان يرافق إعادة رسم الحدود قيام السلطات الفرنسية بوضع علامات فاصلة بين المجالات التابعة للسيادة الفرنسية بالجزائر ومجالات السيادة المغربية [3]، وبعد فرض الحماية وضعت فرنسا حدودا إدارية في الشمال تعرف بخط "فارني" تبدأ من ثنية الساسي إلى قليل.

**2- الاتفاقيات من الثورة إلى الاستقلال:**

وإبان الثورة الجزائرية أخذ المغرب يطالب بأجزاء من صحراء الجزائر[4]، وصمم خوض معركة تحرير صحراءه المزعومة معرضا الثورة الجزائرية للفشل[5]، وأكد أن المغرب يصل في أقصى الجنوب إلى حدود سان لويس في السنغال بما في ذلك تندوف والقنادسة وتوات وبشار وموريتانيا كلها وكل الصحراء الإسبانية والساقية الحمراء.[6]

ليس من حق المغرب فعلا أن يطالب بالصحراء فحسب بل وأيضا بإسبانيا نفسها لأن بعض حكامهم من أصل أندلسي ويكون بالمقابل من حق الجزائر وتونس أن تطالبا بتركيا لأن حكام هذين البلدين كانا من أصل عثماني [7]، وقد أيّد العرش هذه المطالب في حين تمسكت جبهة التحرير الوطني بموقف سيادتها التامة على الجزائر الفرنسية الذي أعلنته منذ عام 1954م.[8]

واستنادا للحق التاريخي نادى علال الفاسي بمواصلة تحرير وطنهم بنفس الروح والحماس أثناء الحماية، وأنه لا يرضى إلا بوحدة ترابه وشدد على هذا المطلب في الندوة الصحفية التي أقامها في دار لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة في شهر

---

[1]- عكاشة برحاب، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق، ص48.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص- ص127-126 .

[3]- محمد رضوان، المرجع السابق، ص50 .

[4]- عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص127.

[5]- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية، ج2، المرجع السابق، ص296.

[6]- علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد، د.ع، ص19.

[7]- عبدالله شريط، حوار إيديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية، د.ط، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1982م، ص16.

[8]- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية، ج2، المرجع السابق، ص297.

جوان 1956م [1]، كيف يبحث عن حق تاريخي في عهد كان أهله نفسهم لا يؤمنون بالحدود الترابية وكان مفهوم الوطن عندهم هو القبيلة ؟ أم أن حاجة المغرب لإلهاء شعبه دفعته لخلق مشكل الحدود؟ وهل تجرأ وفاتح إسبانيا في بخصوص سبتة ومليلة بعد ردّها بأن هذا شأن داخلي لا يحق للمغرب التدخل فيه؟

في شهر أوت 1958م احتج المغرب على منح حق التنقيب لشركة فرنسية في تندوف وأعربت فرنسا عن نيتها بالدخول في مفاوضات مع المغرب لرسم الحدود الصحراوية غير أن المغرب رفض ذلك تضامنا مع جبهة التحرير الوطني[2]، واختيار الجانب المغربي التنسيق مع الحكومة المؤقتة للجزائر بصفتها طرفا مسؤولا عن قضية الحدود بين البلدين، وفي هذا السياق تم توقيع بروتوكول اتفاق بين الطرفين يوم 6 جويلية 1961م يقضي بفتح ملف الحدود وتصفيته مباشرة بعد حصول الجزائر على استقلالها. [3]

ويرى المغاربة أن فكرة وحدة المغرب العربي استخدمها الجزائريون لدعم ثورتهم، وحتى أن خيضر الذي كان يؤمن بوحدة المغرب استشاط غضبا في وجه علال الفاسي عندما تحدث عن مطالبه بالصحراء الشرقية. [4]

لقد ظلت مشكلة الحدود هاجس المغرب منذ حصوله على استقلاله، ففي السادس من جويلية 1961م اتفق كل من الملك الحسن الثاني ـــ الذي كان يتولى العرش منذ أربعة أشهر، ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس على أن يعترف هذا الأخير بالتعسف في التخطيط الحدودي فور استقلال الجزائر وذلك بطريق المفاوضات السلمية[5]، أيعقل لبلد شقيق أن يتفاوض مع جاره في أصعب مرحلة وفي وقت عصيب يحدد فيه إما الاستقلال أو مواصلة الحرب ضد المستعمر، وماذا يتوقع أن يكون رد الجزائريين، أيزيدون تأزيم الوضع بزيادة أعداء لثورتهم؟

ومن المفروض أن الجزائر كان موقفها واضحا اتجاه قضية الحدود لو فهم المغرب قول توفيق المدني في اجتماع مجلس الجامعة العربية يوم اندلاع غرة نوفمبر عندما نوه أن الجزائر تطالب بالاستقلال التام وأن الشهيد الجزائري الذي يعذب ويستشهد إنما يستشهد في سبيل الجزائر كلها وليس في سبيل جزء دون آخر وشدد على أن كل شبر من تراب الجزائر مقدس ومروي بدماء الشهداء[6]، فكيف بعد هذا يطالب المغرب بالحدود!؟، فقد شددت محادثات 1961م على أن الجزائر لا تقبل التجزئة وأن التحرير يكون كاملا وغير مستعد للتفريط في ذرة رمل من صحراءه. [7]

---

[1]– علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد، ع4، 1957/03/27م، ص16.

[2]– عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص127.

[3]– عكاشة برحاب، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق، ص160.

[4]– علال الأزهر، المرجع السابق، ص174.

[5]– موساوي فاطمة، المرجع السابق، ص25.

[6]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص743، (أنظر: علال الأزهر، المرجع السابق، ص175)

[7]– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص31.

### 3– اتفاقيات ما بعد الاستقلال إلى 1975م:

إذا كان الاتفاق السابق ذكره ما اعتبره المغاربة مناورة فقد جاءهم الرّد سريعا بعد استقلال الجزائر عندما قام الرئيس أحمد بن بلة بإلغاء هذا الاتفاق الذي يعترف بتعسف الجزائر تجاه وضعية الحدود وقام بإعطاء إجابة قاطعة لخصها في أن الجمهورية الجزائرية غير قابلة للتجزئة، وأقسم أنه لن يتخلى عن شبر واحد من ترابها.[1]

وعلى ما يبدوا أن المغرب لم يضع في حسبانه أن فصل الصحراء كان أكبر مخططات فرنسا والصحراء التي يريدها هي اقتصاد الجزائر وموردها، ولما دافع شعبها عن ترابها دافع عنه ككل ولو كانت له نية أن يعطي ذرة رمل واحدة لما كانت الصحراء محور محادثات ايفيان فهل بعد هذا ينتظر المغرب أن تقدم له صحراءنا بهذه السهولة وعلى طبق من ذهب!؟

بعد الرد الصريح الصادم لبن بلة لم يكن للمغرب حل إلا أن يخرج في أكتوبر 1963م ويحمل السلاح في وجه بلد أخ وشقيق خرج لتوه منهك النفس والنفيس ويدخل معه في مواجهة مسلحة يخرج فيها حقده الدفين[2]، وشكلت لحل هذا النزاع لجنة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية أسفرت عن توقيع معاهدة يوم 20 فيفري 1963م دعت إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين.[3]

وذهب المؤرخ عبد الكريم غلاب إلى أن الجزائر بعد استـــــقلالها أرادت أن تضيق عليه الخناق وتعرقل طريقه في تحرير الصحراء المغتصبة منه، لأنها تريد الإقلاع من مرحلة التخلف الاقتصادي وبناء جزائر كبرى بدل مغـــــرب عربي كبير.[4]

ونجد الرّد على هذا الزّعم فيما ذهب إليه عبد الله شريط أن كل فرد منا يحلم بتكبير الجزائر، ولكن ليس بتوسيع رقعتها بل بتعمير مساحتها، هذا هو مفهومنا لبناء جزائر كبيرة وهو مرتبط كل الارتباط بمفهومنا لبناء مغرب عربي كبير، ولو انصرف قادة المغرب منذ ربع قرن من الاستقلال إلى بناء مجدهم على هذا المفهوم لما وجدو أنفسهم اليوم في حاجة إلى بناء مجدهم على جثث القتلى من إخوانهم الصحراويين.[5]

طالب المغرب بمغربية المناطق الحدودية انطلاقا من مطامح اقتصادية وإستراتيجية فلهذه المناطق أهمية عسكرية ومعدنية عظيمة لما فيها من مناجم الفحم الشهيرة بالقنادسة إضافة إلى المنابع المعدنية والزيتية.[6]

لم يفلح المغرب في الحصول على تأييد دولي خصوصا من الجامعة العربية لأن قوانين الأمم المتحدة تعتمد على الحدود الموروثة عن الاستعمار ولذلك اختار المغرب سياسة للتقارب وحسن الجوار[7]، كان الهدف منها إنهاء مشكلة الحدود وحلها عبر توجه اقتصادي موثق يجعل منها قضية متجاوزة، وفي 15 جانفي 1969م عقدت الجزائر والمغرب معاهدة

---

[1]– موساوي فاطمة، المرجع السابق، ص 25.

[2]– عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 346.

[3]– عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 128.

[4]– المرجع نفسه، ص 434.

[5]– عبد الله شريط، حوار إيديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص40.

[6]– علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد، ع 91، 1959/03/18م، ص380.

[7]– عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص128.

تضامن وتعاون حيث تم تحيين وتفعيل عدة اتفاقيات يعود تاريخ تحريرها إلى سنة 1963م، وبادر بومدين بإقامة لقاء إفران 1969م ووقع الطرفان على معاهدة الأخوة وحسن الجوار يوم 15 جانفي 1969م.[1] (**أنظر الملحق رقم 05**)

وفي 27 ماي 1970م جمع الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين لقاء في قمة تلمسان [2]، وعقب هذا اللقاء تقرر إنشاء خط الحدود بين الدولتين؛ بهدف تقوية التعاون في الميدان الاقتصادي وعليه تقرر إنشاء لجنة جزائرية مغربية لاستثمار منجم غار جبيلات الواقع جنوب تندوف[3]، وبإنشائها تخلت الدولتان عن مطالبتهما التاريخية وقبلتا بالحدود الموروثة عن العهد الاستعماري.[4]

توج العمل بانعقاد القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالرباط ما بين 12 و15 جوان 1972م؛ والتي حضرها الطرف الجزائري والمغربي وقرر الطرفان سحب ملف الحدود من منظمة الوحدة الإفريقية وأعلنا أنهما حسما مشكل الحدود بشكل لا رجعة فيه، وانبثقت عنها الحدود الحالية بين الجزائر والمغرب.[5]

وجدير بالذكر أن محتوى الاتفاقية يشير إلى أنها تضمنت اعترافا صريحا بجزائرية تندوف والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد تندوف في اطار تعاون جزائري مغربي [6]، إلا أن التوتر عاد وخيم على العلاقات بسبب ما جاء في نص المعاهدة بشأن تحديد مقدار الحديد بصفة دورية [7]، وما زاد الأمر حدة تأسيس البوليساريو سنة 1973م، ومطالبتها بالانفصال ما هدد المغرب.

تماطل المغرب في المصادقة على اتفاقية 1972م، فتعثر التعاون بين البلدين وجراء ذلك بعث هواري بومدين طالب الإبراهيمي سنة 1975م ليستعجل الجانب المغربي من أجل القيام بالإجراءات اللازمة فيما يخص اتفاق الحدود والتعاون الاقتصادي، وكان الملك واضحا في رده حيث قال أن أحداثا جديدة قد طرأت ويمكن أن تؤدي إلى خلق وضع جديد، يقصد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر منها، هذا ما عمق الهوة ووقعت القطيعة منذ 1975م وإلى غاية 1988م.[8]

---

[1]- عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص- ص61-62.

[2]- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص347.

[3]- عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص63.

[4]- عبدالكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص128.

[5]- عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص 64.

[6]- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص347.

[7]- الجريدة الرسمية الجزائرية، ع 48، السنة العاشرة، 15 جويلية، ص708.

[8]- عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص 68.

# الخاتمة

يتبين بعد دراسة تطور العلاقات الجزائرية المغربية وأزمة الحدود خلال الفترة الممتدة ما بين 1958م _ 1975م أنها اتسمت بتنوع قضاياها وإشكالياتها.

وقد توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن الاحتلال الفرنسي للجزائر أحدث رجة كبيرة في نفوس الجزائريين فهبوا عن بكرة أبيهم للدفاع عن وطنهم، فتنوعت مقاومتهم بين العسكري والسياسي، والتي توجت بثورة قادت الشعب الجزائري إلى الاستقلال، ودخوله في مرحلة صراعات سياسية وصراع على السلطة في عهد الرئيس بن بلة لتستقر الأوضاع في عهد الرئيس هواري بومدين.
- شكلت الحماية المزدوجة على المغرب 1912م حدثا بارزا غير واقع المغرب، حيث قسم المغرب إلى ثلاث وحدات كانت منطقة الشمال للاحتلال الإسباني ومنطقة الجنوب للاحتلال الفرنسي في حين أخذت منطقة طنجة طابع دولي، ولم ينتظر طويلا الشعب المغربي ليعلن مقاومته العسكرية والسياسية، إلى أن وصل إلى الثورة المسلحة فاتفاقيات الاستقلال ويحقق استقلاله سنة 1956م، وكانت مرحلة ما بعد الاستقلال مرحلة صراعات وانقسامات سياسية خاصة في عهد الحسن الثاني.
- كانت العلاقات ما بين الجزائر العثمانية والمغرب الأقصى متأرجحة ما بين التعاون من جهة والتوتر والحذر من جهة أخرى، هذا ويعتبر المغرب الأقصى البلد العربي الوحيد الذي لم يدخل تحت لواء الدولة العثمانية.
- بحكم الجوار والمنطق كان على المغرب أن يتخذ موقفا من احتلال الجزائر 1830_1962م، فتميز موقفه بالازدواجية، فتارة يكون قاعدة خلفية لدعم الشعب الجزائري، وتارة أخرى طرفا مناوئا للثورة.
- وبنفس الحكم والمنطق كان على الجزائر اتخاذ موقف من الحماية الفرنسية على المغرب 1912_1956م، فساندت المغرب وقررت الكفاح المشترك معه ضد نفس العدو.
- توترت العلاقات الجزائرية المغربية غداة استقلال المغرب وخصوصا بعد انعقاد مؤتمر طنجة 1958م، بسبب تجدد مطالبه الترابية القديمة؛ ما عمّق الهوة بين قيادات البلدين، لتزداد تأزما باستقلال الجزائر وبروزها كقوة على الساحة ما هدد مكانة المغرب، وشكل موضوع الحدود اللبنة الأولى للنزاع في العلاقات الجزائرية المغربية على الرغم من الاختلاف الايديولوجي بين البلدين.
- ظلت قضية الصحراء الغربية مرتبطة بالعلاقات الجزائرية المغربية إلى يومنا هذا.
- تعددت عوامل النزاع الحدودي بين السياسية والإيديولوجية والاقتصادية، فأثرت بدورها على تطور العلاقات بين الجارتين الشقيقتين وشكلت عقبة أمام وحدتهما.

- تعود أزمة الحدود الجزائرية المغربية في الفترة المعاصرة إلى معاهدة لالة مغنية 1845م التي رسمت بموجبها الحدود، وتم على إثرها ترسيم جديد للحدود بين القطرين، ورفضت الجزائر مطلبها حفاظا على وحدتها عملا بمبدأ حق الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي أقرته منظمة الوحدة الإفريقية لفض النزاعات الإقليمية.
- بعد استقلال الجزائر أعطت ردا صريحا و حاسما بشأن الحدود أوضحت فيه أن الجزائر غير قابلة للتجزئة وأكدت على وحدة ترابها، هذا ما أثار حفيظة المغرب وقام بالهجوم على الاراضي الجزائرية ليصطدم الأشقاء في حرب الرمال، وعلى الرغم من مبادرات الدول العربية والإفريقية للتسوية إلا أن النزاع لازال قائما حتى ولو لم يتجسد في مواجهات عسكرية إلا أن تداعياته انعكست على سياسة البلدين.
- تم الاتفاق على ترسيم الحدود الجزائرية المغربية سنة 1972م، وقد تماطل المغرب عن المصادقة على الاتفاقية المبرمة طمعا في تعويضه مقابل تنازلاته الترابية.

وعلى العموم، هذا ما استطعنا تحقيقه، فان أصبنا فذلك من توفيق الله، وإن كنا قد قصرنا فحسبنا أننا قد قدمنا ما استطعنا فإن الكمال لله وحده وسنجتهد أكثر لتدارك ذلك في دراسات لاحقة إن شاء الله.

# الملاحق

## الملحق رقم 01

## جوازات سفر مزورة لبعض قادة الثورة

1–أوراق شخصية لطلب جواز سفر مغربي
لبعض قادة الثورة الجزائرية بأسماء مستعارة
من بينهم محمد الاشرف وأحد بن بلا ومحمد
بوضياف وحسين أيت أحمد.

2– شهادة الكفاءة لقيادة السيارات
مسلمة إلى الحواري بومدين أثناء إقامته بوجدة
تحت إسم مستعار هو بومدين بن محمد قادة.

المصادر:

1–جريدة الأسبوع، عدد 111 / 549، الجمعة 26 ماي 2000، ص.ص. 1 و 9.

2– عبد الوهاب بن منصور، أعلام المغرب العربي، الجزء الأول، م.س.،

**نقلا عن: محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962، ط1، الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2008م، ص 435.**

## الملحق رقم 02

## استقبال محمد الخامس للقادة الجزائريين

1-الملك محمد الخامس يستقبل عبد الحفيظ بوصوف وزير العلاقات العامة والاتصال في الحكومة الجزائرية المؤقتة في أكتوبر 1960

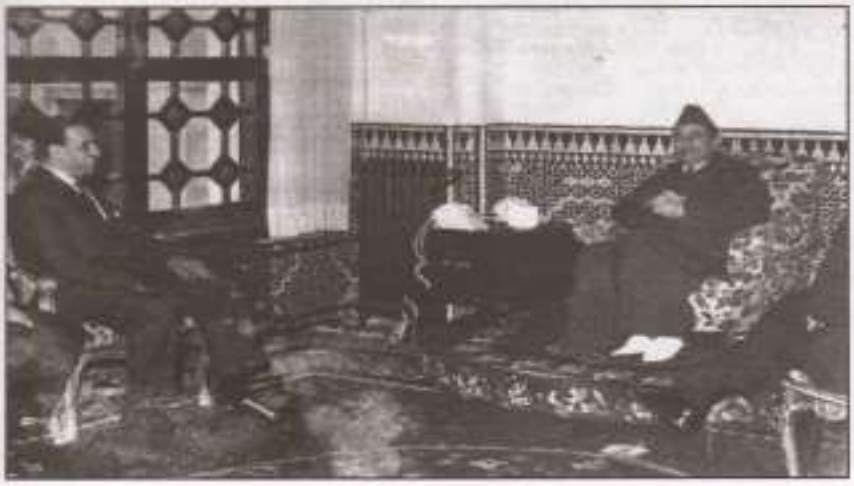

2-الملك محمد الخامس يستقبل فرحات عباس خلال انعقاد مؤتمر الدار البيضاء في يناير 1961

**المصدر: محمد أمطاط، المرجع السابق، ص 436.**

## الملحق رقم 03

## التعاون الجزائري المغربي من أجل استثمار منجم غار جبيلات



أمر رقم 73 ـ 21 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1393 الموافق 17 مايو سنة 1973 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الجزائرية المغربية للتعاون من أجل استثمار منجم غارة جبيلات والموقعة بالرباط بتاريخ 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء،

ـ بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية ،

ـ وبمقتضى الامرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين في 21 ربيع الاول عام 1385 الموافق 20 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 22 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تاسيس الحكومة ،

ـ وبناء على التصريح الجزائري ـ المغربي الصادر بالرباط في 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972 ،

ـ وبعد الاطلاع على اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر والمغرب من أجل استثمار منجم غارة جبيلات ، والموقعة بالرباط في 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972 ،

يأمر بما يلي :

المادة الاولى : يصادق على اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر والمغرب من أجل استثمار منجم غارة جبيلات، والموقعة في الرباط في 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972 ، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة 2 : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 14 ربيع الثاني عام 1393 الموافق 17 مايو سنة 1973 .

هواري بومدين

### اتفاقية للتعاون

### بين

### المغرب والجزائر من أجل استثمار منجم غارة جبيلات

ان جلالة ملك المغرب،

و

فخامة رئيس مجلس الثورة، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

تطبيقاً للاتفاق التاريخي الحاصل في تلمسان في 22 ربيع الاول عام 1390 الموافق 27 ماي سنة 1970 بين جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس مجلس الثورة، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،

وحرصاً منهما على تمتين الروابط بين البلدين ،

وخاصة في الميدان الاقتصادي ،

ونظراً لان الجزائر هي مالكة منجم حديد غارة جبيلات الموجود في ترابها والخاضع لسيادتها الكاملة والشاملة ،

ونظراً لان المغرب يتوفر، بواسطة ترابه، خاصة على امكانيات لتصريف معدن حديد غارة جبيلات وشحنها عن طريق ميناء مغربي يقع على شاطىء المحيط الاطلسي ،

يقرران ، في اطار استثمار منجم غارة جبيلات، أن يعملا على تضافر جهودهما، وأن يتعاونا وفق أفضل الشروط الاقتصادية، وأن يبادرا للعمل في أقرب الآجال، وبناء على ذلك عينا مفوضيهما :

سعادة السيد احمد الطيبي بن هيمة، وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية ،

سعادة السيد عبد العزيز بوتفليقة، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،

اللذين، بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما المعترف بصحتها صيغة وقانوناً ،

اتفقا على المقتضيات الآتية :

#### المادة الاولى

يتم، عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وفي أقرب الآجال، تاسيس شركة جزائرية مغربية لاستثمار منجم غارة جبيلات ويشار اليها فيما يلي باسم « الشركة الجزائرية المغربية » وبأحرفها الاولى : « ش . ج . م » .

#### المادة الثانية

تقوم هذه الشركة بالمهمة التالية :

1) نقل 700 مليون طن من معدن حديد غارة جبيلات، بواسطة سكة حديدية، من المنجم حتى ميناء الشحن، وشحنها على البواخر وتسويقها. وتقوم الشركة، بنفسها عند الاقتضاء، بعمليات النقل البحري، وفي حالة ما اذا تقرر القيام بانشاء (Enrichissement) المعدن، تقوم الشركة بهذه العملية في الاماكن الملائمة لذلك .

2) القيام بجميع الدراسات الفنية والاقتصادية والمالية المتعلقة باستخراج معدن حديد غارة جبيلات وتهيئته (Préparation) وكذلك تلك المتعلقة بالاغتناء والنقل والشحن على البواخر والتسويق لكميات المعدن المبينة في الفقرة السابقة، وذلك طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .

3) السعي للحصول على كل الوسائل التمويلية الكفيلة بتحقيق مهمتها .

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع48، ص 706.

## الملحق رقم 04

## الترسيم الجديد للحدود بعد 1900

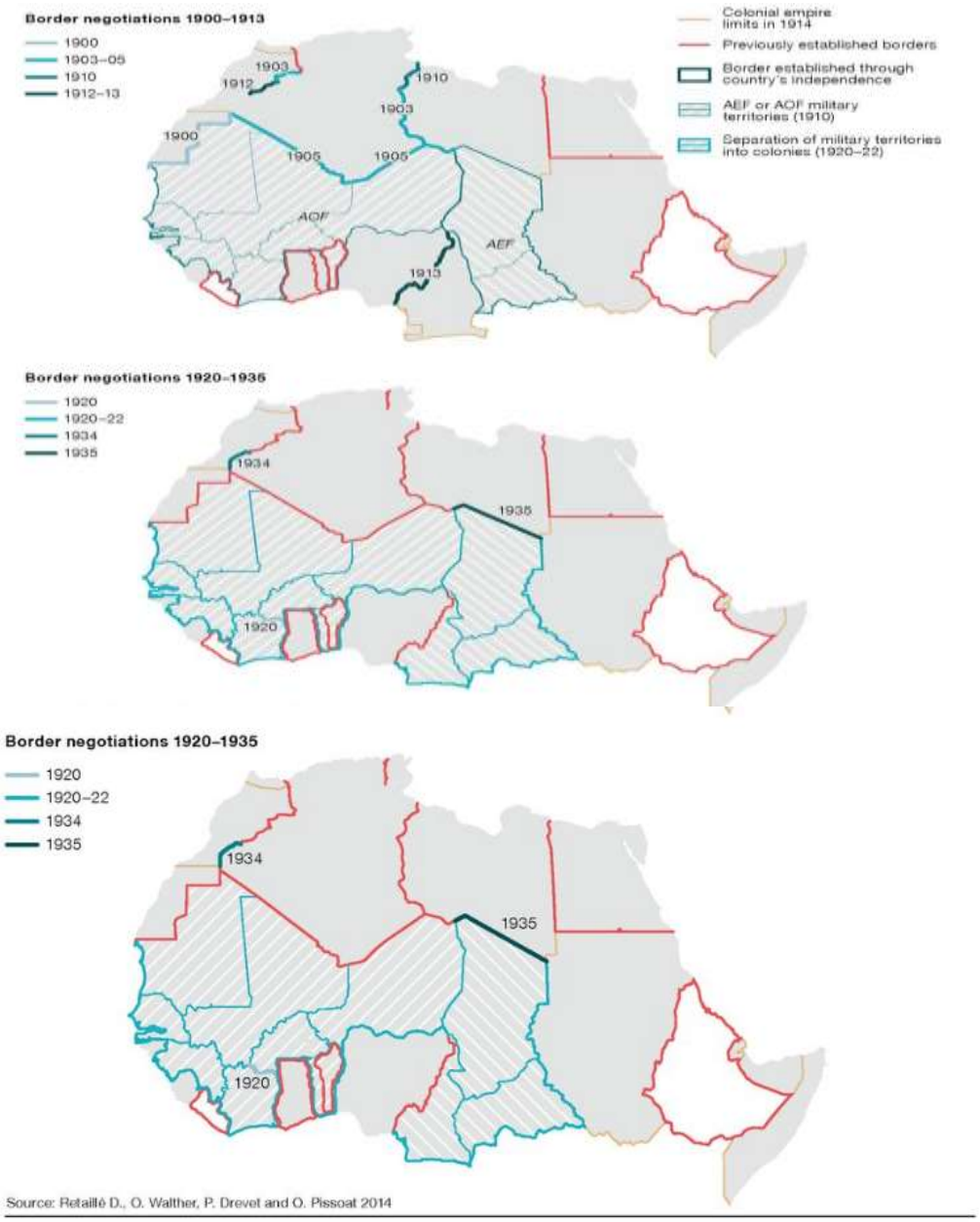


**المصدر:**

**West African Studies, An Atlas Of the Sahara-Sahel Geography, Economics and Security, Paris: publishing, 2014, p 43.**

## الملحق رقم 05

## معاهدة الأخوة وحسن الجوار "إفران 1969"

المغرب والجزائر: تاريخ موار صعب

### 2- معاهدة الأخوة وحسن الجوار ( 15 يناير 1969 ) [1]

" ظهير شريف رقم 37-69-1 بتاريخ 28 شوال 1388(18 يناير1969) يصادق بموجبه على معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف بداخله:

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه).

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

الفصل الأول:

يصادق جنابنا الشريف على معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون المضافة إلى ظهيرنا الشريف هذا المبرمة بمدينة إفران من مملكتنا يوم 15 يناير 1969 بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

الفصل الثاني:

ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 28 شوال 1388 (18 يناير 1969)

إن المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رغبة منهما في تقوية أواصر الأخوة والصداقة، وحسن الجوار التي تمليها العوامل التاريخية العريقة القائمة بين البلدين وبين الشعبين.

[1] - الجريدة الرسمية المغربية السنة 58 عدد 2934 مكرر بتاريخ 9 ذي القعدة 1388 (28 يناير 1969) ص275-277. انظر أيضا عبد الوهاب بن منصور ، مع جلالة الحسن الثاني في فاس وتازة، وجدة والصحراء(21- 27 مارس 1970) المطبعة الملكية . الرباط. 1970 . ص 260- 261.

94

ملاحق : رسائل وإتفاقيات

تلبية للرغبة المتبادلة في تعميق العلاقات الأخوية ودعمها في جميع الميادين خاصة منها الاقتصادية والثقافية، على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر والمساواة بينهما في المصالح المشتركة.

حرصا منهما على المساهمة عن طريق علاقاتهما المتبادلة في بناء المغرب العربي الكبير ووحدة الأمة العربية، ودعم الوحدة الإفريقية وتحقيق العدالة والسلم.

ورغبة منهما في تحقيق التعاون المتبادل والتشاور في كل ما يتعلق بتحقيق السلم وكذا في مجابهة أي شكل من أشكال العدوان ووفقا لبنود ميثاق الأمم المتحدة.

تأكيدا منهما بأن نجاح العلاقات الودية وتقويتها، والتعاون المشترك بينهما يتفق ومصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

واعتقادا منهما بأن علاقاتهما المتبادلة تساهم في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

قررتا لهذا الغرض عقد هذه المعاهدة، وعينا عنهما المفوضين الآتية أسماؤهما:

معالي السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. معالي الدكتور أحمد العراقي وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية اللتين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام وثبتت صحتها اتفقا على ما يلي:

95

**المادة 1** : يسود بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية سلم دائم وصداقة متينة وجوار مثمر ينبع من روح وضمير الأخوة العريقة بين الشعبين الشقيقين ويهدف إلى تشييد مستقبل مشترك .

**المادة 2**: يتعهد الطرفان المتعاقدان بدعم علاقاتهما المشتركة في جميع الميادين، وخاصة الميادين الاقتصادية والثقافية ، مساهمة منهما في توسيع مجالات التفاهم المتبادل بين شعبي الجزائر والمغرب الشقيقين وتقوية الصداقة وحسن الجوار بينهما .

**المادة 3** : نظرا لأن التعاون الاقتصادي المتبادل بينهما يكون أساسا متينا لعلاقاتهما السلمية ، والودية ، ويهدف إلى رقي بلديهما ، يقوم الطرفان المتعاقدان بتقديم المساهمة المتبادلة قصد تطوير التعاون في جميع الميادين لمصلحة البلدين .

**المادة 4** : في حالة حدوث نزاع أو تعارض كيفما كان شكله يحرم الطرفان المتعاقدان استعمال وسائل العنف بينهما ويعملان على حل هذا النزاع بالوسائل السلمية طبقا لروح الصداقة والأخوة وحسن الجوار، وعملا بمبادئ وقرارات منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

**المادة 5** : يتعهد الطرفان بعدم الانخراط في أي حلف أو تحالف موجه ضد أحدهما .

**المادة 6**: تدعيما لأواصر التضامن والإخاء التي تجمع بين الشعبين الشقيقين وتمشيا مع ما تفرضه عليهما روح الجوار، وعملا منهما بالثقة المتبادلة بينهما فقد قرر الطرفان عرض مجموع القضايا المتعلقة بينهما على لجان ثنائية تتكفل بإيجاد الحلول المناسبة لها في كل نطاق علاقتهما





الثنائية وبالوسائل التي يرتئيانها كفيلة بتحقيق رغبتهما المشتركة في التغلب على جميع الصعاب والانطلاق السريع في تعاونهما المنشود .

**المادة 7**: تدخل هذه المعاهدة في حيّز التنفيذ يوم الإمضاء ويوم تبادل وثائق المصادقة .

**المادة 8**: تبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ دخولها في حيز التنفيذ ، وتجدّد تلقائيا لمدة عشرين سنة أخرى ما لم يصدر عن أحد الطرفين المتعاقدين إشعار كتابي إلى الطرف الآخر بالرغبة في إلغائها، وذلك قبل انتهائها بسنة .

وحرر في نسختين باللغة العربية بالقصر الملكي العامر بإفران، بتاريخ 26 شوال 1388 موافق 15 يناير سنة 1969 .

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : عبد العزيز بوتفليقة

عن المملكة المغربية: أحمد العراقي.

*****



**المصدر: عكاشة برحاب، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، المرجع السابق، ص- ص 94-97.**

# قائمة المصادر والمراجع

**القرآن الكريم.**

❖ **المصادر:**

✓ **الكتب:**

✓ **باللغة العربية:**

1. الإبراهيمي عبد الحميد ، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999م، ط 1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001م.

2. أوساريس، شهادتي حول التعذيب، تر: مصطفى فرحات، د.ط، الجزائر: دار المعرفة، 2008م.

3.بن بلة أحمد ، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، د.ط، بيروت: منشورات دار الآداب، د.ت.

4.بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقية ايفيان، تع: لحسن زغدار ومحل العين جبادلي، د.ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.

5. بنبريك القندوسي علي ، استكمال الوحدة الترابية الوجه الآخر للميدالية، ط1، الرباط، مطبعة المحاميد، 2002م.

6. بورقعة لخضر ، شاهد على اغتيال الثورة، ط 2، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.

7. بوضياف محمد، الجزائر إلى أين ؟، تر: محمد بن زغيبة ويحي زغودي، د.ط، الجزائر: مطبعة النخلة، 1992م.

8. بول سارتر جان ، عارنا في الجزائر، د.ط، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.

9. توفيق المدني أحمد ، حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة التحريرية، ج 3، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2010م.

10. حسين آيت أحمد، روح الاستقلال -مذكرات مكافح- (1942-1952م)، تر: سعيد جعفر، د.ط، ب.م: منشورات البرزخ، 2002م.

11. الخولي لطفي ، عن الثورة في الثورة وبالثورة، د.ط، الجزائر: منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، د.ت.

12. خير الدين محمد، مذكرات، ج2، ط2، الجزائر:مؤسسة الضحى، 2002م.

13. الديب فتحي ، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط 2، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990م.

14. زبيري الطاهر ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011م.

15. ستورا بنجامين ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م، تر: ممدوح كعوان، د.ط، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012م.

16.الفاسي علال ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2003م.

17. الفيلالي عبد الكريم ، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج10، ط1، القاهرة : شركة ماس للطباعة، 2006 م.

18. كافي علي ، مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، د.ط، الجزائر: دار القصبة، 1999م.

19.منصور أحمد ، شاهد على العصر الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط2، الجزائر: دار الأصالة للنشر والتوزيع، 2009م.

20. هامون هيرفي وبارتريك روتمان، حملة الحقائب، تر: حسين العودات وحسين سكوني، د.ط، لبنان: دار الكلمة للنشر، د.ت.

✓ **باللغة الفرنسية:**

1.Harbi Mohammed, Aux origins du FLN, Paris: Christian Bourgois, 1975.

✓ **الدوريات:**

**1. المجاهد:**

- جريدة المجاهد، ع 22، 1958/04/15م.
- "جريدة المجاهد"، ع 23، 07-04-1958م.
- جريدة المجاهد، ع 27، 1958/02/01م.
- جريدة المجاهد، ع 43، 1959/06/01م.
- جريدة المجاهد، ع 82، 1960/11/14م.
- جريدة المجاهد، ع 83، 1960/12/28م.
- جريدة المجاهد، ع 85، 1960/09/19م.
- جريدة المجاهد، ع 87، 1961/01/12م.

**2. دفاعا عن وحدة البلاد:**

- علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد، ع4، 1957/03/27م.
- علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد، ع 33، 1957/10/30م.
- علال الفاسي، "دفاعا عن وحدة البلاد"، ع 35، 1957/11/18م.
- علال الفاسي، "دفاعا عن وحدة البلاد"، ع 52، 1958/03/19م.
- علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد، ع 58، 1958/05/07م.
- علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد، ع 91، 1959/03/18م.

3. إبن التركي، "قضية الصحراء الغربية بين الماضي والحاضر"، أول نوفمبر، ع 26، الجزائر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1978م.

4. الجريد الرسمية الجزائرية، ع 48، السنة العاشرة، الصادر بتاريخ 15- جويلية 1973 م.

❖ **المراجع:**

✓ **الكتب:**

- **باللغة العربية:**

1. الأزهر علال ، الصحراء المغربية الوحدة والتجزئة في المغرب العربي، ط1، المحمدية: دار الخطابي للطباعة والنشر، 1988م.

2.امحمد مالكي ، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994م.

3.الأمين محمد ومحمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، د.ط، الدار البيضاء: دار الكتاب، د.ت.

4.برحاب عكاشة ، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، ط 1، د.م، دار أبي رقراق للطبعة والنشر، 2003م.

5.برحاب عكاشة ، المغرب والجزائر تاريخ جوار صعب، د.ط، الرباط: مطابع الرباط، 2015م.

6.بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989م)، ج 1، الجزائر: دار المعرفة، 2004م.

7. بوصفصاف عبد الكريم ، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، د.ط، الجزائر: دار الهدى،د.ت.

8.بوضربة عمر ، النشاط الديبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة سبتمبر 1958- جانفي 1960م، د.ط، الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010م.

9. حامت اسماعيل ، الحكومة المغربية واحتلال الجزائر، تر: زكي مبارك، محمد لخواجة، الجزائر: منشورات تالة، 2011م.

10.حفظ الله بوبكر ، تموين وتسليح، د.ط، الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م.

11.حيدوسي غازي ، الجزائر التحرير الناقص، تر: خليل أحمد خليل، ط 1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997م.

12.بن خروف عمار ، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب ق10هـ/ 16م، ج1، الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2006 م.

13.داهش محمد علي ، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004م.

14.داهش محمد علي ، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار -محمد عبد الكريم الخطابي-، ط 1، بغداد: دار شؤون الثقافية العامة، 2002م.

15.دبش إسماعيل ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة التحريرية 1954-1962م، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2005م.

16. عبد الرحيم محمود ، أسرار العدوان المغربي على الجزائر، د.ط، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.

17. رضوان محمد ، منازعات الحدود في العالم العربي، د.ط، المغرب: أفريقيا الشرق، 1999م.

18.الزبيري محمد العربي ، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، قسنطينة: دار البعث للطباعة والنشر، 1984م.

19.أبو زكريا يحي ، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، د.م، ناشري، 2003م.

20.سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء تاريخ والجزائر ، ج4 ، ط1، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1996م

21.سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج1، د.ط، الجزائر: دار البصائر، 2007م.

22.سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية (1930-1945م)، ج 3، ط 4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992م.

23. سعيدوني نصر الدين ، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، الجزائر : البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013م.

24.سعيدوني نصر الدين ، ولايات المغرب العثمانية، ط2، الجزائر : البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013 م.

25.شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط.1، تر: عيسى عصفور، بيروت: منشورات عويدات، 1982م.

26.شاكر أمين وآخرون، شمال افريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، د.ط، القاهرة: دار المعارف، د.ت، ص 192.

27.الشرقاوي محمود ، المغرب الأقصى، د.ط، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.

28. الشروق اليومي، حرب الرمال شهادات عسكريين شاركو في الحرب الجزائرية المغربية، ط1، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2013م.

29.شريط عبد الله ، حوار ايديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية، د.ط، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.

30.شريط عبدالله ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958م، د.ط، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م.

31.الصغير مريم ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962م، د.ط، الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2012.

32.العايب معمر ، مؤتمر طنجة المغاربي، د.ط، الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010م.

33.عطا الله الجمل شوقي ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ط 1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م.

34.العقاد صلاح ، المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر، ط 6، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م.

35.علي عامر محمود ومحمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث "المغرب الأقصى. ليبية"، الجمعية التعاونية للطباعة بدمشق، د.ت.

36.العمامرة ساعد بن البشير ، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، د.ط، البليدة: قصر الكتاب، 1997م.

37. عمرسعد الله، الحدود الدولية – النظرية والتطبيق–، ط2، الجزائر: دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م.

38. غلاب عبد الكريم، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج2، ط3، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2000م.

39. قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د.ط، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1994م.

40.مبارك زكي ، أصول الأزمة في العلاقات الجزائرية المغربية، ط1، الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2007م.

41. محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962، ط1، الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2008م.

42. مركز زايد، اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية ، الإمارات العربية المتحدة: د.د.ن، 2001م.

43.مصطفى فؤاد ، محمد الخامس وكفاح المغرب العربي، د.ط، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.

44. معريش محمد العربي ، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894م/ 1290-1311هـ)، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1980م.

45.مقلاتي عبد الله ، دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009م.

46.مقلاتي عبد الله ، العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة الجزائرية، ج 2، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009م.

47.مقلاتي عبد الله ، الثورة الجزائرية والمغرب العربي 1954-1962م، د.ط، الجزائر: شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013م.

48.مقلاتي عبد الله ، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر ( 1830-1954م)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014م.

49.مناصرية يوسف ، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847م، د.ط، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990م.

50.مورو محمد ، الجزائر تعود إلى محمد (صل الله عليه وسلم)، د.ط، القاهرة: المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، 1992م.

51. ميهوبي فخر الدين ، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014م.

52.نايت بلقاسم مولود بلقاسم ، ردود فعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر، 2007م.

53. النظام زهراء ، العلاقات المغربية الجزائرية مقاربة سياسية ثقافية خلال القرن 10ه/16م، ط1، الرباط: منشورات دار الأمان، 2015م.

54.ياسين إبراهيم ، سلطة مغربية في غرب الجزائر 1830-1832م، د.ط، المغرب: مطابع الرباط، د.ت.

55.يحي جلال، المغرب الكبير ، ج3، د.ط، القاهرة: الدار القومية، 1966م.

- **باللغة بالفرنسية:**

1.Benjamin Stora, Algérie, Maroc Histoires paralléles, destins croisés, Paris: Maisonneuve et Larose, (Zellige), 2002.

- **باللغة الانجليزية:**

2. West African Studies, An Atlas Of the Sahara-Sahel Geography, Economics and Security, Paris: publishing, 2014.

❖ **المقالات:**

1. بوباية عبد القادر ، "تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس، مجلة التاريخ العربي، ع 35، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005م.

2.بوباية عبد القادر ، تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى، مجلة التاريخ العربي، ع 35.

3. داهش محمد علي ، "الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1962م"، مجلة الفكر السياسي، د ع، د.ت.

56. داهش محمد علي ، العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث (1650/1830م)، قسم التاريخ، جامعة الموصل، د.ت.

4.شاوش محمد العربي ، "كفاح المغرب من أجل الاستقلال والوحدة"، مجلة دعوة الحق، ع 3، 1971/03/14م.

5.طحطح خاليد فؤاد ، "نشأة الحركة الوطنية في المغرب"، دورية كان التاريخية، ع 4، 2011م.

6.طحطح خاليد فؤاد ، "العلاقات المغربية العثمانية"، دورية كان التاريخية، ع14، 2014م.

7.قنطاري محمد ، "حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير ثورة أول نوفمبر 1954م بغرب الوطن وعملياته المسلحة والتخريبية"، مجلة الذاكرة، ع5، الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد، 1998م.

❖ **الرسائل والأطروحات:**

1.بن رابح سليمان ، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919- 1939)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: صالح فركوس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية 2007-2008، جامعة الحاج لخضر باتنة.

2. رياض بوزرب ، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، إشراف: كيبش عبد الكريم، تخصص العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008م.

3.شعبوني أمينة ، العلاقات الجزائرية المغربية في استراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا (1962-1978م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 2، 2011-2012.

4.بن فليس أحمد ، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات ( 1954-1962م)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، اشراف: سليمان الشيخ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة.

5. بن قمار جلول ، معركة وادي المخازن وأثرها في العلاقات المغربية مع دول غرب أوروبا (986هـ-1578م/1012هـ-1603م)، مذكرة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عمار بن خروف، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011م.

6.كلاش عفاف، الحركة الوطنية (1912-1956م)، رسالة ماستر، التاريخ المعاصر، إشراف: رضا حوحو، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، 2012-2013م.

7.لقرع سمية، صليحة عثامنة، العلاقات السياسية المغربية خلال الحكم الرئيس هواري بومدين(1965-1978م)، مذكرة مكلمة لشهادة ماستر في تاريخ المعاصر، إشراف: جمال بلفريدي، جامعة حاج لخضر باتنة، 2015/2014.

8.لوصيف موسى ، الإعلام المغربي والثورة الجزائرية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه، علوم التاريخ، اشراف: صالح لميش، جامعة أدرار، 2016-2017م.

9.ميمون رضا ، دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية ح.ع.2 إلى غاية الاستقلال، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: لمياء بوقريوة، جامعة الحاج لخضر – باتنة-، 2011-2012م.

10.نويوة نسيم ، معركة وادي إيسلي 1844م وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ، إشراف محمد قاصري السعيد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2015-2016م.

11.هادف قريري سليمان ، القوى الوطنية في الجزائر ومقدمات الثورة التحريرية ( 1945- 1954م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد محمود سروجي وفاروق عثمان أباضة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 1988م.

12. ودوع محمد ، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962م، أطروحة دكتوراه، تاريخ المعاصر، إشراف: كربيل عبد القادر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2 – بوزريعة-، 2012-2013م

13. يعيش محمد ، المهاجرون الجزائريون في المغرب الأقصى ودورهم في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1930-1962م ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: صالح لميش، جامعة الجزائر، 2009-2010م.

❖ **الموسوعات:**

1. نجيب زبيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، ط1، ج5، بيروت: دار الامير للثقافة والعلوم، 1995م.
2. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 6، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.

❖ **المواقع الالكترونية:**

1. عبد الحميد العوبي، "الجزائر تستهدف الأسرة العلوية الحاكمة في المغرب من أجل الهيمنة الاقليمية"، موقع أنا الخبر، نشر :

http:// www.ana alkhabar.com

2. مصطفى الخلفي، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراء الغربية"، www.aljazeera.net .
3. عبد الرحمان تواتي ،"مؤتمر طنجة 27-29 أفريل 1958م مشروع الوحدة والتحرير في مواجهة مخطط التجزئة والتطويق"، قسم التاريخ، الجامعة الأفريقية أحمد دراية، أدرار، د.ت. www.Marefa.org .

# فهرس المحتويات

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | / |
| **إهداء** | / |
| **المختصرات** | / |
| **مقدمة** | أ-ج |
| **الفصل الأول: الواقع التاريخي والسياسي للجزائر والمغرب الأقصى (1830-1975م).** | |
| **أولا: الواقع التاريخي والسياسي للجزائر (1830-1975م).** | 6 |
| **1-** مرحلة بداية الاحتلال الفرنسي ( **1830- 1900م**). | 6 |
| **2-** مرحلة المقاومة السياسية والوطنية الجزائرية ( **1900-1954م**). | 7 |
| **3-** مرحلة الثورة الجزائرية والعمل المسلح ( **1954- 1962م**). | 9 |
| **4-** مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية الحديثة ( **1962- 1975م**). | 11 |
| **ثانيا: الواقع التاريخي والسياسي للمغرب (1912-1975م).** | 14 |
| **1-** المغرب الأقصى تحت الهيمنة الغربية (فرنسا-اسبانيا-الدولية) (**1912-1956م**). | 14 |
| أ- الحماية الفرنسية. | 14 |
| ب- الحماية الإسبانية . | 18 |
| ج- الحماية الدولية على طنجة. | 19 |
| **2-** المملكة المغربية المستقلة (**1956-1975م**). | 20 |
| أ- مرحلة محمد الخامس ( **1956-1961م**). | 20 |
| ب- مرحلة الحسن الثاني ( **1961-1975م**). | 20 |
| **الفصل الثاني: تطور العلاقات الجزائرية المغربية** | |
| **أولا: بدايات بناء العلاقات بين القطرين خلال العهد العثماني (1520-1830م).** | 23 |
| **1-** علاقات الجزائر العثمانية والدولة السعدية **1520-1659م**. | 23 |
| **2-** علاقات الجزائر العثمانية والدولة العلوية ( **1659-1830م**). | 25 |

**ثانيا: تطور العلاقات بين القطرين خلال مرحلة الإحتلال الفرنسي (1830-1962م).** 26

1- موقف المغرب من الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962م). 26

2- موقف الجزائر من الحماية الفرنسية على المغرب 1912-1956م. 30

**ثالثا: مرحلة تدهور العلاقات بين القطرين (1962-1975م).** 32

1- العلاقات الجزائرية المغربية في عهد بن بلة (1963-1965م). 32

2- العلاقات الجزائرية المغربية في عهد بومدين (1965-1975م). 35

**الفصل الثالث: أزمة الحدود بين القطرين** (1958-1975م)

**أولا: ماهية الحدود.** 38

1- مفاهيم حول الحدود ونشأتها. 38

2- نشأة الحدود بين الجزائر والمغرب. 39

**ثانيا: عوامل النزاع الحدودي.** 40

**ثالثا: النزاع الحدودي من التفاوض إلى المواجهة المسلحة.** 43

1- بدايات المواجهة المسلحة. 43

2- مجريات المواجهة المسلحة. 44

3- نتائجها ومبادرات التسوية. 45

**رابعا: قراءة تاريخية في تطور النزاع من معاهدة لالة مغنية إلى اتفاقيات الإستقلال.** 47

1- من اتفاقية لالة مغنية إلى مرحلة الثورة. 47

2- الاتفاقيات من الثورة إلى الاستقلال. 48

3- اتفاقيات ما بعد الاستقلال إلى 1975م. 50

**الخاتمة** 53-54

**الملاحق** 56-61

**قائمة المصادر والمراجع** 63-71

**فهرس المحتويات** 73-74

تم بحمد الله